الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الإسبوعي

(659)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	5
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	9

استغلال ذوي الاحتياجات بنشر صورهم.. جريمة تستحق العقوبة

المصدر: جريدة مكة الاحد 27 جماد أول 1440هـ - 3 فبراير 2019م
https://makkahnewspaper.com/article/1096002

ياسر السفياني _ الطائف

شدد قانونيون على عدم التهاون مع أي انتهاك لخصوصية ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن من خلال تصويرهم ونشر الصور والمقاطع عبر منصات التواصل الاجتماعي، مشيرين إلى أن الجهات المعينة لا تتساهل في معاقبة كل من نتهك خصوصية هؤلاء الأشخاص.

وأكدوا أن نشر الصور دون إذن منهم أو أولياء أمورهم أو دور الرعاية التي يقطنونها يندرج ضمن الجرائم المعلوماتية، مبينين أن حفظ حقوق الآخرين حق كفلته الأنظمة المرعية.

وقال المستشار القانوني أحمد عجب إن تصوير ذوي الاحتياجات الخاصة أو العجزة أو المحتاجين يتنافى تماما مع تعاليم ديننا الحنيف الذي يحفظ للناس سمعتهم وخصوصيتهم، وينهى عن إظهارهم في صور قد تمس مشاعرهم أو تكسر خواطرهم، كما أنها تخالف الأنظمة المرعية التي تحذر من نشر صورهم دون إذن منهم أو من أوليائهم أو دور الرعاية التي يقطنونها إذا كانوا قصرا أو غير كاملي الأهلية.

وأرجع تفشي هذه الظاهرة إلى الخلل الذي يكمن في تعاطي الأفراد الذين يصورونهم بكل جهل مع هذه الحالات ليس لأسباب إنسانية بقدر ما هو حب للظهور أو التميز أو الرغبة في جمع أكبر عدد من المتابعين، مشيرا إلى أن هناك أنظمة ومواد تحارب مثل هذه التجاوزات بشكل عام، منها المادة 9 من نظام المطبوعات والنشر والتي تحظر نشر ما يسيء للأشخاص، وما يعد انتهاكا لخصوصياتهم، وقد تصل العقوبة فيها إلى غرامة مالية 500 ألف ريال، وينطبق ذلك على نشر الصور بالصحف والمجلات، كما حذر نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية من ذلك وحدد في المادة الثالثة أن العقوبة تصل للسجن سنة وغرامة 500 ألف ريال وينطبق ذلك على نشر الصور بالجوال ومواقع التواصل.

ونبه عجب إلى أنه من خلال وسائل التواصل ومنصاتها المختلفة انتهكت حقوق ذوي الهمم أكثر من السابق، داعيا وزارة العمل والتنمية الاجتماعية إلى تحذير أصحاب الحسابات من استغلال أبنائهم في هذه المسألة حتى وإن كان ذلك بحسن نية، لأن النتيجة في النهاية واحدة وهي ظهور هذا الإنسان الذي لو كان يملك القرار لربما لم يختر الظهور للناس أوعرض يومياته أو معاناته أو أسراره على من حوله فكيف بالمجتمع كله.

من جانبه أوضح ممثل الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في محافظة الطائف عادل الثبيتي أنه لا يجوز بأي حال من الأحوال انتهاك خصوصية الآخرين كما نصت عليه الأنظمة والتعليمات المنظمة لذلك، ومنها المادة السادسة من نظام الجرائم المعلوماتية التي تنص على عقوبة السجن لمدة 5 أعوام وغرامة مالية أو بإحدى تلك العقوبتين، مضيفا »التصوير يعد انتهاكا ومخالفة قانونية يحق لمن انتهكت خصوصيته التقدم بشكوى رسمية إلى الجهات ذات الاختصاص لمقاضاته على التصوير والنشر عبر وسائل التواصل لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بإعطائه حقه، بل إن هذا الانتهاك قد يرقى إلى الجرائم المعلوماتية في حال كون من قام بها يقصد الإساءة والإضرار بشخص أو مجموعة أشخاص.«

دربت مشاركي 9 وزارات وجهات حكومية لحماية حقوق الضحايا

هيئة حقوق الإنسان: المملكة اتخذت تدابير متعددة لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 27 جماد أول 1440هـ - 3 فبراير 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1702762

» عكاظ» (الرياض (

اختتمت هيئة حقوق الإنسان اليوم (الخميس)، في مقرها بالرياض، دورة تدريبية بعنوان «حقوق الضحايا في قضايا الاتجار بالأشخاص»، التي استمرت يومين، بمشاركة ممثلين من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، منهم الخبيرة إشراقة بنت عبداللطيف بن الزين، وفريد محمد حمدان، كما شارك الخبير الدكتور محمد عزت رئيس نيابة من مكتب النائب العام المصري.

وشارك في الدورة منسوبون من وزارات الداخلية، والعدل، والخارجية، والعمل والتنمية الاجتماعية، والإعلام، إضافة إلى منسوبين من رئاسة أمن الدولة، والنيابة العامة، وهيئة حقوق الإنسان، والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان.

استهدفت الدورة تعزيز قدرات المعنيين بإنفاذ النظام من أجل تطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان في التعامل مع ضحايا الاتجار بالأشخاص، وتزويد المشاركين بالمعرفة والاطلاع على الإطار القانوني الوطني والدولي الخاص بحماية حقوق الضحايا وواجبات الدولة والمكلفين، كما استهدفت تعريفهم بحقوق الضحايا وطرق حمايتها بحسب الأنظمة الوطنية والدولية في هذا الإطار، كما استهدفت تعزيز مفهوم حماية الضحايا عند إنفاذ النظام.

وتناولت الدورة عبر ثلاثة محاور، الالتزام بتحديد ضحايا الاتجار وحمايتهم ودعمهم، وحقوق الضحايا خلال دورة الاتجار بهم من بلد المنشأ مرورا ببلد العبور، وصولا إلى بلد المنشأ، وإنفاذ القانون للتعامل مع الاتجار وحماية الضحايا من خلال الوقاية، والحماية، والملاحقة القضائية، ومعرفة أساليب حماية الضحايا في هذه المراحل المختلفة وتبني نهج مرتكز على حماية الضحايا.

وقالت هيئة حقوق الإنسان إن هذه الدورة تأتي امتدادا لجهودها في التعريف بحقوق الإنسان التي كفلتها الأنظمة المحلية والاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها المملكة، وتماشيا مع ما اتخذته المملكة من تدابير متعددة لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص التي يأتي في مقدمتها صدور نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، الذي جاء متسقا مع المعايير الدولية والإقليمية لمكافحة هذه الجرائم.

وأوضحت الهيئة أن المملكة ممثلة في لجنة مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص نفذت العديد من الأنشطة والفعاليات التوعوية لرفع مستوى الوعي لدى المجتمع، وخصوصا العمالة الوافدة، وتم إصدار كتيب يوضح حقوق وواجبات العامل المنصوص عليها في نظام العمل، وكذلك كتيب يوضح مؤشرات الاتجار بالأشخاص.

وشددت الهيئة على أن جرائم الاتجار بالأشخاص تعد من أبشع الجرائم التي تنتهك حقوق الإنسان وتسلب حريته وتهدر كرامته، وانطلاقا من إيمان المملكة بأهمية مكافحة هذه الجريمة بكافة أشكالها ومنع حدوثها، فقد أخذت على عاتقها مواجهتها، ومكافحتها، ونشر الوعي بخطورتها.

منظمات تنشر الأكاذيب.. والهيئة ترد بكفاءة "التقارير الدورية" حقوق الانسان في السعودية.. شمس الحقيقة لا يغطيها غربال "المسيسين"

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 27 جماد أول 1440هـ - 3 فبراير 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1701889

نورة محمد الحقباني @NORAH__MOHAMMED

فيما خفتت الحملة المسعورة التي تستهدف المملكة، والتي زادت وتيرتها منذ قضية مقتل المواطن السعودي جمال خاشقجي مطلع أكتوبر من العام الماضي في إسطنبول، بعد الفشل الذريع لمحاولة «تسييس قضية جنائية»، لا تزال تأمل منظمات معادية «شيطنة المملكة»، بتكثيف مزاعم «انتهاك حقوق الإنسان»، والزج بحزمة من الأكاذيب لاعتقادهم أن إستراتيجية مهندس «الدعاية النازية «جوزيف جوبلز (اكذب اكذب ثم اكذب حتى يصدقك الناس) قد تفلح في محاولاتهم اليائسة.

وتبدو كل القفزات الإصلاحية التي حققتها المملكة سواء على أداء أجهزتها الرسمية أو على أنظمتها وقوانينها، خلال العامين الماضيين، تحول الدوافع السياسية وعقدة «سعوديفوبيا» التي تطارد تلك المنظمات، دون رؤية واقع «حقوق الإنسان» في المملكة.

ورغم عدم استنادها لأدلة محسوسة، أو وقائع حقيقية، تستمر منظمات دولية حقوقية بالافتراء على المملكة باتهامات غير صحيحة، تتناول حقوق الموقوفين في السجون السعودية، وصلت إلى حد اختلاق بعض القصص، سبق وأن نفتها المملكة عبر بيان رسمي من وزارة الإعلام، ولم يجد النفي الرسمي أي صدى في تلك المنظمات التي تروج الأكاذيب، وتتجاهل الردود السعودية الرسمية.

وكانت وزارة الإعلام قالت في بيانها، إن التقارير الأخيرة التي نشرتها منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش لا أساس لها من الصحة، وتنفي الوزارة بشكل قاطع وبشدة تلك الادعاءات.

وما يزيد من هشاشة «الأكاذيب والمزاعم» التي تنشرها تلك المنظمات، المعروفة بمواقفها السلبية من المملكة، باستنادها إلى مصادر مجهولة لتروي قصصاً «مختلقة»، حتى أن عدداً من القصص التي نشرتها عن موقوفين خرج ذووها وكذبوها.

وتحظر أنظمة المملكة التعذيب بجميع أشكاله، وتشدد المادة الثانية من نظام الإجراءات الجزائية صراحة على حظر إيذاء المقبوض عليه جسدياً أو معنوياً، وحظر تعريضه للتعذيب أو المعاملة المهينة للكرامة، كما تضمنت المادة الـ36 من النظام وجوب معاملة الموقوف بما يحفظ كرامته وعدم جواز إيذائه جسدياً أو معنوياً. كما تنص المادة الـ102 من النظام على أنه «يجب أن يكون الاستجواب في حالة لا تأثير فيها على إرادة المتهم في إبداء أقواله، ولا يجوز تحليفه ولا استعمال وسائل الإكراه ضده». كما تتضمن المادة الثانية من المرسوم الملكي رقم (43) الصادر عام 1958 بالمعاقبة على استغلال النفوذ الوظيفي أو إساءة استخدام السلطة في إجراءات الدعاوى الجزائية، أو الافتئات (انتهاك) على حقوق الإنسان، أو إساءة المعاملة أو الإكراه باسم الوظيفة كالتعذيب أو القسوة. كما شددت المادة 28 من نظام السجن والتوقيف الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/31 الصادر عام 1978 بعدم جواز الاعتداء على المسجونين أو الموقوفين بأي نوع من أنواع الاعتداء، واتخاذ إجراءات التأديب ضد الموظفين العسكريين والمدنيين الذين يمارسون أي عدوان على مسجونين أو موقوفين.

وفيما تفرض قوانين وأنظمة المملكة في كافة القطاعات ما يحفظ حقوق الإنسان ويعزز صونها، تعمل هيئة حقوق الإنسان على التأكد من تنفيذ الجهات الحكومية للأنظمة واللوائح بموجب صلاحياتها التي نصت عليها الفقرة الأولى من المادة الخامسة في تنظيمها.

وقد نفذت هيئة حقوق الإنسان السعودية زيارات تفقدية لرصد ما قد يتضمن مخالفة الأنظمة، وكل ما قد يشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان. وكشف تقرير الهيئة السنوي لعام 1439 عن تنفيذ هيئة حقوق الإنسان 394 زيارة، من بينها 108 سجون تابعة للمديرية العامة للسجون و5 سجون تابعة للمديرية العامة للمباحث، و159 داراً من دور التوقيف الشرط التابعة لـ«الأمن العام«، و10 زيارات للمرور والبحث الجنائي وحرس الحدود وتوقيف تنفيذ الأحكام الحقوقية، و37 زيارة لمجمع دور الملاحظة الاجتماعية، و7 زيارات لجميع مؤسسات رعاية الفتيات. وشكلت الهيئة فريقاً من أعضاء مجلس الهيئة وموظفيها لزيارة مناطق المملكة.

واحتوى نموذج الاستمارة الخاصة بجمع المعلومات على العديد من العناصر، منها: أعداد النزلاء والطاقة الاستيعابية، والوضع القانوني للنزلاء، والسجل العام لهم، وتصنيف النزلاء وأماكن احتجازهم، والوضع العام للمباني، والأجنحة الجماعية، والأجنحة الفردية، وأجنحة العزل الصحي، وأجنحة الأمهات، والتجهيزات الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة، والنظافة الشخصية، والطعام، والتمارين والأنشطة الرياضية، والرعاية الصحية، والانضباط والعقاب، وأدوات تقييد الحرية، وتزويد النزلاء بالمعلومات، وحقهم في الشكوى، والاتصال بخارج السجن، وممارسة الشعائر الدينية، وحفظ الأمتعة، والإخطارات بحالات الوفاة أو المرض أو النقل، وانتقال النزلاء، والرقابة والتفتيش، والعمل، والتعليم، والتأهيل والتدريب، والرعاية الاجتماعية والرعاية اللاحقة.

وترفع الهيئة تقاريرها وملاحظاتها بشكل دوري إلى الجهات العليا استناداً إلى الفقرة السادسة من المادة الخامسة من تنظيم الهيئة.

كما نفذت الهيئة 245 زيارة تفقدية شملت عدداً من الجهات الصحية، كالمستشفيات ومراكز الرعاية الأولية، وعدداً من المؤسسات الاجتماعية، كمراكز الحماية والحضانة، والجمعيات الخيرية ومراكز التأهيل الشامل ومعاهد ذوي الإعاقة، إضافة إلى عدد من الجهات التعليمية. وحضرت هيئة حقوق الإنسان 23 جلسة محاكمة شملت 25 متهماً في قضايا أمنية، من بينهم متهمان اثنان (غير سعوديين)، وتحضر الهيئة جلسات المحاكمة بناء على أمر سام لمتابعة إجراءات المحاكمة للتأكد من حصول المتهمين على حقوقهم النظامية. وقد كانت أبرز التطورات المرصودة إفهام المدعى عليهم بأن لهم الحق الكامل في توكيل محام أو وكيل شرعي، وفي حالة عدم قدرتهم على دفع التكاليف تتولى وزارة العدل ذلك، إضافة إلى طلب مترجمين لحضور بعض الجلسات للمدعى عليهم الذين لا يتكلمون اللغة العربية، وإعلام المدعى عليهم بأن من حقهم الاعتراض على الأحكام وفقاً لنظام الإجراءات الجزائية، والسماح لذوي المدعى عليهم ووسائل الإعلام بحضور الجلسات وذلك تطبيقاً لمبدأ علانية الجلسات.

كما عملت الهيئة على دراسة مشاريع الأنظمة واقترحت إجراء تعديلات جوهرية على بعضها.

ورغم أن عملها من الميدان، لرصد أي تجاوز محتمل، إلا أن هيئة حقوق الإنسان، كما يبدو لي، تفضل العمل بعيداً عن «الترويج الإعلامي الدعائي». ويبدو أن مسيرة الإصلاح وتطوير القوانين والأنظمة مستمرة في المملكة على عدة قطاعات، بما فيها قطاعات العدالة الجنائية. وكواحدة من التدابير الرقابية لضمان تنفيذ اللوائح والأنظمة، وضعت النيابة العامة كاميرات داخل مكاتب التحقيق، لضمان جودة التحقيق مع المتهمين بما في ذلك سلامة إجراءاتهم. وأصدرت تعميماً بالتأكيد على أعضاء النيابة بالتقيد بتضمين أوراق القضية بما يفيد تعريف المتهم بحقوقه، وتضمين قرارات الاتهام المفاهيم الواردة في اتفاقيات حقوق الإنسان التي أصبحت المملكة طرفاً فيها. كما أنشأت المديرية العامة للسجون منذ أعوام إدارة لحقوق الإنسان وتفعيل وتعزيز دور المكاتب التي تم إنشاؤها داخل السجون للجهات الرقابية لتلقي شكاوى السجناء. وأتاحت السلطات الأمنية للجميع الاطلاع على المعلومات المتعلقة بالموقوفين في قضايا أمنية وآليات التواصل الإلكتروني مع ذويهم وتقديم جميع طلباتهم وشكاواهم، عبر موقع إلكتروني (نافذة تواصل .(

إنجازات لا يبصرها المسكونون بـ «سعوديفوبيا«

سجلت المملكة إنجازات كبيرة في ملف «حقوق الإنسان»، التي جاءت منسجمة مع ما توليه قيادتها من اهتمام كبير بحفظ حقوق الإنسان وحمايتها، فعلى سبيل المثال لا الحصر، حل أمر سام ملفا ظل معقداً ومفتوحاً لعقود، بعد أن وجه الجهات الحكومية بعدم اشتراط الجهات الخدمية موافقة ولي الأمر لخدمة المرأة، ما مثل دفعة قوية قانونية للمرأة السعودية في طريق تمكينها وفاعليتها في البناء والتنمية، في وقت يسعى السعوديون إلى رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل من 22% إلى 30%. كما حلحلت المملكة الكثير من العوائق التي كان تواجه المرأة، إذ شهد شهر يونيو من العام الماضي انفراجة كبيرة بالسماح للمرأة بقيادة السيارة، وتسلمت المرأة السعودية مناصب قيادية كبيرة، وتشارك عضواً في مجلس الشورى وكذلك يحق لها الترشح والانتخاب في المجالس البلدية، في وقت لا تزال عملية تمكينهن قائمة على قدم وساق.

ونجحت المملكة في ترجمة حرصها على حقوق الإنسان على أنظمتها وقوانينها، في عملية تحديث وتطوير مستمرة منذ أعوام، حتى أنها خرجت بـ«نظام الأحداث»، الذي أقر في شهر يوليو من العام الماضي، يضم في داخله مواد مهمة جداً،

كالمادة الـ15 في النظام والتي تنص الفقرة الأولى على «إذا لم يكن الحدث متماً الخامسة عشرة من عمره وقت ارتكابه فعلاً أو أفعالاً معاقباً عليها فلا يفرض عليه سوى تدبير أو أكثر من التدابير التالية: توبيخه وتحذيره، تسليمه لمن يعيش معه من الأبوين أو لمن له ولاية (...)، الإيداع في مؤسسة اجتماعية أو علاجية لمدة لا تتجاوز السن بشرط أن يكون متمماً الثانية عشرة من عمره وقت ارتكابه الفعل المعاقب عليه». وتنص الفقرة الثانية على «إذا كان الحدث متمما الخامسة عشرة من عمره وقت ارتكابه فعلاً أو أفعالاً معاقباً عليها تطبق عليه العقوبات المقررة عدا عقوبة السجن، فيعاقب في الدار مدة لا تتجاوز نصف الحد الأقصى للعقوبة الأعلى المقررة لتلك العقوبة (...)، وأما إذا كانت الجريمة مما يعاقب عليه بالقتل، فيعاقب بالإيداع في الدار مدة لا تتجاوز 10 أعوام.«

كما قطعت المملكة شوطاً مهماً، ولافتاً في منطقة لا تزال تفرض التمييز الجندري بين مواطنيها، فنظام التأمين ضد التعطل على العمل يشدد في الفقرة الأولى من المادة الثالثة على تطبيق القانون دون تمييز في الجنس، إضافة إلى وجود مساع تشريعية في مجلس الشورى على إنجاز قانون مساواة الأجور بين الذكر والأنثى، كما تعهد الأمير محمد بن سلمان بإطلاق المبادرات اللازمة لضمان «مساواة الأجور»، في حديثه الشهير مع قناة »سي بي إس» الأمريكية .

الطريق إلى الحقيقة

من يرغب في معرفة الحقيقة بعيداً عن «التسييس» وترويج الأكاذيب ضد المملكة سيجد أن جهود هيئة حقوق الإنسان تتزايد سنوياً، وكل منصف سيرى تلك الجهود الإنسانية والحقوقية، ولا شك أن الأخطاء تحصل في كل مكان حتى في البلدان المتقدمة، وإنشاء هيئة مستقلة لحقوق الإنسان هو أحد أشكال تجسيد المملكة لمبادئ حقوق الإنسان الواردة في النظام الأساسي للحكم، وقيادة المملكة تعمل على إصدار الأنظمة والتشريعات الرامية إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، وتحقيق العدالة والمساواة بين الجميع، بما ينشر ثقافة حقوق الإنسان، إيماناً بما كفلته الشريعة الإسلامية من مبادئ وقيم سامية تحمي الحقوق والحريات المشروعة. جهود هيئة حقوق الإنسان السعودية مستمرة، وغالبية الأوقات تعمل بصمت بعيداً عن الأضواء والإعلام احتراماً لخصوصيات من تعمل من أجلهم على كافة الأصعدة.

ممثلو الدوائر الحكومية والإعلاميون يزورون ٭ حقوق جازان«

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 30 جماد أول 1440هـ - 4 فبراير 2019م
http://www.alriyadh.com/1735575

زار وفد من ممثلي الدوائر الحكومية والإعلاميين والإعلاميات بمنطقة جازان، فرع هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة.

والتقى الوفد برئيس هيئة حقوق الإنسان بجازان عبدالله مباركي، واطلعوا على الجهود المبذولة، والفئات المقدم لها الخدمة، والتجول داخل الأقسام الإدارية والتنظيمية، والتدريبية، والتعرف عليها.

من جهته، قدم مدير العلاقات والتواصل بفرع هيئة حقوق الإنسان بجازان محمد العامري، شرحا موجزا عن آلية تقديم الشكوى، واستقبالها، مشيرا إلى أنه يتم تعبئة نموذج الشكوى الموحد، وتحويلها إلى مدير الفرع، الذي يقوم بدوره في تحويلها إلى مدير قسم الشكاوى، ومن ثم اتخاذ الإجراءات اللازمة للشكوى المقدمة، مضيفا إلى أنه يتم إرسال ثلاثة خطابات لمرجع الطرف الثاني، وفي حالة عدم التجاوب، يتم مخاطبة المرجع مباشرة، مجيبا عن أسئلة الزوار واستفساراتهم.

وقدم العامري، الشكر للمتعاونين مع الهيئة من الجهات الحكومية، والإعلاميين والإعلاميات، والذين تم تكريمهم والاحتفاء بهم في نهاية الزيارة.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

محاكم التنفيذ تنجز مليوني عملية خلال عام

المصدر: جريدة الحياة الاحد 27 جماد أول 1440هـ - 3 فبراير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4620508

الرياض – «الحياة | «منذ 21ساعة في 2 فبراير 2019 -اخر تحديث في 2فبراير 2019 / 16:21
كشفت وزارة العدل أن محاكم ودوائر التنفيذ نفذت منذ إطلاق خدمتي التحقق والسداد الإلكترونيتين قبل حوالى عام، 2.061.869 عملية، بارتفاع 30 في المئة مقارنة في الفترة نفسها من العام السابق، حينما سجلت 1.590.588عملية.
وشكل إطلاق خدمتي التحقّق والسداد الإلكترونيتين بهدف التحوّل الرقمي لإجراءات محاكم التنفيذ، «علامة فارقة «في مسيرة قضاء التنفيذ، إذ أسهم في تقليص فترة تنفيذ السندات التنفيذية واستغناء المستفيدين عن مراجعتها.
واستحوذت محاكم ودوائر التنفيذ في أربع مناطق على 77 في المئة من إجمالي العمليات المسجلة منذ إطلاق التحول الرقمي لمحاكم التنفيذ، تقدمتها محاكم منطقة الرياض بـ569.332 عملية، تلتها مكة المكرمة بـ559.145 عملية، ثم الشرقية بـ323.822 عملية، في حين سجلت المدينة المنورة 140.971 عملية تنفيذية خلال الفترة.
وكان وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور وليد الصمعاني، أعلن قبل حوالى عام إطلاق خدمتي التحقق والسداد الإلكترونيتين، بهدف التحول الرقمي لإجراءات محاكم التنفيذ، بما يسهم في استغناء المستفيدين عن مراجعتها، ويساعد على تقليص فترة تنفيذ السندات التنفيذية.

عاملون يرفضون بذريعة "الخوف من العائلة" و"البعد عن المشاكل»

«النقل" تتوعد مكاتب تأجير سيارات تمتنع عن التعامل مع النساء

المصدر: جريدة الحياة الاحد 27 جماد أول 1440هـ - 3 فبراير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4620507

الرياض – نجود سجدي | منذ 21 ساعة في 2 فبراير 2019 - اخر تحديث في 3 فبراير 2019 / 00:35
توعدت هيئة النقل العام بمعاقبة مكاتب تأجير السيارات التي تمتنع عن تأجير النساء، داعية كل من يتم رفض تأجيرها مركبة إلى إبلاغ الهيئة عن المكتب، لتطبيق الانظمة في حقه. وتصاعدت سكاوى السعوديات من امتناع مكاتب تأجير السيارات عن التعامل معهن، على رغم استيفاءهن الشروط التي تخولهن استئجار مركبة.
وقال المتحدث باسم هيئة النقل العام عبدالله صايل المطيري لـ«الحياة»، إنه «بناءً على اللائحة المنظمة لنشاط تأجير السيارات؛ فإنه لا يجوز للمؤجر الامتناع عن التأجير إلا في الحالات التالية: عدم وجود إثبات هوية أو رخصة قيادة سارية المفعول، أو عدم توافق شروط التغطية التأمينية المنصوص عليها في بنود وثيقة تأمين السيارة المؤجرة، أو عدم توافر البطاقة الائتمانية لدى المستأجر.«
واضاف المطيري: «أن امتناع المكاتب عن التأجير لمستاجر تنطبق عليه الشروط يؤدي إلى معاقبة المكتب بغرامة تقدر بألف ريال»، مطالباً المواطنات بتبليغ الهيئة عبر وسائل الاتصال في حال تم رفض تأجيرهن.

وعلى رغم أن الأوامر والأنظمة الصادرة تسمح للمرأة وتساويها مع الرجل أمام الجهات الحكومية والخاصة والخدمية؛ إلاّ أن المرأة مازالت تعوم في دائرة مغلقة وتنتظر المخرج، إذ يرفض بعض محال تأجير السيارات التعامل مع السيدات، على رغم توافر الشروط التي تضمن حقوق المؤجر، وهي: بطاقة الهوية الوطنية، ورخصة قيادة سارية المفعول، وتجاوز عمر المستأجر 21 عاماً.

وقامت «الحياة» بجولة ميدانية على بعض مكاتب تأجير السيارات غرب ووسط مدينة الرياض، إذ أعرب عدد من العاملين في المكاتب عن مخاوفهم من التعامل مع المرأة فيما يتعلق بتأجير السيارات، مؤكدين أنهم يفضلون عدم تأجير المراة في هذه الفترة، بذريعة أن «الموضوع جديد على المجتمع». وبرر أحدهم بأن المنع من الشركة، وذلك «لخوفها على سياراتها، لأن المراة جديدة في عالم القيادة.«

آخر أبدى خوفه من «عدم التزام سداد قيمة الأجرة»، لافتاً إلى أن المبررات كثيرة في هذا الشأن، وذكر أنه «في حال حصلت حادثة لا قدر الله؛ فكيف أحل الموضوع، وسأدخل في مشاكل مع عائلتها»، مردداً المثل الشعبي: «الباب اللي يجيك منه الريح سده واستريح.«

فيما تفحص عامل في أحد المكاتب بطاقة الهوية، وكان متردداً في الموافقة، وقال: «إن حاجة العمل تحتاج إلى الثقة»، لكن ورده اتصال وتحجج بعده بـ«عدم وجود سيارات حالياً، فجميعها تم تأجيرها لعملاء آخرين»، على رغم أن السيارات كانت «مرصوصة» أمام المكتب.

ورد العامل في أحد المكاتب بانه «لا مانع من التأجير لأي سيدة، لكن الأفضل أن يتم توفير جهاز بصمة، للتأكد من هوية المستأجرة، خوفاً من التنكر».

النائب العام يوجه بتحريك الدعوى الجزائية في قضية الطالب حامل السلاح داخل المدرسة

«الجهات الأمنية" تضبطه.. و" تعليم الأفلاج" يحقق

المصدر: جريدة المدينة الاحد 27 جماد أول 1440هـ - 3 فبراير 2019م
https://www.al-madina.com/article/612835

المدينة - جدة

وجه النائب العام بتحريك الدعوى الجزائية في قضية الطالب الذي حمل سلاحًا ناريًا داخل مدرسة ثانوية بمدرسة بالأفلاج.

وتضمن توجيه النائب العام أنه بناء على ما تقتضيه وتستوجبه المصلحة العامة بشأن ما تم تداوله في وسائل التواصل الاجتماعي، من قيام طالب بحيازة ما يشتبه أن يكون سلاحًا ناريًا داخل إحدى المدارس؛ وجّه بتحريك الدعوى الجزائية وفق المادة 17 من نظام الإجراءات الجزائية، ومباشرة إجراءات الاستدلال وفق المادة 24 و27 و28 من ذات النظام، والتحقق من صحة المقطع المذكور ونسبته لمن ظهر فيه، واستكمال الإجراءات النظامية بحقه.

يأتي هذا في الوقت الذي تمكنت الجهات الأمنية في محافظة الأفلاج من القبض على الشاب المتهم بحمل سلاح ناري بإحدى المدارس الثانوية بالمحافظة، بعد تداول مقطع الفيديو، لطالب بالصف الثاني الثانوي.

المتحدث الرسمي لتعليم الأفلاج، مسلّم الهواملة، كشف عن تحديد المدرسة ومعرفة الطالب، وقال: إن مدير التعليم وجه بتشكيل لجنة للتحقيق بشكل عاجل في الحادثة واتخاذ الإجراءات المناسبة.

وكان الطالب أثار حالة من الجدل بعد أن ظهر في مقطع فيديو وهو يحمل سلاحًا، داخل المدرسة وهو ما دفع البعض للمطالبة بمحاسبته وتوقيع العقوبة عليه؛ ليكون عبرة لغيره.

35طريقة ٠ ميدانية" لمكافحة الفساد والبداية ٠ ولن ينجو كائنا من كان«

أبرزها حماية النزاهة وتحديد صعوبات تطبيق الأنظمة

المصدر: جريدة المدينة الاحد 27 جماد أول 1440هـ - 3 فبراير 2019م
https://www.al-madina.com/article/612687

سعيد الزهراني - الطائف

حققت حملة مكافحة الفساد نتائجها بعد أن طالت الكثير من الشخصيات الكبيرة وتم من خلالها استرداد حوالى 400 مليار ريال من المتورطين من خلال التسوية ولكنها لم تنته عند هذا الحد فالحكومة عازمة كل العزم على محاربة هذا الداء من خلال الجهات الرقابية المتخصصة ولذلك تم التأكيد على هذا الأمر من خلال بيان الديوان الملكي الذي أعلن انتهاء مهام اللجنة العليا.

وقال: إن محاربة الفساد أمر مهم دأبت المملكة على القيام به، وكانت حملة «الريتز» كما يطلق عليها هي أكبر حملة من نوعها في هذا الإطار، ولم تستثن هذه الحملة أحد بغض النظر عن المسميات أو المناصب ولذلك حقق الحملة النجاح الكبير الذي أعطى دروسا مختلفة سواء للمجتمع الداخلي أو المجتمع الخارجي بأن الحرب على الفساد أمر لا هوادة فيه وبأن الدولة ماضية في القضاء على هذا النوع من الفساد واجتثاثه من جذوره وأنه لا بقاء لأي من يحاول الإفساد صغيرًا كان أو كبيرًا، موظفا صغيرًا أو وزيرًا، كما أن الحملة تؤكد لمن يرغب في الاستثمار بأن البيئة مناسبة جدا، وليس هناك أي مجالات للعمل على محاولات التأثير على عمليات الاستثمار من خلال أوجه الفساد المختلفة.. فلا مكان لفاسد كائنًا من كان ولن ينجو أحد كائنًا من كان» عبارة صغيرة أطلقها سمو ولي العهد كبيرة في معانيها.

كيف حاربت المملكة الفساد ؟

أعدت المملكة إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، حيث أشارت الإستراتيجية إلى أن الفساد يعد ذا مفهوم مركب له أبعاد متعددة وتختلف تعريفاته باختلاف الزاوية التي ينظر من خلالها إليه. فيعد فسادا كل سلوك انتهك أياً من القواعد والضوابط التي يفرضها النظام كما يعد فساداً كل سلوك يهدد المصلحة العامة، وكذلك أي إساءة لاستخدام الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة هذا في القانون الوضعي أما في الشريعة الإسلامية فالفساد كل ما هو ضد الصلاح قال تعالى: {ولاتفسدوا في الأرض بعد إصلاحها}(سورة الأعراف)(56) وقال تعالى: {إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل إن الله نعما يعظكم به إن الله كان سميعاً بصيراً}(سورة النساء)(58) وقال تعالى: {وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد} (سورة البقرة) (205). وظاهرة الفساد تشمل جرائم متعددة مثل: الرشوة والمتاجرة بالنفوذ، إساءة استعمال السلطة، الثراء غير المشروع، التلاعب بالمال العام واختلاسه أو تبديده أو إساءة استعماله، غسيل الأموال، الجرائم المحاسبية، التزوير، تزييف العملة، الغش التجاري...إلخ. وتشير تجارب الدول على اختلاف مستوى تنميتها الاقتصادية أو نظامها السياسي إلى أن الفساد لا يرتبط بنظام سياسي معين بل يظهر عندما تكون الظروف مواتية لظهوره. ويوجد بصور مختلفة ومتابينة في جميع النظم السياسية فالفساد يعد ظاهرة دولية وعامل قلق للمجتمع الدولي. وتعد ظاهرة الفساد ظاهرة مركبة تختلط فيها الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ولذا تتعدد أسباب نشوئها ومن هذه الأسباب عدم اتساق الأنظمة ومتطلبات الحياة الاجتماعية وضعف الرقابة. وللفساد آثار سلبية متعددة أهمها التأثير السلبي على عملية التنمية فينحرف بأهدافها

ويبدد الموارد والإمكانات ويسيء توجيهها ويعوق مسيرتها كما يضعف فاعلية وكفاية الأجهزة ويتسبب في خلق حالة من التذمر والقلق. إن حماية النزاهة ومكافحة الفساد تستلزم برامج إصلاح شاملة تحظى بدعم سياسي قوي وتكتسب مضموناً استراتيجيا يقوم على تشخيص المشكلة ومعالجة أسبابها وتعاون الأجهزة الحكومية ومشاركة المجتمع ومؤسساته وإرساء المبادئ والقيم الأخلاقية للإدارة والمجتمع وتعزيزها والاستفادة من الخبرات الدولية. وبما أن حماية النزاهة ومكافحة الفساد بجميع أشكاله من المبادئ الثابتة في الشريعة الإسلامية والأنظمة الدولية فإن المملكة العربية السعودية وهي تستمد أنظمتها من مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية عنيت بحماية النزاهة والأمانة والتحذير من الفساد ومحاربته بكل صوره وأشكاله. ومن هذا المنطلق حرصت المملكة على مشاركة المجتمع الدولي اهتمامه في محاربة الفساد من خلال حرصها على عقد الاتفاقيات وحضور المؤتمرات والندوات وتعزيز التعاون الدولي في هذا الإطار.

الوعي بخطر الفساد

نشطت الجهات الرقابية في التعريف بمخاطر الفساد بشتى صورة وقامت بحملات توعوية مختلفه من أجل توعية الجميع بمخاطر من خلال تنمية الوازع الديني للحث على النزاهة ومحاربة الفساد عن طريق وسائل الإعلام المختلفة، وخطباء المساجد والعلماء والمؤسسات التعليمية وغيرها، وإعداد حملات توعية وطنية تحذر من وباء الفساد، والتأكيد على دور الأسرة في تربية النشء ودورها الأساسي في بناء مجتمع مسلم مناهض لأعمال الفساد، وحث المؤسسات التعليمية على وضع مفردات في مناهج التعليم العام والجامعي، والقيام بتنفيذ برامج توعية تثقيفية بصفة دورية عن حماية النزاهة والأمانة ومكافحة الفساد وإساءة الأمانة، وحث المواطن والمقيم على التعاون مع الجهات المعنية بمكافحة الفساد، والإبلاغ عن جرائم الفساد ومرتكبيها. كما تم وضع برامج توعية تثقيفية في مجال حماية النزاهة ومكافحة الفساد، في القطاعين العام والخاص.

الشفافية والوضوح

حرصت المملكة على الشفافية والوضوح في هذا الإطار من خلال:

- التأكيد على مسؤولي الدولة بأن الوضوح وسيلة فاعلة للوقاية من الفساد.

اعتماد الوضوح كممارسة وتوجه أخلاقي يضفي على العمل الحكومي المصداقية والاحترام.

تسهيل الإجراءات الإدارية والتوعية بها، وإتاحتها للراغبين، وعدم اللجوء إلى السرية إلا فيما يتعلق بالمعلومات التي تمس السيادة والأمن الوطني.

توضيح إجراءات عقود مشتريات الحكومة والمؤسسات العامة والشركات المساهمة، وإعطاء الجمهور والمؤسسات المدنية ووسائل الإعلام حق الاطلاع عليها ونقدها.

كفالة حرية تدوال المعلومات عن شؤون الفساد بين عامة الجمهور ووسائل الإعلام.

مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في حماية النزاهة ومكافحة الفساد.

إشراك هذه المؤسسات «حسب اختصاصها» في دراسة ظاهرة الفساد وإبداء ما لديها من مرئيات ومقترحات تمكن من الحد منه.

إشراك الهيئات المهنية والأكاديمية كالأطباء والمحامين والمهندسين والمحاسبين على إبداء مرئياتهم حول الأنظمة (الرقابية والمالية والإدارية.(

إشراك الغرف التجارية والصناعية على إعداد خطط وبرامج لتوعية رجال الأعمال والتجار بمخاطر الفساد وأسبابه وآثاره، وإيضاح مرئياتهم حيال الأنظمة المالية والتجارية.

إشراك الجامعات والكليات والتعليم في مكافحة الفساد من خلال أندية نزاهة، والدراسات والبحوث.

حث موظفي الدولة في مختلف القطاعات في الإبلاغ عن الفساد مع الاحتفاظ بسرية المبلغين.

أبرز الطرق الميدانية لمكافحة الفساد

تنظيم قاعدة معلومات وطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد تشتمل على جميع الوثائق النظامية والإدراية.

رصد المعلومات والبيانات والإحصاءات الدقيقة عن حجم المشكلة وتصنيفها وتحديد أنواعها وأسبابها وآثارها.

قيام الأجهزة الحكومية المعنية بحسب اختصاصها بإعداد إحصاءات وتقارير دورية عن مشكلة الفساد تتضمن بيان حجم المشكلة وأسبابها، والحلول المقترحة.

تحديد السلبيات والصعوبات التي تواجه تطبيق الأنظمة والإجراءت المتعلقة بحماية النزاهة ومكافحة الفساد.

دعم وإجراء الدراسات والبحوث المتعمقة بموضوع حماية النزاهة ومكافحة الفساد.

إتاحة المعلومات المتوافرة للراغبين في البحث والدراسة وحث الجهات الأكاديمية ومراكز البحوث المتخصصة على إجراء المزيد من الدراسات والبحوث في المجال نفسه.

رصد ما ينشر في وسائل الإعلام عن موضوع حماية النزاهة ومكافحة الفساد.
متابعة المستجدات في الموضوع على المستوى المحلي أو الدولي.
قيام الأجهزة الحكومية المعنية بحماية النزاهة ومكافحة الفساد بممارسة اختصاصاتها.
تزويد الأجهزة الضبطية، والرقابية، والتحقيقية، والقضائية، بالإمكانات المادية، والبشرية، والخبرات، والتدريب، والتقنية.
إعادة تنظيم الأجهزة المختصة بحماية النزاهة ومكافحة الفساد وهياكلها الإدارية وإجراءاتها.
قيام الأجهزة الحكومية المعنية - بحسب اختصاصها - بالمراجعة الدورية للأنظمة المتعلقة بمكافحة الفساد.
تحديد الصعوبات التي تظهر لها من خلال التطبيق والدراسة، وإبداء المقترحات لتذليل هذه الصعوبات.
تطوير هذه الأنظمة ورفعها للجهة المختصة للنظر فيها والاستفادة في ذلك مما يستجد.
تطوير وتقويم الأنظمة الرقابية والإدارية والمالية، لضمان وضوحها وسهولة تطبيقها وفعاليتها.
تقليص الإجراءات، وتسهيلها والتوعية بها، ووضعها في أماكن بارزة، حتى لا تؤدي إلى الاستثناءات غير النظامية.
قيام المسؤولين بالمراقبة والمتابعة؛ للتأكد من سلامة إجراءات العمل ومطابقتها للأنظمة.
اختيار المسؤولين في الإدارات التنفيذية التي لها علاقة بالجمهور من ذوي الكفايات والتعامل الحميد مع المراجعين.
التأكيد على مديري الإدارات بإنهاء إجراءات معاملات المواطنين ومراقبة الموظفين حتى لا يضعوا العقبات أمام تلك المعاملات.
عدم التمييز في التعامل وعدم النظر إلى المركز الوظيفي أو الاجتماعي للشخص.
العمل بمبدأ المساءلة لكل مسؤول مهما كان موقعه، وفقاً للأنظمة.
تعزيز جهود الأجهزة الضبطية المتعلقة بمكافحة الفساد.
الاستفادة من الوسائل العلمية الحديثة، ووسائل الاتصالات السريعة بين الجهات الحكومية المختصة.
ضمان وضوح التعليمات الخاصة بالرسوم والمستحقات والغرامات وتسديدها واستخدام التقنية في هذا الإطار.
* سد الثغرات التي تؤدي إلى ولوج الفساد إليها، بما في ذلك التسديد عن طريق البنوك.
سرعة البت في قضايا الفساد، والعمل بمبدأ التعويض لمن تضار حقوقهم ومصالحهم من جراء الفساد بعد ثبوت ذلك بحكم قضائي نهائي ونشرها بطلب من النيابة العامة وموافقة ناظر القضية.
إعطاء صلاحيات واسعة للجهات الرقابية والضبطية.
تجريم الرشوة واستغلال السلطة والمركز الوظيفي.
وجود أكثر من طريقة لاستقبال البلاغات بخصوص الفساد وبالذات من قبل هيئة مكافحة الفساد، المباحث الإدارية.
وجود أجهزة رقابية قوية منها ترتبط بالملك مباشرة وهي (هيئة مكافحة الفساد، هيئة الرقابة والتحقيق، ديوان المراقبة العامة، النيابة العامة.(
وجود جهاز المباحث الإدارية برئاسة أمن الدولة.
التحول إلى العمل التقني في مختلف الجهات الحكومية والإسراع في تطبيق كافة التعاملات الإلكترونية للحد من أي اختراقات تؤدي إلى فساد.
إنشاء منصة اعتماد لنشر كافة المنافسات الحكومية للمزيد من الوضوح.
التوسع في طرق تلقي البلاغات حيال الفساد.
إجراء تعديلات على العديد من الأنظمة، واستحداث أنظمة أخرى للإسهام في الحد من الفساد.

جامعة الملك عبدالعزيز تطلق مؤتمر "تمكين المرأة السعودية"

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 27 جماد أول 1440هـ - 3 فبراير 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1703302

»عكاظ» (جدة)
تطلق جامعة الملك عبدالعزيز ممثلة في مركز الأمير مشعل بن ماجد بن عبدالعزيز للبحوث الاجتماعية والإنسانية خلال الفترة من 6-8 جمادى الآخرة القادم فعاليات مؤتمر «تمكين المرأة السعودية.. آفاق وتحديات في ضوء رؤية المملكة 2030» وذلك بمركز الملك فيصل للمؤتمرات بالجامعة.
وأكد مدير مركز الأمير مشعل بن ماجد بن عبدالعزيز للبحوث الاجتماعية والإنسانية الدكتور محمد بن سعيد الغامدي أن المؤتمر تنطلق فكرته مما يشهده المجتمع السعودي من تغيرات تنموية شاملة في جميع المجالات، ما جعل تأهيل العناصر البشرية ومساهمتها عنصراً أساسياً لتحقيق مسيرة التنمية ومقتضياتها، مشيرا إلى أن المرأة السعودية تحتل مكانة في ظل رؤية المملكة 2030، وتعزيز دورها ومكانتها الاجتماعية مهم ضمن أهداف هذه الرؤية، إذ تشكل المرأة ما يزيد على 50%من إجمالي عدد الخريجين الجامعيين، ما يحتم الاستمرار في تنمية مواهبها واستثمار طاقاتها، وتمكينها من الحصول على الفرص المناسبة لبناء مستقبلها والإسهام في تنمية المجتمع والاقتصاد الوطني.
ولفت إلى أن المؤتمر يسلط الضوء على مجهودات وتجارب بعض قطاعات الدولة في سبيل تمكين المرأة وتعزيز دورها في تنمية المجتمع وذلك انطلاقاً من رسالته الممثلة في المساهمة في تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030، في ما يتعلق بتمكين المرأة السعودية في المجتمع من خلال طرح قضاياها ومساهماتها بمشاركة نخبة من المتخصصين والمتخصصات، والتركيز على النجاحات والمكتسبات التي حققتها المرأة السعودية وإبراز التحديات التي تواجهها، مع تقديم مقترحات لتمكين المرأة السعودية.

»العمل": وقف خدمات منشأة "تموين غذائي" وظفت "بائعة آسيوية" في إحدى فروعها

المصدر: جريدة عكاظ السبت 27 جماد أول 1440هـ - 2 فبراير 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1703165

»Aعكاظ» (النشر الإلكتروني)
أكدت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية وقفها خدمات منشأة متخصصة للتموين الغذائي، وظفت عاملة من إحدى الجنسيات الآسيوية، للعمل في البيع لدى إحدى فروعها في محل مخصص للتموين الغذائي .
وأوضحت الوزارة وقوفها ميدانياً على الموقع، وضبط المخالفات مع إيقاف خدمات المنشأة، لحين ضمان تصحيح المخالفات المرصودة بالكامل.

حصر الآباء الرافضين تطعيم أبنائهم تمهيداً لإحالتهم للجهات النظامية

نسبة "الأول الابتدائي" تنخفض في ظاهرة تُعد تعنيفاً برغم تحفيز "الصحة"

المصدر: جريدة سبق الجمعة 27 جماد أول 1440هـ - 3 فبراير 2019م
https://sabq.org/Gcf7YN

عبدالله السالم -الدمام
علمت "سبق" أن وزارتيْ التعليم والصحة تعملان على حصر أولياء أمور الطلاب الرافضين تطعيم أبنائهم، بعد حثهم على استكمال التطعيمات والرفع بأسمائهم لتوجيهها للجهات المختصة؛ حيث يصنف رفض تطعيم الأطفال ضمن أشكال الإهمال والعنف الأسري، الذي يعاقب عليه النظام.
وقالت المصادر: إن وزارة الصحة -ممثلة في الرعاية الصحية الأولية- ذكرت أن نسبة تطعيم طلاب الصف الأول الابتدائي في المدارس انخفضت، وطالبت بضرورة حث أولياء الأمور على استكمال تطعيمات أبنائهم.. وفي حال وجود رفض أو تأخر في التطعيم يتم حصر أولياء الأمور، وتسجيل أسمائهم والرفع بها لإحالتها للجهات النظامية؛ لأن ذلك يصنف ضمن أشكال الإهمال والعنف الأسري الذي يعاقب عليه النظام؛ برغم تقديم وزارة الصحة لمبادرات لتحفيز المدارس ورواد الفصول وطلاب الصف الأول الابتدائي لاستكمال تطعيماتهم.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

إصدار 251 ألف تأشيرة عمل في 3 أشهر .. 62 ٪ منها للعمالة المنزلية

المصدر: جريدة الاقتصادية الجمعة 25 جماد أول 1440هـ - 1 فبراير 2019م
http://www.aleqt.com/2019/02/01/article_1534421.html

"عبد السلام الثميري من الرياض
وصل عدد تأشيرات العمالة الصادرة خلال الربع الثالث من العام الماضي إلى 251381تأشيرة، حيث استحوذت العمالة المنزلية على نحو 62.3 في المائة منها.
ووفقا لإحصائية حديثة صادرة عن وزارة العمل والتنمية الاجتماعية - اطلعت "الاقتصادية" عليها -، فإن عدد تأشيرات العمالة المنزلية بلغ نحو 156558 تأشيرة، منها 81306 تأشيرات للنساء بنسبة 52 في المائة، و75252 تأشيرة للرجال بنسبة 48 في المائة.
ويقدر عدد التأشيرات التي استخرجت للقطاع الخاص نحو 87502 تأشيرة، شكلت 35 في المائة من إجمالي التأشيرات

المستخرجة خلال الربع الثالث من عام 2018.
فيما بلغ عدد التأشيرات الصادرة للجهات الحكومية نحو 7258 تأشيرة عمل، منها 3143 تأشيرة للإناث.
يأتي ذلك في وقت أكدت فيه وزارة العمل والتنمية الاجتماعية أنه يتم نقل خدمات العامل أو العاملة المنزلية لصاحب عمل آخر في حال ثبت تأخر صاحب العمل بدفع الأجور لثلاثة أجور متتالية أو متفرقة دون سبب راجع للعامل، وذلك لإتاحة الفرصة لعمال الخدمة المنزلية، ومن في حكمهم للعمل مرة أخرى في الحالات التي لا يكون عامل الخدمة المنزلي ومن في حكمه سببا في حدوثها.

الحياة AL HAYAT

«الصحة» تطلق مسحاً لرصد انتشار التبغ بين البالغين في المملكة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 30 جماد أول 1440هـ - 4 فبراير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4620603

الرياض – صديق البخيت إمنذ 19ساعة في 3 فبراير 2019 -اخر تحديث في 3فبراير 2019 / 16:34
اطلقت وزارة الصحة اليوم (الأحد) أعمال المسح العالمي لرصد إنتشار التبغ بين البالغين (15 سنة فأكثر، رجال ونساء)، الذي تنفذه بالتعاون مع الهيئة العامة للإحصاء، بإشراف منظمة الصحة العالمية ومركز مكافحة الأمراض والوقاية منها، وستستمر أعمال المسح لمدة شهرين على عينة منازل تبلغ 12.800 منزل، وتشمل جميع مناطق المملكة.
وينفذ المسح لأول مرة في المملكة، وهو مسح عالمي موحد لجميع دول العالم، ويُعد أحد أنظمة الترصد لانتشار التبغ التي اعتمدتها منظمة الصحة العالمية، بهدف معرفة معدل انتشار استخدام التبغ بين البالغين وتقييم التدخلات التي تكافح انتشاره، ليساعد الدول في معرفة حجم مشكلة التبغ، وبالتالي رسم السياسات والإجراءات لمكافحة خطورته.
وتأتي هذه الخطوة امتداداً لجهود «الصحة» في مجال مكافحة التدخين والتحذير من أضراره، إذ تعمل الوزارة على تطوير الخدمات العلاجية لمساعدة المدخنين الراغبين في الإقلاع، من خلال التوسع في افتتاح عيادات الإقلاع عن التدخين في مختلف مناطق ومحافظات المملكة، وإصدار الدليل السعودي لخدمات الإقلاع عن التدخين ليكون دليلاً إرشادياً لمقدمي الخدمة، وكذلك تنظيم دورات نظرية وعملية للعاملين في المجال، وتوفير الأدوية المساعدة على الإقلاع وتقديمها للمواطنين مجاناً.
ويُعد التدخين أحد الأسباب المؤدية للوفاة؛ إذ يموت ستة ملايين شخص سنويّاً. ويُتوقع زيادة هذا العدد إلى أكثر من ثمانية ملايين سنويّاً بحلول عام 2030، إضافة إلى أنه عامل من عوامل الخطورة التي تؤدي إلى أمراض عدة.
يُذكر أن وزارة الصحة دشنت أخيراً تطبيق الجوال لمخالفات نظام مكافحة التدخين للإبلاغ والمراقبة، ويتيح للجميع الإبلاغ عن أية مخالفة لنظام التدخين في الأماكن العامة، أو بيع التبغ خلف البائع كونه يعتبر «إعلاناً بطريقة مباشرة»، أو لمن هم أقل من 18 سنة بفرض غرامة على المنشأة تصل إلى خمسة آلاف ريال، إضافة إلى الإبلاغ عن أي مشاهدة تلفزيونية تعرض استخدام التدخين أو الشيشة في أية قناة محلية، وفعّلت «الصحة» أنشطة ومهام عيادات الإقلاع عن التدخين التي بلغت 542 عيادة ثابتة تهتم في تقديم الخدمات العلاجية والتوعية في أماكن وجود المستهدفين من المدخنين وغيرهم، والتعريف في نظام مكافحة التدخين، وتقديم الاستشارات والتثقيف الصحي، إضافة إلى المساهمة في الحد من نسبة التدخين والتدخين القسري.

وزير العدل يبحث تفعيل قضاء الاستئناف وصلاحيات رؤساء المحاكم

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 30 جماد أول 1440هـ - 4 فبراير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4620605

الرياض – «الحياة | «منذ 18ساعة في 3 فبراير 2019 -اخر تحديث في 3فبراير 2019 / 16:54
التقى وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور وليد الصمعاني، رؤساء محاكم الاستئناف في مقر المجلس، لمناقشة ملفات تهم قضاء الاستئناف. وبحث اللقاء مجموعة من المحاور، تتعلق في تفعيل قضاء الاستئناف، والجانب الإداري والموضوعي للمحاكم، إضافة إلى مهام وصلاحيات رؤساء المحاكم.
ونوه وزير العدل بـ«النقلة النوعية الكبيرة «التي يشهدها القطاع العدلي، نتيجة دعم خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وولي عهده الأمير محمد بن سلمان، ما كان له الأثر الأكبر على خدمة المستفيدين والتيسير عليهم في الوقت والجهد. وأشار إلى أن اللقاء يأتيفي إطار دعم العمل القضائي في محاكم الاستئناف وتلمس الاحتياجات وتلبيتها والاستماع إلى رؤى واقتراحات رؤساء المحاكم.
يذكر أن لقاء رؤساء محاكم الاستئناف ينعقد دورياً، لمتابعة سير العمل وبحث المسائل المتعلقة في المحاكم. ويتجاوز عدد القضاة العاملين في محاكم الاستئناف 350 قاضياً، موزعين على 15 محكمة في جميع مناطق المملكة.
وبدأت محاكم الاستئناف الشهر الماضي، تفعيل قراري المجلس الأعلى للقضاء المتعلقينِ في مباشرة محاكم الاستئناف اختصاصاتها المنصوص عليها في نظامي المرافعات الشرعية والإجراءات الجزائية بنظر الاعتراضات الصادرة على أحكام وقرارات محاكم الدرجة الأولى في القضايا التجارية والجزائية من طريق المرافعة أمامها، كدرجة ثانية للتقاضي.

"تمكين المرأة السعودية آفاق وتحديات".. مؤتمر بجامعة المؤسس

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 30 جماد أول 1440هـ - 4 فبراير 2019م
http://www.alriyadh.com/1735540

تطلق جامعة الملك عبدالعزيز ممثلة في مركز الأمير مشعل بن ماجد بن عبدالعزيز للبحوث الاجتماعية والإنسانية خلال الفترة من 6 - 8 جمادى الآخرة المقبل فعاليات مؤتمر «تمكين المرأة السعودية.. آفاق وتحديات في ضوء رؤية المملكة 2030» وذلك بمركز الملك فيصل للمؤتمرات بالجامعة. وأكد مدير مركز الأمير مشعل بن ماجد بن عبدالعزيز للبحوث الاجتماعية والإنسانية د. محمد بن سعيد الغامدي، أن المؤتمر تنطلق فكرته مما يشهده المجتمع السعودي من تغيرات تنموية

شاملة في جميع المجالات، ما جعل تأهيل العناصر البشرية ومساهمتها عنصراً أساسياً لتحقيق مسيرة التنمية ومقتضياتها، مشيرا إلى أن المرأة السعودية تحتل مكانة في ظل رؤية المملكة 2030، وتعزيز دورها ومكانتها الاجتماعية مهم ضمن أهداف هذه الرؤية إذ تشكل المرأة ما يزيد على **50 %** من إجمالي عدد الخريجين الجامعيين، ما يحتم الاستمرار في تنمية مواهبها واستثمار طاقاتها، وتمكينها من الحصول على الفرص المناسبة لبناء مستقبلها والإسهام في تنمية المجتمع والاقتصاد الوطني. ولفت إلى أن المؤتمر يسلط الضوء على مجهودات وتجارب بعض قطاعات الدولة في سبيل تمكين المرأة وتعزيز دورها في تنمية المجتمع وذلك انطلاقاً من رسالته المتمثلة في المساهمة في تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030، فيما يتعلق بتمكين المرأة السعودية في المجتمع من خلال طرح قضاياها ومساهماتها بمشاركة نخبة من المتخصصين والمتخصصات، والتركيز على النجاحات والمكتسبات التي حققتها المرأة السعودية وإبراز التحديات التي تواجهها، مع تقديم مقترحات لتمكين المرأة السعودية.

الشورى يقر نظام النقل المدرسي

إلزام المدارس بنقل الطلاب والمعلمات واشتراطات حازمة للسلامة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 30 جماد أول 1440هـ - 4 فبراير 2019م
http://www.alriyadh.com/1735702

وافق مجلس الشورى بالأغلبية على نظام النقل المدرسي المقدم من عضويه محمد النقادي وحنان الأحمدي ، وقد أثارت أوضاع النقل المدرسي التي لاتزال دون تطلعات المجتمع مقدمي المشروع وأشار تقريرهما إلى أن نسبة هامة من سيارات نقل الطلاب والطالبات والمعلمات داخل المدن السعودية وخارجها قديمة وغير ملتزمة بأبسط ضوابط و شروط السلامة، كما أن بعض هذه السيارات وسائقيها يخالفون كل الأنظمة واللوائح ذات العلاقة بالنقل العام والسلامة المرورية بلا خوف من حسيب أو رقيب.

وحسب مواد النظام الذي أقره المجلس اليوم الاثنين فتلزم المدارس بتوفير خدمة النقل المدرسي لطلابها وطالباتها ومعلماتها سواء كان ذلك من خلال التشغيل الذاتي أو بالاستعانة بمشغل خارجي على أن تخصص كل مدرسة مشرفين للنقل المدرسي تكون مهمتهم مراقبة أداء المشغلين وتنظيم عملية النقل ورصد المخالفات والتبليغ عنها، وتعين كل مدرسة مراقبين مرافقين في الحافلة للطلاب والطالبات الذين تقل أعمارهم عن 12 سنة سواء كانت المدرسة توفر خدمات النقل المدرسي ذاتياً أو تستأجرها، ولا يجوز نقل ركاب دون سن الثانية عشرة بحافلات مدرسية دون وجود مرافق أو مرافقة معينة من قبل المدرسة.

ونص نظام النقل المدرسي على أن يوفر المشغل التجهيزات اللازمة بعرض المواد المرئية التعليمية والترفيهية والتوعوية التي توفرها وزارة التعليم لعرضها خلال رحلة الذهاب والعودة، وحددت غرامة عشرة آلاف ريال أو إلغاء ترخيص السائق لمن يخالف حكم هذه المادة، وحدد النظام عدداً من الالتزامات التي يتعين على السائق الأخذ بها ومن ذلك إجراء الفحص اليومي للحافلة والتأكد من خلوها من الركاب عند وصولها نقطة النهاية وعدم قيادتها بسرعة تزيد على الحد القانوني المسموح به للسرعة لكل شارع، وألا تزيد على 60 كم /ساعة في جميع الأحوال، وعدم السماح لأي طالب أو طالبة بالنزول في أي نقطة غير المكان المخصص للنزول إلا بتوجيه خطي من المدرسة.

وحذر النظام من مزاولة نشاط النقل ما لم تحصل المنشأة والمشغلون على تصريح واعتماد من هيئة النقل، وأن يكون استخدام حافلات مطابقة للاشتراطات المعتمدة في اللائحة، كما لا يجوز لأي مشغل توظيف أو الاستعانة بشخص للعمل

كسائق حافلة مدرسية ما لم يكن حاصلاً على تصريح مزاولة مهنة "سائق حافلة مدرسية" من وزارة التعليم وفق الاشتراطات التي تحددها اللائحة بما في ذلك التأكد من سلامته من أي مرض نفسي وعدم تعاطي المخدرات، وشدد نظام النقل المدرسي على الالتزام بنقل ذوي الاحتياجات الخاصة من الفئات المستهدفة بهذا النظام وتوفير التجهيزات والمواصفات اللازمة لسلامتهم وراحتهم.

وزير العمل لـ المدينة : مراجعة نسب التوطين حسب النشاط

هيئة ذوي الإعاقة ستقدم خدماتها للمستفيدين خلال أسابيع

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 30 جماد أول 1440هـ - 4 فبراير 2019م
https://www.al-madina.com/article/613037

داود الكثيري - جدة تصوير - أحمد حجازي

كشف وزير العمل والتنمية الاجتماعية المهندس أحمد بن سليمان الراجحي لـ)المدينة)، عن مراجعة شاملة لنسب التوطين المطلوبة في الأنشطة الاقتصادية حسب النشاط ومجال العمل. وردا على سؤال (المدينة) حول إمكانية مراجعة النسب المطلوبة للتوطين في ظل مطالبة عدد من التجار بأن تكون 50% ، قال الوزير «:لدينا مراجعة شاملة، ولا نستطيع تحديد النسب حاليا، لكن ستكون حسب النشاط ومجال العمل، ولا نستطيع التعميم، وبدأنا في الأمر، ومراجعاتنا كلها تتم بالتنسيق مع القطاع الخاص وهم شركاؤنا.«

جاء ذلك خلال حفل تدشين المؤتمر الدولي الأول للموهوبين من ذوي الإعاقة بجدة أمس، والذي نظمته جمعية الإرادة.

وقال الراجحي لـ (المدينة):» إن مركز التوحد والذي أُعلن عنه في الأيام الماضية، كان بمبادرة من مؤسسة النقد العربي السعودي ودعم من البنوك فيما وفرت الوزارة المبنى على أرض مساحتها 25 ألف متر،كما بلغ إجمالي الدعم المقدم من البنوك 286 مليون ريال، لافتا إلى أن الوزارة تهدف إلى أن يكون المركز نموذجيا، بجودة عالية، ويكون جهة إصدار الترخيص لباقي مراكز التوحد في المملكة، وكذلك تدريب المدربين بنوعية عالية ومعايير عالمية» متوقعا الانتهاء منه خلال عام، لافتا إلى أن مستوى إنجاز البناء للمركز بلغ حوالى **.71%**

كما كشف الوزير لـ (المدينة) أن هيئة الأشخاص ذوي الإعاقة التي تم إقرارها الأسبوع الماضي من مجلس الوزراء، ستعقد اجتماعها الأول الأسبوع المقبل وخلال أسابيع ستقدم خدماتها للمستفيدين.

هذا وانطلقت أمس أعمال المؤتمر الدولي الأول للموهوبين من ذوي الإعاقة بحضور وزير العمل، ويحتوي المؤتمر على عدد من الجلسات العلمية يتحدث من خلالها خبراء ومتحدثون دوليون في عدة تخصصات، كما يحاضرون من خلال ورش تدريبية على مدار الثلاثة أيام. وناقش 5 مختصين في الجلسة العلمية الأولى مستويات الموهبة لدى ذوي الإعاقة، وأساليب التعرف على هذه الفئة، وكذلك معوّقات اكتشاف الموهوبين ذوي الصعوبات.

يشار إلى أن المؤتمر يشارك فيه متحدثون من الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا والصين وتونس والأردن ومصر، بالإضافة للمتحدثين من دخل المملكة، ومن المتوقع أن يبلغ عدد الزوار أكثر من ألف زائر على مدى الثلاث أيام، ويضم المؤتمر 30 جناحًا.

أهداف المؤتمر

- مناقشة العلاقة بين الموهبة والإعاقة.
- توعية الأسر بالتعامل الإيجابي مع الموهوبين من أبنائهم من ذوي الإعاقة.
- تقديم نماذج من الموهوبين من ذوي الإعاقة ورفع درجة الوعي حولهم.
- الكشف عن أحدث التقنيات المساعدة للموهوبين من ذوي الإعاقة.
- بناء قاعدة بيانات حول الأبحاث المتعلقة بالموهوبين من ذوي الإعاقة.

«الشورى» يناقش إضافة مادة جديدة لـ نظام المرور«

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 30 جماد أول 1440هـ - 4 فبراير 2019م
https://www.al-madina.com/article/613013

جابر المالكي - الرياض
أحالت الهيئة العامة لمجلس الشورى على جدول أعمال المجلس عدداً من التقارير التي رفعتها اللجان المتخصصة في شأن عدد من تقارير الأداء لعدد من الأجهزة الحكومية.
جاء ذلك خلال الاجتماع الرابع للهيئة العامة من أعمال السنة الثالثة للدورة السابعة لمجلس الشورى الذي عقدته أمس برئاسة رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ.
و قررت الهيئة إحالة تقريري لجنة الشؤون الأمنية بشأن إضافة مادة جديدة إلى نظام المرور الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/85) وتاريخ 26 / 10 / **1428**هـ، المقدم من عضو مجلس الشورى الدكتور خالد بن عبدالله الدغيثر، وبشأن اقتراح مشروع (نظام الهيئة الوطنية لإدارة الأزمات والكوارث في المملكة **(**، المقدم من الدكتور أيمن بن صالح فاضل، والدكتور ثامر بن سعد البراك؛ استناداً إلى المادة (23) من نظام المجلس.
كما وافقت على إحالة تقريري لجنة التعليم والبحث العلمي، بشأن مشروع مذكرة تعاون علمي وتعليمي بين وزارة التعليم بالمملكة ووزارة التعليم والتشغيل في جمهورية مالطا.
وبشأن مشروع اتفاقية تعاون لإنشاء برنامج الموظفين المهنيين المبتدئين بين حكومة المملكة و (اليونسكو.**(**
وأحالت الهيئة العامة تقرير لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية، بشأن مقترح مشروع إضافة فقرة (2) للمادة الخامسة من « نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/40 وتاريخ 21 / 7 / 1430هـ المقدم استناداً إلى المادة (23) من نظام المجلس من معالي عضو المجلس السابق الدكتور عبدالله بن فخري أنصاري.

إحالة معلم "التحفيظ" المعتدي على "طالب المدينة" إلى النيابة

العرجاني: لن أتنازل عن حق ابني

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 30 جماد أول 1440هـ - 4 فبراير 2019م
https://www.al-madina.com/article/613003/

متابعة - أحمد السالم - المدينة المنورة
أحالت شرطة منطقة المدينة المنورة إلى النيابة العامة أمس قضية المعلم المعتدي على طالب في الصف الأول متوسط لقيام المعلم بتوجيه عدة ضربات له مما نتج عنه كدمة قوية على الوجه من الناحية اليمنى مع إحمرار حول العين وكدمة على الأذن اليمنى و خدوش في الوجه وسجحات في الرقبة من الناحية اليمنى وفق التقرير الطبي.
وقال والد الطالب فهد العرجاني إن قضية اعتداء المعلم على ابنه تم إحالتها من الشرطة إلى النيابة العامة لاستكمال القضية وبين أنه لا يرغب في التنازل بعد أثبت التقرير الطبي حالته موكداً أنه تقدم بالتقرير إلى التعليم ومن ثم شرطة العقيق والتي بدورها قامت بتحويل المعاملة إلى النيابة.
يذكر أن تفاصيل القضية كانت نشرتها »المدينة» فيها اعتداء معلم لمادة اللغة العربية في إحدى مدارس المدينة على الطالب عبدالله العرجاني والبالغ من العمر 13 عاماً ويدرس بالصف الأول متوسط.

»العمل" توضح آلية تقديم أصحاب المنشآت واعتراض العمالة على ٠بلاغات التغيب«

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 30 جماد أول 1440هـ - 4 فبراير 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1703323

» عكاظ« (النشر الإلكتروني (
أطلقت منظومة العمل والتنمية الاجتماعية، مبادرة تمكن صاحب العمل أو من ينوب عنه من تقديم بلاغ تغيب العامل عن العمل، كما تمكن مقدم البلاغ من استعراض أو إلغاء البلاغ من خلال إدارة بلاغات التغيب.
وتهدف المبادرة إلى إعطاء الفرصة للعامل للتظلم في حال تعرض للبلاغ الكيدي، عدم إساءة أصحاب الأعمال والمنشآت استعمال خدمة تقديم بلاغات التغيب، تحري الدقة في البلاغات المقدمة من طرف العمل وصاحب العمل، توفير بيئة عمل صحية يعرف فيها الجميع حقوقه وواجباته.
وتتاح الخدمة لجميع نطاقات المنشآت، ويشترط على صاحب العمل للحصول على الخدمة :تسجيل الدخول على بوابة الخدمات الإلكترونية للمنشآت، أن تكون المنشأة قائمة، أن تكون حالة العامل «على رأس العمل»، ألا يكون للعامل دعوى على المنشأة في نظام القضايا، أن تكون رخصة العمل أو الإقامة الخاصة بالعامل سارية المفعول أو رخصة العمل والإقامة منتهية ولم يمض على انتهاء الإقامة عدد متغير من الأيام، إرفاق المستندات ذات العلاقة.
وأوضحت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية من خلال تغريدات ومنشورات عبر حسابها في «تويتر «اليوم (الأحد)، الخطوات الإلكترونية لتقديم بلاغ تغيب العامل عبر مبادرة بلاغات التغيب، وهي: رفع الملفات الثبوتية في حالة عدم وجود مشكلة في قواعد العمل، الإجابة على الأسئلة الإلزامية (متى بدأ الوافد العمل لديكم؟، متى كانت نهاية العمل؟، متى تم تسليم آخر راتب للوافد؟، سبب انتهاء العلاقة العمالية؟)، الموافقة على نص إقرار المسؤولية، واختيار وظيفة «تقديم الطلب.«
وعقب اكتمال الخطوات، فإن نظام الموقع يتعامل مع الطلب كالتالي: حفظ حالة طلب البلاغ (مقبول)، تعديل حالة العامل في وزارة الداخلية إلى «متغيب عن العمل»، إرسال نصية قصيرة **(SMS)** لممثل المنشأة عند تقديم بلاغ تغيب عن العمل، إرسال نصية قصيرة **(SMS)** للعامل عند تقديم بلاغ تغيب عن العمل.
وكشفت منظومة العمل والتنمية الاجتماعية، ست خطوات تمكن العامل أو من ينوب عنه من تقديم طلب إثبات كيدية بلاغات التغيب، هي كالتالي: الدخول على البوابة الإلكترونية**(www.mlsd.gov.sa)** ، تسجيل البيانات للاستفادة من خدمات الأفراد، الدخول على رابط بوابة الأفراد، اختيار طلب إثبات كيدية بلاغ من القائمة الجانبية لعرض تفاصيل بلاغ

التغيب المقدم، إدخال البيانات الإلزامية لاستكمال حفظ الطلب، الضغط على زر حفظ الطلب.
وعقب تقديم طلب إثبات كيدية البلاغات، يتولى نظام الموقع تنفيذ إجراءات عدة، هي: تعديل حالة طلب البلاغ المقدم من «مقبول» إلى «تحت الدراسة»، إرسال رسالة نصية قصيرة لممثل المنشأة عند تقديم طلب إثبات كيدية، إرسال رسالة نصية قصيرة **(SMS)** للعامل عند تقديم طلب إثبات كيدية، عرض رسالة للعامل تفيد بأن طلبه قيد الدراسة.
وأوضحت منظومة العمل والتنمية الاجتماعية، أنه لا يتم قبول الطلب في الحالات التالية: مرور عام على تقديم بلاغ التغيب من المنشأة ضد العامل، تقديم أكثر من طلب إثبات كيدية لنفس البلاغ، تقديم طلب تم رفضه سابقا من قِبل إدارة بلاغات التغيب.

إلزام الجامعات معايير تضمن تكافؤ الفرص في التعيين

«الشورى" يطالب بإعادة النظر في استراتيجية إصلاح التعليم.. وإنشاء بكالوريوس القِبالة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 1 جماد ثاني 1440هـ - 5 فبراير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4620726

الرياض – «الحياة | «منذ 3ساعات في 4 فبراير 2019 -اخر تحديث في 4فبراير 2019 / 18:42
دعا مجلس الشورى اليوم (الإثنين)، وزارة التعليم إلى إعادة النظر في استراتيجية إصلاح التعليم، وتبني خطة موحدة ومتكاملة للمبادرات التعليمية، بما يضمن تجانسها وتكاملها وتحقيقها الأهداف المرجوة منها، والتوسع في المنح الدراسية الداخلية لزيادة عدد الملتحقين في التعليم العالي الأهلي، وتحسين مدخلاته.
واتخذ المجلس قراره بعدما اطلع على وجهة نظر لجنة التعليم والبحث العلمي في شأن ملاحظات الأعضاء وآرائهم التي أبدوها تجاه التقرير السنوي لوزارة التعليم.
وطالب «الشورى» في قراره، الوزارة بإجراء دراسة لإيجاد حل لاستيعاب خريجي وخريجات كليات المجتمع والتربية في قطاعي العمل العام والخاص، بالتعاون مع وزارتي الخدمة المدنية، والعمل والتنمية الاجتماعية، ومجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية، وهي توصية إضافية تقدم بها إلى المجلس العضو الدكتورة فوزية أبا الخيل.
ودعا المجلس، «التعليم «إلى إنشاء بكالوريوس للقِبالة (التوليد)، وتجسير الفتيات الحاليات عبر هذا البكالوريوس، وليس عبر بكالوريوس التمريض، وهي توصية إضافية تقدم بها إلى المجلس العضو الدكتورة زينب أبو طالب.
وأيضاً دعاها إلى بناء برنامج وطني بمؤشرات أداء واضحة لنشر الوعي الفكري ومحاربة الفكر الضال على مستوى التعليمين العام والعالي، وبناء خطة وطنية واضحة المعالم للبرامج الخاصة بتنمية الموهبة والتميز والإبداع تشمل مرحلتي التعليم العام والتعليم العالي، وتطوير معايير إنشاء الجامعات واستحداث الكليات والبرامج الأكاديمية.
وأكد المجلس، على الوزارة التنسيق مع هيئة تقويم التعليم لتقديم تقرير دوري مفصل عن حال التعليمين العام والعالي في المجالات المعرفية والمهارية وفق مؤشرات أداء داخلية وخارجية، وتبني برنامج وطني لرفع معنويات المعلمين والمعلمات، وتعزيز انتمائهم لرسالة التعليم.
ودعاها إلى تقديم دراسة علمية تفصيلية للقيمة المضافة التي قدمتها شركة «تطوير التعليم القابضة» والشركات التابعة لها للتعليم منذ تأسيسها، وكذلك رفع كم ونوع الخدمات المتخصصة المقدمة للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة، ومنح مزيد من الحوافز الخاصة للقطاع الأهلي للاستثمار في هذا المجال، ورفع المعايير الخاصة بالتعاقد مع أعضاء هيئة التدريس غير السعوديين في الجامعات الحكومية والأهلية، بما لا يقل عن تلك المطلوبة من السعوديين.
وطالب المجلس، الوزارة بالتحقق من التزام الجامعات معايير وإجراءات تعيين أعضاء هيئة التدريس، بما يكفل تحقق

العدالة وتكافؤ الفرص. وأيضاً طالبها بالتعاون مع الجهات المعنية للتوسع في استحداث مراكز الخدمات المساندة للتربية الخاصة، وتقديم الدعم والتسهيلات اللازمة للقطاع الأهلي لتحفيزه على المشاركة في إنشاء تلك المراكز وفق الضوابط والمعايير المعتبرة عالمياً.

ودعا المجلس، الوزارة إلى التنسيق مع الجهات المعنية لإعادة النظر في مكافأة المستشار غير المتفرغ من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية المحددة بقرار مجلس الخدمة المدنية، لتكون جاذبة للكفاءات.

وحض المجلس، الوزارة على استشراف التجارب العالمية لدراسة إنشاء هيئة للبحث العلمي والابتكار، والتنسيق مع الجامعات والجهات المعنية لدراسة وضع آلية للتعاقد مع السعوديين المؤهلين من حملة الشهادات العليا للعمل في الجامعات السعودية، ودراسة تحويل فرع جامعة أم القرى في القنفذة إلى جامعة مستقلة.

إقرار نظام لنقل الطلبة والمعلمات مجاناً أو بأجر

أقر مجلس الشورى، مشروع «نظام النقل المدرسي»، بعدما اطلع على وجهة نظر لجنة التعليم والبحث العلمي في شأن ملاحظات الأعضاء وآرائهم التي أبدوها تجاه مقترح مشروع النظام في جلسة سابقة.

ويتكون المشروع من 20 مادة، ويختص بنقل الطلبة والمعلمات من وإلى مقر المدرسة بحافلة مخصصة لذلك، سواءً أكان بأجر أو مجاناً. ويهدف المشروع إلى توفير وسائل النقل الآمنة والمحافظة على سلامة المشتركين في خدمات النقل المدرسي من الطلبة والمعلمات، وتنظيم خدمات النقل التي تقدمها القطاعات التعليمية والحكومية والأهلية ومنشآت القطاع الخاص المتخصصة في النقل المدرسي، ووضع المعايير والاشتراطات التي تضمن توافر مواصفات السلامة في الحافلات المخصصة للنقل المدرسي، وتحديد الضوابط المهنية اللازم توافرها في السائقين المرخصين لقيادة الحافلات المدرسية.

وأيضاً يهدف مقترح المشروع إلى تحديد الأدوار والمسؤوليات والتنسيق بين الأطراف المعنية في النقل المدرسي، وتوعية صغار المستثمرين والمنشآت الصغيرة والمتوسطة الراغبين في الاستثمار في مجال النقل المدرسي بضوابط واشتراطات السلامة.

وكان مجلس الشورى وافق في مستهل الجلسة على مشروع مذكرة تفاهم بين حكومة المملكة والإمارات في مجال التطوير الحكومي والخدمات الحكومية. وأيضاً وافق المجلس على مشروع مذكرة تفاهم بين وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية السعودية، ووزارة الأعمال والطاقة والاستراتيجية الصناعية في بريطانيا.

محاكم التنفيذ تلزم آباء مماطلين دفع 52 مليون ريال نفقة أبنائهم

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 1 جماد ثاني 1440هـ - 5 فبراير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4620709

الرياض – «الحياة» | منذ 12 ساعة في 4 فبراير 2019 - اخر تحديث في 4 فبراير 2019 / 14:29

الزمت دوائر ومحاكم التنفيذ 3683 ممتنعاً عن النفقة، دفع 52 مليون ريال نفقة أبناء، خلال العام الهجري الحالي 1440هـ، وتوعدت المماطلين بإجراءات «صارمة» تكفل حقوق المحضونين.

تصدرت مكة المكرمة – بحسب منصة ذكاء الأعمال في وزارة العدل – قائمة الطلبات المقدمة إلى محاكم ودوائر التنفيذ المتعلقة في أحكام النفقة بـ1274 طلباً، بقيمة 16.5 مليون ريال، تليها الرياض بـ972 طلباً بـ16.4 مليون، ثم الشرقية بـ538 طلباً، لاستعادة حوالى 6.5 مليون، ثم المدينة المنورة بـ284 طلباً، بـ2.7 مليون. وجاءت القصيم خامسة بـ154 طلباً بـ1.8مليون، تليها عسير بـ115 طلباً، بـ2.8 مليون، ثم جازان بـ100 طلب بـ2.3 مليون، ثم تبوك بـ87 طلباً بـ700 ألف، ثم الجوف بـ61 طلباً بـ1.1 مليون ريال.

سجّلت محاكم ودوائر التنفيذ في حائل 46 طلباً بـ292 ألفاً، تليها الحدود الشمالية بـ25 طلباً بـ220 ألفاً، ثم الباحة بـ20 طلباً بـ440 ألفاً، ثم نجران بسبعة طلبات بـ62 ألفاً، مسجّلةً أقل الطلبات في المناطق في الفترة نفسها.

ذكر أن وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور وليد الصمعاني، وجّه المحاكم بمعاملة الممتنعين عن أداء نفقة الأطفال المقررة شرعاً كالمعتِفين لهم في العقوبات، وفقاً لنظام حماية الطفل.
اتخذت وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء جملة من القرارات والتعديلات والإجراءات التي تدعم الأم الحاضنة، والهادفة إلى حماية الأسر من التشتت بعد الانفصال، إضافةً إلى تسهيل وتسريع الإجراءات التي قد تتسبب في تعطيل مصالح الأبناء والأمهات الحاضنات.
وحددت الوزارة ضمن لوائحها التنفيذية آليات «حازمة» للحد من حالات المماطلة أو الامتناع عن تنفيذ الأحكام الصادرة من محاكمها، لاسيما ما يتعلق منها في النفقة، وفرضت عقوبات تصل أقصاها إلى سبع سنوات سجناً في حق المتهربين من أداء واجباتهم على هذا الصعيد.

توجيه بتسريع مواعيد الأحوال بنجران

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 1 جماد ثاني 1440هـ - 5 فبراير 2019م
http://www.alriyadh.com/1735541

حثّ صاحب السمو الأمير جلوي بن عبدالعزيز بن مساعد أمير منطقة نجران، على سرعة إنجاز المواعيد المجدولة لدى الأحوال المدنية بالمنطقة، مع ضمان الدقة، خصوصاً مع الخدمات الإلكترونية المتميزة التي هيأتها وزارة الداخلية عبر نظام "أبشر."
واستعرض سموه في مكتبه بديوان الإمارة أمس، مع مدير عام الأحوال المدنية بالمنطقة سالم بن سعيد آل شفلوت، التقرير السنوي لأعمال الفرع، وحجم المعاملات التي نفذها، والملفات التي لا زالت رهن النظر، مؤكدًا أهمية عمل الأحوال المدنية لدوره الشرعي والتنظيمي في إثبات الهوية الوطنية.

"الإعلام" تعدل قواعد النظر في مخالفات المطبوعات والنشر ونظام الإعلام المرئي والمسموع

60يوماً لاتخاذ القرار ورفض الدعاوى بعد مضي (90) يوماً

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 1 جماد ثاني 1440هـ - 5 فبراير 2019م
https://www.al-madina.com/article/613162

المدينة - جدة
أجرت وزارة الإعلام جملة من التعديلات على قواعد عمل لجان النظر في مخالفات أحكام نظام المطبوعات والنشر، وأحكام نظام الإعلام المرئي والمسموع، في إطار سعيها نحو تسريع وتيرة الأداء في كافة اللجان التابعة لها، بما يضمن سرعة الإنجاز، حيث شملت التعديلات لجنة المخالفات باتخذا قرارها حيال أي مخالفة تعرض عليها خلال (60) يومًا من

تاريخ انعقاد أول جلسة، ما لم يكن هناك مبرر لدى اللجنة للتأخر في ذلك، واختصار مدد الشطب، في ما يتصل بمخالفات أحكام نظام المطبوعات والنشر، مقرونًا ذلك مع عدم قبول أو سماع الدعاوى بعد مضي (90) يومًا من تاريخ النشر محل المخالفة، كما قضت التعديلات أيضًا بعدم سماع الدعوى بعد شطبها للمرة الثانية إلا بقرار من اللجنة الاستئنافية، وذلك خلال (15) يومًا من تاريخ الشطب الثاني.

وفيما يلي نص لوائح وأنظمة قواعد عمل اللجان المختصة بالنظر في مخالفات أحكام نظام المطبوعات والنشر وأحكام نظام الإعلام المرئي والمسموع:

1440/5/29العدد 4765

لوائح وأنظمة:

المادة الأولى:

يقصد بالكلمات الآتية، أينما وردت في هذه القواعد، المعاني الموضحة أمام كلّ منها، ما لم يقتض سياق النص خلاف ذلك:

-1النظام: نظام المطبوعات والنشر، ونظام الإعلام المرئي والمسموع.

-2الوزارة: وزارة الإعلام.

-3الوزير: وزير الإعلام.

-4اللائحة: اللائحة التنفيذية لنظام المطبوعات والنشر، واللائحة التنفيذية لنظام الإعلام المرئي والمسموع.

-5الدعوى: الشكوى المرفوعة إلى اللجنة من أي شخص له صفة ومصلحة مباشرة، أو المحالة إليها من الوزير.

-6اللجنة: اللجان الابتدائية لنظر مخالفات أحكام نظام المطبوعات والنشر وأحكام نظام الإعلام المرئي والمسموع.

-7اللجنة الاستئنافية: اللجنة الاستئنافية لنظر مخالفات أحكام نظام المطبوعات والنشر ومخالفات أحكام نظام الإعلام المري والمسموع.

-8الأمانة: الأمانة العامة للجنتين التي تتولى أعمال اللجان الإدارية والفنية .

المادة الثانية:

اختصاصات اللجنة:

تختص اللجنة بما يأتي:

-1النظر في الدعاوى المتعلقة بمخالفة أحكام النظام وتطبيق العقوبات الواردة فيه، وإقرار التعويض المترتب على ذلك.

-2النظر في مخالفة السعودي الذي يرتكب خارج المملكة أياً من المحظورات المنصوص عليها في المادة التاسعة من نظام المطبوعات والنشر، وأياً من مخالفات أحكام نظام الإعلام المرئي والمسموع، وتطبيق عقوبة مناسبة من العقوبات المنصوص عليها في المادة الثامنة والثلاثين من نظام المطبوعات والنشر، والمادة السابعة عشرة من نظام الإعلام المرئي والمسموع أو اتخاذ الإجراءات الواردة فيهما.

-3إحالة المخالفة التي تمثل إساءة إلى الإسلام أو المساس بمصالح الدولة العليا أو بعقوبات يختص بنظرها القضاء، وذلك بقرار مسبّب، إلى الوزير لرفعها إلى الملك للنظر في اتخاذ الإجراءات النظامية لإقامة الدعوى أمام المحكمة المختصة أو اتخاذ ما يراه محققاً للمصلحة العامة .

المادة الثالثة:

-1يُشترط لقبول الدعوى أن تكون مرفوعة من أيّ شخص له صفة ومصلحة مباشرة، أو تكون محالة من الوزير، بعد استيفائها الإجراءات الشكلية لقبولها.

-2يسمي الوزير من المؤهلين من موظفي الوزارة أو من غيرهم من يتولى الادعاء أمام اللجنة في الدعاوى التي يحيلها إليها .

المادة الرابعة:

شروط صحيفة الدعوى:

تُقدم الدعوى للأمانة وتكون موجهة إلى رئيس اللّجنة بصحيفة دعوى - وفق نموذج يعد لهذا الغرض - من أصل وصور بعدد المدعى عليهم، ويجب أن تشتمل صحيفة الدعوى على البيانات الآتية:

-1الاسم الكامل للمدعي، ورقم هويته، ومهنته أو وظيفته، ومكان إقامته، ومكان عمله، والاسم الكامل لمن يمثله نظاماً، ورقم هويته، ومهنته أو وظيفته، ومكان إقامته ومكان عمله.

-2اسم المدعى عليه وعنوانه.

-3تاريخ تقديم صحيفة الدعوى.

-4موضوع الدعوى، وما يطلبه المدعي، وأسانيده.

وعلى الأمانة تقييد الدعوى بعد استكمال نموذج صحيفة الدعوى وإحالتها للجنة خلال يوميّ عمل من تاريخ تقييدها .

المادة الخامسة:
-1يكون للجنة أمين يتولى تنظيم سجلات الدعاوى وترتيبها وترقيمها وحفظها.
-2يعرض أمين اللجنة صحيفة الدعوى على رئيس اللجنة، وتقيد برقم متسلسل وتودع في سجل الدعاوى لدى اللجنة بأمر من رئيسها بعد التحقق من استيفائها الشروط المقررة .
المادة السادسة:
يكون لكل لجنة سكرتير أو أكثر يتولى القيام بأعمال كتّاب الضبط .
المادة السابعة:

اجتماعات أسبوعيًا للنظر في الدعاوى:

تعقد اللجنة اجتماعاتها بما لا يقل عن مرتين في الأسبوع للنظر في الدعاوى المقيدة لديها، ويكون الاجتماع بكامل أعضائها، ويجوز انعقادها بأغلبية الأعضاء، وفي حال انعقاد الجلسة بحضور الأغلبية وكان أحد الغائبين رئيس اللجنة يكون المستشار النظامي نائباً عن رئيس اللجنة، على أن تصدر اللجنة قرارها خلال ستين يوماً من تاريخ انعقاد أول جلسة ما لم يكن هناك مبرر لدى اللجنة للتأخر في ذلك.
المادة الثامنة :
-1يحضر أطراف الدعوى أو من يمثلهم في الموعد المحدد لنظر الدعوى، فإن غاب المدعي عن جلسة من جلسات النظر ولم يتقدم بعذر تقبله اللجنة، جاز لها - من تلقاء نفسها أو بناءً على طلب المدعى عليه - الفصل في الدعوى إذا كانت صالحة للفصل فيها، أو أن تأمر بشطبها ويبلّغ أطراف الدعوى بذلك، فإن شُطبت الدعوى فللمدعي أن يطلب إعادة قيدها واستكمال النظر فيها خلال أسبوعين من تاريخ الشطب الأول.
-2لا تُسمع الدعوى بعد شطبها للمرة الثانية إلا بقرار من اللجنة الاستئنافية، وذلك خلال أسبوعين من تاريخ الشطب الثاني.
المادة التاسعة :
إذا غاب المدعى عليه عن جلسة من جلسات نظر الدعوى، فتؤجل اللجنة النظر في الدعوى إلى جلسة أخرى يبلغ بها المدعى عليه، فإن غاب عن هذه الجلسة من دون عذر تقبله اللجنة فتستمر في نظر الدعوى وتفصل فيها، ويُعد قرارها في حقه غيابياً، مالم يكن قد بُلغ شخصياً أو وكيله في الدعوى، أو قدم رداً أو حضر أيَّاً من جلسات نظر الدعوى، أو كان غيابه بعد إقفال باب المرافعة، فيُعد القرار حضورياً.
المادة العاشرة :
لا تقفل الجلسة التي تُعقد بغياب أي من أطراف الدعوى إلا بعد مضي ثلاثين دقيقة على الأقل من بدايتها، على أن يُعد حاضراً من حضر من الأطراف قبل إقفال الجلسة.
المادة الحادية عشرة :
لا يجوز للجنة سماع الدعوى بعد مضي (تسعين يوماً) من تاريخ النشر محل المخالفة.
المادة الثانية عشرة :
لا تحتسب مدة إجراءات نظر الدعوى التي صدر قرار بشطبها أو بإثبات تركها، من المدة المنصوص عليها في المادة (الحادية عشرة) من هذه القواعد، ويُستكمل احتساب المدة من تاريخ صدور قرار بالشطب أو بإثبات الترك.
المادة الثالثة عشرة :
كون الإثبات أمام اللجنة بجميع طرق الإثبات بما لا يتعارض مع طبيعة الدعوى.
المادة الرابعة عشرة :
يجوز للجنة الاستئناس برأي من ترى من المختصين أو من الخبراء أو من موظفي الوزارة فيما يعرض عليها من دعاوى، وذلك وفقاً للقواعد المقررة في نظام المرافعات الشرعية.
المادة الخامسة عشرة :
إذا رأت اللجنة خلال المرافعة ضرورة إجراء معاينة أو تحقيق تكميلي باشرت ذلك بنفسها، أو ندبت من يقوم به من أعضائها أو من غيرهم.
المادة السادسة عشرة :
شروط وقف الدعوى:

يجوز وقف الدعوى بناءً على اتفاق أطرافها على عدم السير فيها مدة لا تزيد على (خمسة وعشرين يوماً) من تاريخ إقرار اللجنة اتفاقهم، وإذا لم يعاود أطراف الدعوى السير فيها في الأيام (الخمسة) التالية لنهاية الأجل الذي اتفقوا عليه عُدّ المدعي تاركاً دعواه.

المادة السابعة عشرة :

إذا رأت اللّجنة تعليق قرارها في موضوع الدعوى على الفصل في مسألة أخرى يتوقف عليها القرار، فلها أن تأمر بوقف الدعوى.

المادة الثامنة عشرة:

تصدر قرارات اللجنة بالإجماع أو بالأغلبية، ويُوقع عليها جميع الأعضاء، وإذا كان القرار متخذاً بالأغلبية ذُكر ذلك في القرار، مع تدوين رأي العضو المخالف مسبباً في محضر الضبط ويُضم إلى أوراق الدعوى .

المادة التاسعة عشرة:

-شروط قرارات اللجنة:789

يجب أن يشتمل قرار اللجنة - بوجه خاص - على رقم إصداره وتاريخه ومكانه، وعرض ملخص لأقوال أطراف الدعوى وأسمائهم ومستنداتهم وأسماء الأعضاء وصفاتهم وحضورهم أو غيابهم، وأسباب القرار ومنطوقه .

المادة العشرون:

-1يُتلى منطوق القرار في جلسة علنية بحضور جميع الأعضاء، ويجوز أن يكون النطق بالقرار بحضور أحد الأعضاء على الأقل، وذلك ما عدا القرار المتخذ في أيّ من التدابير الوقتية والإجراءات الاحترازية والدفوع الشكلية أو في الأحوال التي ترى اللجنة فيها الاكتفاء بتبليغ أطراف الدعوى بالقرار .

وفي جميع الأحوال على اللّجنة تضمين قراراتها ما يفيد أن للأطراف طلب استئناف القرار خلال خمسة عشر يوماً من تبليغهم به، وأن القرار يكون نهائياً وواجب النفاذ بعد انتهاء هذه المدة.

-يبدأ احتساب الموعد المقرر لطلب الاستئناف بالنسبة إلى كل طرف يثبت حضوره من التاريخ المحدد لتسلمهم نسخة القرار والمشار إليه في محضر ضبط النطق بالقرار، فإن لم يحضر لتسلم نسخة القرار تودع في ملف الدعوى في التاريخ نفسه مع إثبات ذلك في الضبط، ويُعد الإيداع الذي يتم وفقاً لذلك بداية للموعد المقرر لطلب الاستئناف .

المادة الحادية والعشرون:

تختص اللجنة الاستئنافية بالنظر في التظلمات التي يقدمها ذوو الشأن على قرارات اللجنة .

المادة الثانية والعشرون:

إذا صدر قرار غيابي من اللجنة، فللمحكوم عليه طلب استئنافه خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغه به، فإن لم يتقدم بطلب الاستئناف خلال هذه المدة سقط حقه في ذلك .

المادة الثالثة والعشرون:

يجوز لأطراف الدعوى استئناف القرار الصادر عن اللجنة أمام اللجنة الاستئنافية خلال خمسة عشر يوماً من التاريخ المحدد لاستلام القرار .

المادة الرابعة والعشرون:

يقدم طلب الاستئناف إلى الأمانة بمذكرة يُقيّد فيها تاريخ تقديمها، ويُدون في سجل الدعوى ما يفيد ذلك، وعلى الأمانة إحالة طلب الاستئناف إلى اللجنة الاستئنافية مع ملف الدعوى خلال يوميّ عمل من تاريخ تقديم طلب الاستئناف .

المدة الخامسة والعشرون:

يجب أن تشتمل المذكرة الاستئنافية على بيان القرار المُستأنف ورقمه وتاريخه والأسباب التي بُني عليها الاستئناف وطلبات المستأنف .

المادة السادسة والعشرون:

-1تنظر اللجنة الاستئنافية طلب الاستئناف المقدم إليها استناداً إلى ما في الملف من الأوراق – ما لم تر حاجة إلى سماع أطراف الدعوى - فإن لم تقتنع بالأسباب التي بُني عليها طلب الاستئناف أيّدت القرار وإلاّ نقضته كله أو بعضه - بحسب الحال - مع ذكر المستند، وتُعيد الدعوى إلى اللجنة لتقرر فيها من جديد، أو تفصل اللجنة الاستئنافية في الدعوى إذا كانت صالحة للفصل فيها بعد سماع أطراف الدعوى.

-2تصدر اللجنة الاستئنافية قراراتها بالإجماع أو بالأغلبية، وذلك خلال ستين يوماً من تاريخ تقييدها لدى اللجنة الاستئنافية، وتكون نهائية غير قابلة للطعن أمام أي جهة أخرى .

المادة السابعة والعشرون:

يكتسب القرار الصفة القطعية في الحالات الآتية:

-1انقضاء المهلة المقررة لاستئناف قرار اللجنة من دون أن يُستأنف.

-2صدور قرار من لجنة الاستئناف بتأييد قرار اللجنة.
-3صدور قرار من لجنة الاستئناف بالفصل في الدعوى .
المادة الثامنة والعشرون:
ذا اكتسب القرار الصفة القطعية بُلّغ أطراف الدعوى بنسخة منه، ويُنفّذ القرار على النحو الوارد في الأنظمة الأخرى ذات العلاقة، وتُذيَّل نسخة القرار التي يكون التنفيذ بموجبها بالصيغة التنفيذية .
المادة التاسعة والعشرون:
يسري على عمل لجنة الاستئناف ما يسري على عمل اللجنة من أحكام، وذلك فيما لم يرد فيه نص خاص وبالقدر الذي يتفق مع طبيعة عملها .
المادة الثلاثون:
تُطبق الأحكـام الواردة في نظام المرافعات الشرعية ونظام الإجراءات الجزائية - بحسب الأحوال - على كل ما لم يرد فيه نص خاص في النظام أو اللائحة أو هذه القواعد، وذلك بالقدر الذي يتفق وطبيعة الدعاوى المعروضة.
المادة الحادية والثلاثون:
تقرير سنوي وبيانات لتحقيق الشفافية:
-1تنشر اللجنة واللجنة الاستئنافية تقريراً سنوياً عن أعمالها، يتضمن عدد الدعاوى المنظورة أمامها وعدد القرارات الصادرة منها، والبيانات الأخرى اللازمة لتحقيق الشفافية.
-2تنشر اللجنة الاستئنافية سنوياً المبادئ التي قررتها .
المادة الثانية والثلاثون:
تكون هذه القواعد نافذة من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية، وتُلغي القواعد الصادرة بقرار وزير الثقافة والإعلام رقم (57805) وتاريخ 1433/6/4هـ

قاعدة بيانات علمية للأبحاث المتعلقة بالموهوبين

وزير العمل: تطوير بيئات العمل تسهيلا لذوي الإعاقة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 1 جماد ثاني 1440هـ - 5 فبراير 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1703489

زين عنبر @zain_anber، هنادي المالكي @Hanadi_almalki) جدة (
أكد وزير العمل والتنمية الاجتماعية المهندس أحمد الراجحي أن قيادة المملكة تضع في أولوياتها حاجات الأشخاص من ذوي الإعاقة، انطلاقاً من برنامج التحول الوطني و«رؤية 2030.«
وأوضح الوزير الراجحي خلال انطلاق المؤتمر الدولي الأول للموهوبين من ذوي الإعاقة، في جدة أمس (الأحد)، أن إطلاق برنامج «مواءمة» سيذلل التحديات التي تواجه ذوي الإعاقة من خلال تطوير بيئات العمل لتكون شاملة الخدمات والتسهيلات للأشخاص ذوي الإعاقة.
فيما أوضح الرئيس التنفيذي ومؤسس جمعية الإرادة لرعاية المواهب من ذوي الإعاقة عمار بوقس أن الجمعية تسعى للتوسع مستقبلاً لضمان رعاية أكبر قدر من المواهب من ذوي الإعاقة في مختلف مناطق المملكة والخليج والعالم. ويناقش خبراء دوليون في عدة تخصصات؛ من الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا والصين وتونس والأردن ومصر والسعودية، العوامل المساهمة إيجابا أو سلبا في تنمية الموهبة لدى الأشخاص من ذوي الإعاقة، وتوعية الأسر بطرق التعامل الإيجابي مع الموهوبين والموهوبات من أبنائهم من ذوي الإعاقة، إضافة إلى بناء قاعدة بيانات علمية حول

الأبحاث المتعلقة بالموهوبين من ذوي الإعاقة لسهولة تبادلها، وتنظيم ورش تدريبية متخصصة في الإعاقة والموهبة والطرق العلمية لقياس الموهبة لدى ذوي الإعاقة، ودور المجتمع في تنمية مواهب المعاقين، ودور التكنولوجيا في تنمية الموهوبين من ذوي الإعاقة.

اللقاء السنوي طالب ببرامج توعوية للأسر

توصية بإدراج مبادئ النزاهة في مقررات التعليم

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 1 جماد ثاني 1440هـ - 5 فبراير 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1703741

»عكاظ« (سكاكا Okaz-@online)
أوصى اللقاء السنوي الثالث لأندية نزاهة الذي استضافته عمادة شؤون الطلاب بجامعة الجوف بالتعاون مع الهيئة العامة لمكافحة الفساد، برفع مقترح لوزارة التعليم بتدريس مبادئ النزاهة وقيمها ضمن المقررات التعليمية، وتخصيص برامج توعوية تثقيفية موجهة للأسرة، باعتبارها اللبنة الأولى للمجتمع، لبناء ثقافة نزاهة المجتمع، ونشر ثقافة النزاهة في المراحل المبكرة للطفولة.
وطالب اللقاء بربط ثقافة النزاهة بالركائز الأساسية لرؤية 2030 (مجتمع حيوي، اقتصاد مزدهر، وطن طموح)، والاهتمام بالشراكة المجتمعية بين هيئة مكافحة الفساد، ومؤسسات المجتمع المختلفة من خلال أندية نزاهة، وإعداد دليل إرشادي يشتمل على برامج ثقافة النزاهة بمحاور عدة، هي: الهوية الوطنية، والإعلام، والتدريب، والمجتمع.
وتناولت جلسات اللقاء السنوي الثالث لأندية نزاهة الذي اختتم فعالياته أمس عدداً من المحاور، تناولت: حماية النزاهة والمجتمع الحيوي، مفهوم النزاهة وأهمية تطبيقه وفق رؤية (2030)، حماية نزاهة والاقتصاد المزدهر، حماية النزاهة والوطن الطموح، دور نزاهة في المحافظة على الأوطان، وتنميتها ورقيها وازدهارها، وفق ما تضمنته رؤية (2030) التي حرصت على بناء وطن طموح يساعد في تنميته أبناء هذا البلد الأوفياء.
وفي السياق ذاته، عُقدت جلسة مفتوحة لمناقشة الرؤى المستقبلية لأنشطة أندية نزاهة وفعالياته، بحثت دور المؤسسات التعليمية في غرس روح النزاهة والمراقبة الذاتية في نفوس الطلاب، وكيفية معالجة أوجه الفساد عن طريق تطوير البرامج والوسائل الإقناعية المختلفة.

شدّد على "تصفير" نسبة الأمية في 2030

وزير التعليم مطمئناً على المعلم "المعاوي": "حقك محفوظ«

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 1 جماد ثاني 1440هـ - 5 فبراير 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1703739

عبدالله الغامدي (الرياض @_aalghamdi) (محمد مكي (الرياض @m2makki)
وجه وزير التعليم الدكتور حمد آل الشيخ الشؤون القانونية والإدارة العامة للمتابعة في الوزارة للوقوف على حادثة الاعتداء على أحد المعلمين في محافظة بيشة، ومعرفة ملابساتها والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة وإحاطته بما يتم حيال الحادثة. ودعا الوزير إلى سرعة استكمال الإجراءات الخاصة باعتماد دليل إجراءات حماية المؤسسات التعليمية ومنسوبيها، على أن يكون موضع التنفيذ في أسرع وقت. وكان وزير التعليم أجرى اتصالا هاتفيا بالمعلم تركي مسفر المعاوي الذي تعرض للاعتداء أثناء تأديته مهماته في مدرسته بمحافظة بيشة، واطمأن على حالته الصحية، مؤكدا له أن الوزارة لن تتوانى عن متابعة حقه أمام الجهات المعنية، مبديا أسفه أن تطال مثل هذه الاعتداءات المدارس ومنسوبيها، منوها في السياق ذاته، إلى أن مثل هذه الأحداث الفردية مرفوضة في مجتمعنا وتنافي قيمه العالية. وكان ولي أمر طالب ابتدائي واثنان من أنجاله اعتدوا على المعلم أمس الأول (الأحد) أثناء أدائه واجبه في فصل مدرسي ابتدائي في بيشة، ما استدعى نقله للعلاج بالمستشفى. وأبلغت إدارة التعليم الأجهزة الأمنية بالواقعة، وتم ضبط ولي الأمر وأحد أبنائه فيما لاذ الآخر بالفرار.
من جهة ثانية، أكد وزير التعليم على الجهود المبذولة لخفض نسبة الأمية في المملكة من 5.2% حاليا، إلى أقل من 2.5% قبل عام 2030، مشددا «بل نسعى إلى وصولها لنسبة صفر.«
وأضاف: «إلا أننا في الوقت نفسه نعمل لإعداد أبناء الوطن بمهارات القرن الـ21، ومهارات الثورة الصناعية الـ4 وأن يتم تحسين مستوى ومركز منظومة التعليم في المملكة بما يليق بمكانتها، وبما يتوافق مع تطلعات ولاة الأمر والرؤية الحكيمة». وقال: «أبناؤنا وبناتنا في قطاع التعليم من معلمين ومعلمات، وقادة وقائدات، ومشرفين ومشرفات، وإداريين وإداريات، قادرون على الأداء المتوقع منهم للوصول بالمملكة إلى المستوى الطموح والمأمول وفق مستوى الإمكانات والموارد المتاحة التي وفرها ولاة الأمر بكل سخاء من أجل بناء مواطن كفء قادر على تحمل مسؤولياته.«
جاء ذلك خلال تدشينه ملتقى التعليم المستمر الأول أمس (الإثنين)، بحضور نائب وزير التعليم الدكتور عبدالرحمن العاصمي، ومدير تعليم صبيا ضيف الله الحازمي، على مسرح الوزارة بالرياض. وأوضح الحازمي أن الملتقى الذي تنظمه إدارة تعليم صبيا، بالتعاون مع جامعة الملك سعود، يسعى إلى إبراز دور المملكة، ممثلة بوزارة التعليم، في محو الأمية وتحسين وتجويد مخرجات مدارس التعليم المستمر، وصولا لجودة حياة وتنمية مستدامة تحقيقا لرؤية 2030.
بدورها، أكدت المشرفة على الملتقى وكيلة الوزارة للتعليم الموازي الدكتورة هيا العواد أن التعليم في مراحله وعناصره كافة حظي بدعم لا محدود منذ تأسيس المملكة، خصوصا التعليم المستمر الذي يعدّ أهمّ مؤشرات التنمية المستدامة.
وشهد الملتقى توقيع عدد من الاتفاقات، من أبرزها توقيع 3 مذكرات تعاون مع برنامج «أتقن» التابع لمركز خدمة المجتمع والتدريب المستمر بالمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، و«يرنو» لتقنية المعلومات، ومبادرة العطاء الرقمي.

"الجوازات": حِرمان المنشآت المشغّلة للمخالفين من الاستقدام 5 سنوات

ستطبق بحقهم العقوبة التي تصل إلى غرامة مالية قدرها 100 ألف ريال

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 1 جماد ثاني 1440هـ - 5 فبراير 2019م

https://sabq.org/6kBPQZ

وكالة الأنباء السعودية (واس - (الرياض
أوضحت المديرية العامة للجوازات، أن مَن يقوم بتشغيل أو نقل أو إيواء المخالفين لأنظمة الإقامة والعمل وأمن الحدود، أو التستر عليهم؛ أنه سيعرّض نفسه لعقوبة السجن لمدة تصل إلى ستة أشهر، والغرامة المالية التي تصل إلى 100 ألف ريال والترحيل، إن كان المخالف وافداً، وتتعدد الغرامات بتعدد المخالفين؛ مؤكدة على القادمين بتأشيرة زيارة بكافة أغراضها، الالتزامَ بأنظمة وتعليمات المملكة، وعدم التأخر عن المغادرة بعد انتهاء المدة المحددة في تأشيرة الدخول الممنوحة لهم.
ودعت المديريةُ العامةُ للجوازات، أصحابَ المنشآت لعدم تشغيل العمالة المخالفة لأنظمة الإقامة والعمل وأمن الحدود، وأنه في حال ارتكاب تلك المخالفات ستطبّق في حقهم العقوبة التي تصل إلى غرامة مالية قدرها 100 ألف ريال، وحرمان المنشأة من الاستقدام لمدة تصل إلى خمس سنوات، والتشهير بالمنشأة، وسجن المدير المسؤول لمدة تصل إلى سنة مع الترحيل إن كان المدير وافداً، وتتعدد الغرامات بتعدد المخالفين.
وأهابت المديرية العامة للجوازات بجميع المواطنين والمقيمين النظاميين، ضرورةَ التقيد بالأنظمة والتعليمات؛ مخصِّصَةً بريدًا إلكترونيًّا للتواصل **992@gdp.gov.sa**، ورقم الاتصال الموحد 992 لتلقي الاستفسارات الواردة والرد عليها.

تحرك حكومي لاستيعاب خريجي المجتمع والتربية

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 1 جماد ثاني 1440هـ - 5 فبراير 2019م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=359846&CategoryID=5

الرياض: عبدالله فلاح 2019-02-05 1:03 AM

طالب مجلس الشورى في قرار اتخذه أمس، وزارة التعليم بإجراء دراسة لإيجاد حل لاستيعاب خريجي وخريجات كليات المجتمع والتربية، في قطاع العمل العام والخاص، بالتعاون مع وزارتي الخدمة المدنية، والعمل والتنمية الاجتماعية، ومجلس الغرف التجارية. كما دعا الوزارة إلى إعادة النظر في إستراتيجية إصلاح التعليم .

مطالبات للشورى

تبني خطة متكاملة للمبادرات التعليمية

التوسع في المنح الدراسية الداخلية

إنشاء بكالوريوس للقِبالة «التوليد»

برنامج وطني لمحاربة الفكر الضال

طالب مجلس الشورى وزارة التعليم بإعادة النظر في إستراتيجية إصلاح التعليم، وتبني خطة موحدة ومتكاملة للمبادرات التعليمية، بما يضمن تجانسها وتكاملها وتحقيقها للأهداف المرجوة منها، والتوسع في المنح الدراسية الداخلية لزيادة عدد الملتحقين بالتعليم العالي الأهلي، وتحسين مدخلاته.
جاء ذلك في قرار اتخذه المجلس خلال جلسته العادية الثامنة عشرة من أعمال السنة الثالثة للدورة السابعة التي عقدها أمس، برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله آل الشيخ.

توصية إضافية

اتخذ المجلس قراره بعد أن اطلع على وجهة نظر لجنة التعليم والبحث العلمي بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم التي أبدوها تجاه التقرير السنوي لوزارة التعليم للعام المالي 1438 /1439، في جلسة سابقة قدمها نائب رئيس اللجنة الدكتور عبدالله السفياني.
وطالب مجلس الشورى في قراره وزارة التعلي م بإجراء دراسة لإيجاد حل لاستيعاب خريجي وخريجات كليات المجتمع وكلية التربية في قطاع العمل العام والخاص، بالتعاون مع وزارتي الخدمة المدنية والعمل والتنمية الاجتماعية ومجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية، وهي توصية إضافية تقدم بها إلى المجلس عضو المجلس الدكتورة فوزية أبا الخيل.

تنمية الموهبة

دعا المجلس في قراره وزارة التعليم إلى إنشاء بكالوريوس للقِبالة »التوليد«، وتجسير الفتيات الحاليات عبر هذا البكالوريوس وليس عبر بكالوريوس التمريض وهي توصية إضافية تقدم بها إلى المجلس عضو المجلس الدكتورة زينب أبوطالب.

كما دعا المجلس الوزارة إلى بناء برنامج وطني بمؤشرات أداء واضحة لنشر الوعي الفكري ومحاربة الفكر الضال على مستوى التعليم العام والتعليم العالي، وبناء خطة وطنية واضحة المعالم للبرامج الخاصة بتنمية الموهبة والتميز والإبداع تشمل مرحلتي التعليم العام والتعليم العالي، وتطوير معايير إنشاء الجامعات واستحداث الكليات والبرامج الأكاديمية وفقا لرؤية المملكة 2030.

مؤشرات أداء

أهاب المجلس بالوزارة إلى التنسيق مع هيئة تقويم التعليم لتقديم تقرير دوري مفصل عن حالة التعليم العام والتعليم العالي في المجالات المعرفية والمهارية وفق مؤشرات أداء داخلية وخارجية، وتبني برنامج وطني لرفع معنويات المعلمين والمعلمات، وتعزيز انتمائهم لرسالة التعليم. كما أهاب بالوزارة بتقديم دراسة علمية تفصيلية للقيمة المضافة التي قدمتها شركة تطوير التعليم القابضة والشركات التابعة لها للتعليم منذ تأسيسها.

ودعا المجلس في قراره الوزارة إلى رفع كم ونوع الخدمات المتخصصة المقدمة للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة، ومنح مزيد من الحوافز الخاصة للقطاع الأهلي للاستثمار في هذا المجال، ورفع المعايير الخاصة بالتعاقد مع أعضاء هيئة التدريس غير السعوديين في الجامعات الحكومية والأهلية بما لا يقل عن تلك المطلوبة من السعوديين.

إعادة النظر

طالب المجلس الوزارة بالتحقق من التزام الجامعات بمعايير وإجراءات تعيين أعضاء هيئة التدريس بما يكفل تحقق العدالة وتكافؤ الفرص. كما طالب الوزارة بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة للتوسع في استحداث مراكز الخدمات المساندة للتربية الخاصة، وتقديم الدعم والتسهيلات اللازمة للقطاع الأهلي لتحفيزه على المشاركة في إنشاء تلك المراكز وفق الضوابط والمعايير المعتبرة عالميا.

ودعا المجلس في قراره وزارة التعليم إلى التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لإعادة النظر في مكافأة المستشار غير المتفرغ من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية المحددة بقرار مجلس الخدمة المدنية رقم (1713/1) وتاريخ **10 / 17 / 1433**، لتكون جاذبة للكفاءات.

وحث المجلس الوزارة لاستشراف التجارب العالمية لدراسة إنشاء هيئة للبحث العلمي والابتكار، والتنسيق مع الجامعات والجهات ذات العلاقة لدراسة وضع آلية للتعاقد مع السعوديين المؤهلين من حملة الشهادات العليا للعمل في الجامعات السعودية، ودراسة تحويل فرع جامعة أم القرى في القنفذة إلى جامعة مستقلة.

تنظيم خدمات

وافق المجلس في قرار آخر على مشروع نظام النقل المدرسي المقدم من عضوي المجلس المهندس محمد النقادي، والدكتورة حنان الأحمدي استنادا للمادة (23 (من نظام المجلس. واتخذ المجلس قراره بعد أن اطلع على وجهة نظر لجنة التعليم والبحث العلمي بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم التي أبدوها تجاه مقترح مشروع النظام في جلسة سابقة قدمها نائب رئيس اللجنة الدكتور عبدالله السفياني .ويتكون مشروع النظام من 20 مادة، ويختص بنقل الطلاب والطالبات والمعلمات من وإلى مقر المدرسة بحافلة مخصصة لذلك سواء كان بأجر أو بالمجان. ويهدف مشروع النظام إلى توفير وسائل النقل الآمنة والمحافظة على سلامة المشتركين في خدمات النقل المدرسي من الطلاب والطالبات والمعلمات، وتنظيم خدمات النقل التي تقدمها القطاعات التعليمية والحكومية والأهلية ومنشآت القطاع الخاص المتخصصة في النقل المدرسي، ووضع المعايير والاشتراطات التي تضمن توفر مواصفات السلامة في الحافلات المخصصة للنقل المدرسي، وتحديد الضوابط المهنية اللازم توافرها في السائقين المرخصين لقيادة الحافلات المدرسية.

ضوابط واشتراطات

يهدف مقترح مشروع النظام إلى تحديد الأدوار والمسؤوليات والتنسيق بين الأطراف المعنية بالنقل المدرسي، وتوعية صغار المستثمرين والمنشآت الصغيرة والمتوسطة الراغبين في الاستثمار في مجال النقل المدرسي بضوابط واشتراطات السلامة في هذا القطاع. وكان مجلس الشورى قد وافق في مستهل الجلسة على مشروع مذكرة تفاهم بين حكومة المملكة وحكومة دولة الإمارات في مجال التطوير الحكومي والخدمات الحكومية الموقع في مدينة جدة بتاريخ 21 / 9 / 1439، الموافق 6 / 6 / 2018.

ملامح مشروع نظام النقل المدرسي

يتكون من 20 مادة
يختص بنقل الطلاب والطالبات والمعلمات
يهدف إلى توفير وسائل النقل الآمنة
تنظيم خدمات النقل التي تقدمها القطاعات التعليمية
وضع المعايير والاشتراطات لتوفر السلامة
تحديد الضوابط المهنية لسائقي الحافلات

الحياة
AL HAYAT

خادم الحرمين يؤكد على نهج الدولة في حماية النزاهة ومكافحة الفساد والقضاء عليه

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 2 جماد ثاني 1440هـ - 6 فبراير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4620896

الرياض - «الحياة | «منذ **9**ساعات في 6 فبراير 2019 -اخر تحديث في **6**فبراير 2019 / 00:53
ترأس خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء بعد ظهر أمس (الثلثاء) في قصر اليمامة بمدينة الرياض.
وفي مستهل الجلسة، وجه خادم الحرمين الشريفين شكره وتقديره إلى ولي العهد رئيس اللجنة العليا لقضايا الفساد العام الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز على ما بذله وأعضاء اللجنة وفرق العمل المنبثقة عنها من جهد وحرص والتي أنجزت المهمات المنوطة بها وحققت الغاية المرجوة وفق الأمر الملكي القاضي بتشكيلها، مجدداً التأكيد على استمرار الدولة على نهجها في حماية النزاهة ومكافحة الفساد والقضاء عليه وردع كل من تسول له نفسه التعدي على المال العام واستباحة حرمته والعبث به، وأن على الأجهزة الضبطية والرقابية تعزيز دورها في ممارسة اختصاصاتها بما يضمن الفاعلية وحماية المال العام والمحافظة عليه.
بعد ذلك، أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على مضمون الرسالة التي تسلمها من الرئيس إلهام حيدر علييف رئيس جمهورية أذربيجان.
وأوضح وزير الإعلام تركي بن عبدالله الشبانة، في بيانه لوكالة الأنباء السعودية، بعد الجلسة، أن مجلس الوزراء، ناقش جملة من التقارير عن مستجدات الأحداث على الساحات العربية والإقليمية والدولية، منوهاً بانعقاد الجولة الأولى من المشاورات السياسية السعودية - الألمانية، والتي استعرضت العلاقات الثنائية بين البلدين، وتعزيز التعاون المشترك في محاربة التطرف والإرهاب، وبحث القضايا الإقليمية والدولية.
ونوه المجلس بانعقاد اللقاء التشاوري لوزراء خارجية المملكة والكويت والإمارات والبحرين ومصر والأردن، الذي اختتم أعماله في الأردن، وما جرى خلاله من بحث للتطورات الراهنة في المنطقة وتعزيز التعاون والتنسيق لخدمة القضايا والمصالح العربية.
وبين أن مجلس الوزراء تطرق إلى عدد من النشاطات والفعاليات الثقافية والتراثية التي أقيمت خلال الأيام الماضية، وشهدت حضوراً وتنافساً كبيراً ومشاركة دولية متنوعة.
وأفاد تركي بن عبدالله الشبانة أن مجلس الوزراء في ختام الجلسة أصدر القرارات التالية: قرر مجلس الوزراء الموافقة على تفويض وزير الداخلية - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب الصيني في شأن مشروع مذكرة تفاهم تقني بين وزارة الداخلية في المملكة العربية السعودية ووزارة الأمن العام في جمهورية الصين الشعبية في مجال مكافحة الجريمة الإلكترونية، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.
مذكرة تفاهم بين وزارة خارجية السعودية وهولندا
بعد الاطلاع على المعاملة المرفوعة من وزارة الخارجية، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (32 / 9) وتاريخ 1440/4/17هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرة تفاهم في شأن المشاورات السياسية بين وزارة خارجية المملكة

العربية السعودية ووزارة خارجية مملكة هولندا.
وقد أُعد مرسوم ملكي بذلك.
تنمية العلاقات التجارية مع كوستاريكا
قرر مجلس الوزراء الموافقة على تفويض وزير التجارة والاستثمار - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب الكوستاريكي في شأن مشروع مذكرة تعاون بين وزارة التجارة والاستثمار في المملكة العربية السعودية ووزارة التجارة الخارجية في جمهورية كوستاريكا في شأن تنمية العلاقات التجارية والاستثمارية، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.
تجنب الازدواج الضريبي بين السعودية والإمارات
بعد الاطلاع على ما رفعه وزير المالية رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للزكاة والدخل، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (6/19) وتاريخ 10/ 4/1440هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على اتفاق بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة لتجنب الازدواج الضريبي في شأن الضرائب على الدخل وعلى رأس المال ولمنع التهرب الضريبي. وقد أُعد مرسوم ملكي بذلك.
كما وافق مجلس الوزراء على إضافة فقرة فرعية إلى الفقرة (أ) من المادة (السادسة عشرة) من النظام الصحي - الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/11) وتاريخ 1423/3/23هـ - تحمل الرقم (9) بالنص الآتي: «9 - ممثل لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية يسميه وزير العمل والتنمية الاجتماعية.»
كما وافق مجلس الوزراء على اعتماد الحساب الختامي لجامعة الملك خالد عن عام مالي سابق.
تمليك الشركة الزراعية المساهمة
بعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (19-19/40د) وتاريخ 1440/4/16هـ، قرر مجلس الوزراء إضافة بند - يكون البند (ثالثاً) - إلى قراره رقم (691) وتاريخ 11/22/ 1438هـ بالنص الآتي:
«يجوز لوزير البيئة والمياه والزراعة - وفقاً لما تقتضيه المصلحة العامة وبعد إجراء الرفع المساحي المشار إليه في البند (أولاً) من هذا القرار - تمليك الشركة الزراعية المساهمة (بحسب الإجراءات النظامية المتبعة) ما يعادل المساحة المحياة. وعلى الشركة أن تسلّم الوزارة المساحة المتبقية من الأرض، ويصدر عليها صك باسم عقارات الدولة لمصلحة وزارة البيئة والمياه والزراعة، وللوزارة استغلالها أو الاستفادة منها بحسب الأنظمة والقرارات والتعليمات المعمول بها، وبناءً على معايير تصدر بقرار من الوزير، ولا تضر بالمشاريع الزراعية للشركة.»
ترقيات للمرتبتين الـ15 والـ14
وافق مجلس الوزراء على ترقيات للمرتبتين الـ15 والـ14 ووظيفة (سفير)، وذلك على النحو التالي: ترقية سعد بن عبدالله بن زيد الحماد إلى وظيفة (مستشار إداري) بالمرتبة الـ15 بوزارة الصحة.
ترقية الآتية أسماؤهم إلى وظيفة (سفير) وهم: عبدالله بن متعب بن عبدالله الرشيد، وعبدالعزيز بن حمود بن فهد الزيد، ومساعد بن إبراهيم بن عبدالله السليم، والدكتور محمد بن عبدالرحمن بن محمد الشمري، وطارق بن عبدالله بن فهد الرشيد، وسلطان بن عبدالله بن عبدالرحمن العنقري، والمهندس محمد بن رضا بن حسن هزازي.
وترقية المهندس سليمان بن صالح بن حمد الدوهان إلى وظيفة (وكيل الأمين للتعمير والمشاريع) بالمرتبة الـ14 بأمانة محافظة الأحساء، وترقية سعود بن سليمان بن عبدالعزيز السويلم إلى وظيفة (المدير العام لتقنية المعلومات) بالمرتبة الـ14 بوزارة المالية، وترقية خالد بن محمد بن سعيد العسيري إلى وظيفة (المدير العام للمكتب الرئيس للهيئة بمنطقة الرياض) بالمرتبة الـ14 بالهيئة العامة للرياضة.
واطلع مجلس الوزراء على عدد من المواضيع العامة المدرجة على جدول أعماله، من بينها تقريران سنويان للهيئة العامة للاستثمار، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية عن عام مالي سابق، وقد أحاط المجلس علماً بما جاء فيها ووجه حيالها بما رآه.

الحياة AL HAYAT

المجلس قدم توصيات لـ"الاستخبارات" تُحسن مستوى الأداء

«الشورى" يدعو لتقييم دقيق لجدوى التراخيص الاستثمارية وعدم التفافها على الأنظمة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 2 جماد ثاني 1440هـ - 6 فبراير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4620836

الرياض – «الحياة | «منذ **13**ساعة في 5 فبراير 2019 -اخر تحديث في **5**فبراير 2019 / 19:02
طالب مجلس الشورى اليوم (الثلثاء)، الهيئة العامة للاستثمار بأن تولي اهتماماً أكبر في المستثمر المحلي وتحفز رأس المال السعودي للاستثمار المحلي وتسعى إلى تشجيع الاستثمارات الوطنية. واتخذ المجلس قراره بعدما اطلع على وجهة نظر لجنة الاقتصاد والطاقة في شأن ملاحظات الأعضاء وآرائهم التي أبدوها تجاه التقرير السنوي للهيئة العامة للاستثمار.
وشدد المجلس، على الهيئة بالتعاون مع الجهات المعنية لإجراء مراجعة وتقييم دقيق لجدوى التراخيص الاستثمارية الممنوحة، والتأكد من جدواها وعدم التفافها على الأنظمة الداخلية للمملكة.
ودعا المجلس، الهيئة إلى تطوير مؤشرات الأداء لتتمكن من قياس جدوى الاستثمار الأجنبي، استناداً لقدرة تلك الاستثمارات على خلق الفرص الوظيفية المناسبة للمواطنين، وتبني معيار واضح لحجم المنشآت التي يمكن الترخيص للاستثمار الأجنبي لها، بحيث لا يقل متوسط رأس مالها عن حد معين وتوطين تقنية عالية، وبما يمكّن من تأسيس كيانات مؤسسية قوية قادرة على خلق وظائف للمواطنين.
وأيضاً دعا المجلس، الهيئة إلى تطوير هيكلها التنظيمي بما يتناسب مع المهام المناطة بها للعناية في شؤون الاستثمار في المملكة بالشكل المنشود خلال المرحلة المقبلة.

توصيات لرئاسة الاستخبارات

واطلع المجلس خلال الجلسة على وجهة نظر لجنة الشؤون الأمنية في شأن ملاحظات الأعضاء وآراءهم التي أبدوها تجاه التقرير السنوي لرئاسة الاستخبارات العامة، ثم صوت على توصيات اللجنة في شأن التقرير.
وأقر «الشورى» عدداً من التوصيات التي أثرتها المداخلات والملاحظات والاستفسارات التي تناولت موضوعات تضمنها التقرير، التي هدف المجلس من خلالها إلى تحسين مستوى الأداء وتعزيز الجهود المبذولة لرئاسة الاستخبارات العامة.

هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية

وناقش المجلس، تقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات في شأن التقرير السنوي للهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية. وطالبت اللجنة في توصياتها التي تقدمت بها إلى المجلس، الهيئة بإبراز المزايا النسبية للمناطق، وحض المستثمرين على الإفادة من تلك المزايا لبعض المناطق، وإيجاد صناعات تمتاز بها تلك المناطق ومنها الصناعات القائمة على الإنتاج الزراعي والحيواني والثروة السمكية.
ودعت اللجنة، الهيئة إلى تعزيز جسور التعاون من خلال آلية تكاملية مع الجهات الحكومية المعنية، بما يسهم في الارتقاء بمستوى الأداء فيها، والإفادة من اللقاءات والمؤتمرات والمعارض، لإبراز قوة ومتانة الاقتصاد السعودي وفق «رؤية المملكة 2030.«
وبعد طرح تقرير اللجنة وتوصياتها للنقاش، طالب عضو، الهيئة بتحفيز المستثمرين على المشاركة في المعارض الصناعية الدولية، وأشار آخر إلى أنه يعول على الهيئة القيام بدور مهم في إبراز مقومات الاستثمار في المدن الصناعية، وتذليل العقبات للإفادة منها، مؤكداً أهمية التعريف في المزايا التنافسية لكل منطقة، بالتعاون مع الإمارات والغرف التجارية.
وأكد آخر أهمية إبراز قوة ومكانة الاقتصاد السعودي، من خلال اللقاءات والمؤتمرات، فيما طالب آخر بأن تكون جميع قطاعات الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية مناسبة لعمل المرأة السعودية، وأن تستقل المدن والواحات ومناطق التقنية عن الهيئة.
وفي نهاية المناقشة، وافق المجلس على منح اللجنة مزيداً من الوقت لدراسة ما طرحه الأعضاء من آراء ومقترحات والعودة بوجهة نظرها إلى المجلس في جلسة مقبلة.
وكان مجلس الشورى وافق في مستهل الجلسة على مشروع اتفاق بين المملكة والجزائر، للتعاون في المجال العسكري، وأيضاً وافق على مشروع مذكرة تفاهم للتعاون وتبادل الأخبار بين وكالة الأنباء السعودية ووكالة أنباء »برنسا لاتينا

أميركان الكوبية»، إضافة إلى الموافقة على مشروع مذكرة تفاهم للتعاون الثنائي في مجال الملكية الفكرية بين الهيئة السعودية للملكية الفكرية في المملكة، ومكتب براءات الاختراع والعلامات التجارية في الويات المتحدة.

..ويطالب «الخارجية» بهيكل تنظيمي مُحدّث وهيئة مستقلة للإعلام الخارجي

ناقش مجلس الشورى أمس (الثلثاء)، تقرير لجنة الشؤون الخارجية في شأن التقرير السنوي لوزارة الخارجية، وطالبت اللجنة في توصياتها التي تقدمت بها إلى المجلس، وزارة الخارجية بدراسة إنشاء هيئة مستقلة للإعلام الخارجي، يرأس مجلس إدارتها وزير الخارجية، وبعضوية الجهات المعنية تتولى جميع مهام الإعلام الخارجي.

وأيضاً طالبت اللجنة، الوزارة بسرعة بلورة تنظيم إداري وهيكل تنظيمي محدّث ينسجم مع طبيعة نشاطها، ويعكس منطلقات السياسة الخارجية للمملكة. ودعت اللجنة، الوزارة إلى العمل مع الجهات المعنية)وزارتي المالية، والخدمة المدنية) لتعديل سلم الوظائف الديبلوماسية، ليماثل الوظائف النظيرة لها في سلم الخدمة المدنية، ويحقق متطلبات العمل الديبلوماسي، ويليق بتمثيل المملكة.

وكذلك دعت اللجنة، الوزارة إلى وضع خطة عمل متكاملة، لتوظيف السعوديين والسعوديات في المنظمات الإقليمية والدولية، وترشيحهم للمواقع القيادية في هذه المنظمات بما يتناسب مع حجم دعم المملكة لها.

وأكدت اللجنة، على الوزارة إجراء تقييم لمكاتب العلاقات العامة التي تعاقدت معها في دول غربية، لتحديد مدى فائدتها في خدمة علاقات المملكة مع تلك الدول، وتضمين تقاريرها المقبلة مؤشرات أداء لإنجاز أهدافها المبيّنة في استراتيجيتها، ومبادراتها المتضمنة في برنامج التحوّل.

وبعد طرح تقرير اللجنة وتوصياتها للنقاش؛ طالب عضو بتعديل سلم الوظائف الديبلوماسية بما يسهل استقطاب الكفاءات الوطنية، واقترح آخر زيادة عدد اللغات التي تُدرس في معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الديبلوماسية.

بدوره، أكد أحد الأعضاء أهمية استقطاب السعوديين للعمل في سفارات المملكة في الخارج، فيما دعا آخر الوزارة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتشجيع الجمعيات والمؤسسات المرخصة وفقاً لنظام مؤسسات الجمعيات الأهلية لحضور الاجتماعات الدولية، وطالب آخر الوزارة بالسعي إلى تخفيف متطلبات واشتراطات بعض الدول للحصول على تأشيرات الدخول لها. وأيضاً طالبت إحدى العضوات بزيادة التنسيق بين وزارتي الخارجية والإعلام بما يعزز في إيضاح مواقف المملكة وجهودها.

من جهته، طالب أحد الأعضاء بإيجاد هيكل تنظيمي حديث لوزارة الخارجية، ليساعد على تسهيل الأداء، وأكد آخر ضرورة تعزيز الإعلام الخارجي للمملكة، بالاستعانة ببيوت الخبرة.

وفي نهاية المناقشة، وافق المجلس على منح اللجنة مزيداً من الوقت لدراسة ما طرحه الأعضاء من آراء ومقترحات والعودة بوجهة نظرها إلى المجلس في جلسة مقبلة.

«الشورى» يطالب بهيئة مستقلة لـ«الإعلام الخارجي».. وتقييم التراخيص الاستثمارية الممنوحة للأجانب

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 2 جماد ثاني 1440هـ - 6 فبراير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4620909

الرياض - «الحياة | «منذ **9**ساعات في 6 فبراير 2019 -اخر تحديث في **6**فبراير 2019 / 01:21

طالبت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشورى وزارة الخارجية بدرس إنشاء هيئة مستقلة للإعلام الخارجي، يترأس مجلس إدارتها وزير الخارجية، وبعضوية الجهات المعنية التي تتولى جميع مهمات الإعلام الخارجي.

ودعت اللجنة خلال جلسة المجلس المنعقدة أمس (الثلثاء)، الوزارة إلى وضع خطة عمل متكاملة، لتوظيف السعوديين والسعوديات في المنظمات الإقليمية والدولية، وترشيحهم للمواقع القيادية في هذه المنظمات بما يتناسب مع حجم دعم المملكة لها.

وشددت على الوزارة بضرورة إجراء تقييم لمكاتب العلاقات العامة التي تعاقدت معها في دول غربية، لتحديد مدى فائدتها في خدمة علاقات المملكة مع تلك الدول.
ونادت إحدى عضوات المجلس بزيادة التنسيق بين وزارتي الخارجية والإعلام بما يعزز إيضاح مواقف المملكة وجهودها، فيما أكد عضو آخر ضرورة تعزيز الإعلام الخارجي للمملكة، بالاستعانة ببيوت الخبرة.
في شأن آخر، طالب مجلس الشورى الهيئة العامة للاستثمار بالتعاون مع الجهات المعنية بإجراء مراجعة وتقييم دقيق لجدوى التراخيص الاستثمارية الممنوحة للأجانب، والتأكد من جدواها وعدم التفافها على الأنظمة الداخلية للمملكة.
ودعاها إلى أن تولي اهتماماً أكبر بالمستثمر المحلي، وتحفّز رأس المال السعودي للاستثمار المحلي، وتسعى إلى تشجيع الاستثمارات الوطنية.
وحث المجلس خلال جلسته أمس الهيئة على تطوير مؤشرات الأداء، لتتمكن من قياس جدوى الاستثمار الأجنبي، استناداً إلى قدرة تلك الاستثمارات على خلق الفرص الوظيفية المناسبة للمواطنين، وتبنّي معيار واضح لحجم المنشآت التي يمكن الترخيص للاستثمار الأجنبي لها، بحيث لا يقل متوسط رأسمالها عن حد معيّن وتوطين تقنية عالية، وبما يمكّن من تأسيس كيانات مؤسسية قوية قادرة على خلق وظائف للمواطنين.
وطالب الهيئة بتطوير هيكلها التنظيمي بما يتناسب مع المهمات المناطة بها، للعناية بشؤون الاستثمار في المملكة بالشكل المنشود خلال المرحلة المقبلة.

خلال رعايته لحفل تكريم المتقاعدين من منسوبي الداخلية..

وزير الداخلية لمتقاعدي الوزارة: التقاعد عن العمل ليس إلا بداية لمرحلة جديدة تخدمون فيها دينكم ووطنكم

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 2 جماد ثاني 1440هـ - 6 فبراير 2019م
http://www.alriyadh.com/1735998

رعى صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن سعود بن نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية، في ديوان الوزارة بالرياض اليوم، حفل تكريم المتقاعدين من منسوبي وزارة الداخلية الذي أقامته الوزارة تقديراً لجهودهم خلال السنوات التي قضوها في خدمة الدين والوطن.
وقد بدئ الحفل المعد لهذه المناسبة بتلاوة آيات من القرآن الكريم.
ثم ألقى اللواء المتقاعد علي بن سعيد الغامدي كلمة المتقاعدين ثمن فيها رعاية سمو الأمير عبدالعزيز بن سعود بن نايف بن عبدالعزيز للحفل، وقال:" إن خدمة الوطن لا ينهيها التقاعد الوظيفي فالوطن أرضنا فيه معاشنا نحافظ عليه ونفديه بأرواحنا ومانملك لأنه منبع الخير والعطاء والأمن والرخاء."
وأضاف:" رسالتنا لمن بعدنا من الزملاء المدنيين والعسكريين ممن لازالوا على رأس العمل عليكم بالجد والإخلاص والمثابرة والحفاظ على الوطن ومقدراته."
إثر ذلك ألقى سمو وزير الداخلية كلمة عبر فيها عن شكره وتقديره لمنسوبي الوزارة وقطاعاتها الأمنية ممن أحيلوا للتقاعد على مابذلوه من جهود مباركة طيلة فترة عملهم بالوزارة.
وقال سموه مخاطباً المتقاعدين : " إن علاقتكم بالوزارة والحاجة لخبراتكم مستمرة، حيث أن التقاعد عن العمل ليس إلا بداية لمرحلة جديدة تخدمون فيها دينكم ووطنكم ، ونحن على ثقة بأن كل فرد منكم يدرك هذا الواجب ويستشعر هذه المسؤولية وهو مانعهده فيكم ولمسناه من أسلافكم الذين كانوا على تواصل دائم بمراجعهم وقدموا آراءهم ومقترحاتهم التي يرون فيها ما يمكن أن يسهم في خدمة وطنهم بحكم ما اكتسبوه من تجارب وخبرات خلال عملهم بوزارة الداخلية وقطاعاتها الأمنية.

ودعا سمو الأمير عبدالعزيز بن سعود بن نايف بن عبدالعزيز في ختام كلمته الله عز وجل أن يديم على الوطن نعمة الأمن والأمان في ظل قيادته الرشيدة.
بعد ذلك صافح سموه المتقاعدين المحتفى بهم.
حضر حفل التكريم عدد من أصحاب السمو والمعالي وكبار المسؤولين بوزارة الداخلية.

حرمان المنشآت المشغلة للمخالفين من الاستقدام 5 سنوات

إلى جانب التشهير وسجن المدير المسؤول .. "الجوازات:"

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 2 جماد ثاني 1440هـ - 6 فبراير 2019م
https://www.al-madina.com/article/613432

المدينة - الرياض
أوضحت المديرية العامة للجوازات أن من يقوم بتشغيل أو نقل أو إيواء المخالفين لأنظمة الإقامة والعمل وأمن الحدود، أو التستر عليهم أنه سيعرض نفسه لعقوبة السجن لمدة تصل إلى ستة أشهر والغرامة المالية التي تصل إلى **100**ألف ريال والترحيل إن كان المخالف وافداً وتتعدد الغرامات بتعدد المخالفين، مؤكدة على القادمين بتأشيرة زيارة بكل أغراضها الالتزام بأنظمة وتعليمات المملكة وعدم التأخر عن المغادرة بعد انتهاء المدة المحددة في تأشيرة الدخول الممنوحة لهم.
ودعت المديرية العامة للجوازات أصحاب المنشآت بعدم تشغيل العمالة المخالفة لأنظمة الإقامة والعمل وأمن الحدود، وأنه في حال ارتكاب تلك المخالفات ستطبق بحقهم العقوبة التي تصل إلى غرامة مالية قدرها 100 ألف ريال، وحرمان المنشأة من الاستقدام لمدة تصل إلى 5 سنوات، والتشهير بالمنشأة، وسجن المدير المسؤول لمدة تصل إلى سنة مع الترحيل إن كان المدير وافداً، وتتعدد الغرامات بتعدد المخالفين.
وأهابت المديرية العامة للجوازات بجميع المواطنين والمقيمين النظاميين إلى ضرورة التقيد بالأنظمة والتعليمات، مخصصةً بريداً إلكترونياً للتواصل **992gdp.gov.sa**، ورقم الاتصال الموحد 992 لتلقي الاستفسارات الواردة والرد عليها.

التأمينات الاجتماعية: تعديل أجر المشترك متاح طوال العام

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 2 جماد ثاني 1440هـ - 6 فبراير 2019م
https://www.al-madina.com/article/613415

المدينة - جدة
أتاحت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، لصاحب العمل تعديل أجر المشترك السعودي وغير السعودي لمن هم دون سن الخمسين عند حدوث أي تغيّر على أجره خلال السنة، وأوضح مساعد المحافظ للشؤون التأمينية نادر بن إبراهيم الوهيبي أن المؤسسة تسعى لتوفير متطلبات أصحاب العمل ومواكبة التغيّرات التي تطرأ على أجور المشتركين لديهم،

حرصًا منها على حفظ حقوق المشتركين بتسجيل أجورهم الخاضعة للاشتراك بما يضمن حصولهم على المنافع التأمينية المترتبة على تلك المتغيرات، وذلك بالدخول على شاشة تحديث الأجور الشهرية للمشتركين من خلال الصفحة الرئيسة من حساب صاحب العمل في التأمينات أون لاين، وأفاد الوهيبي أنه يشترط لتعديل الأجر أن تكون أجور المنشأة قد تم تحديثها بداية السنة، كما يمكن لصاحب العمل تعديل الأجر أكثر من مرة في السنة لأي مشترك دون سن الخمسين، أما المشتركين فوق سن الخمسين فيبقى الوضع كما هو عليه في السابق.

«هدف": مليون رحلة عمل لموظفات سعوديات ضمن برنامج دعم نقل المرأة في 2018

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 2 جماد ثاني 1440هـ - 6 فبراير 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1704053

»عكاظ» (الرياض (
أعلن صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف)، أن برنامج دعم نقل المرأة العاملة (وصول) سجل في العام الماضي 2018، نحو مليون رحلة عمل استفدن منها موظفات سعوديات التحقن في البرنامج، الذي يهدف إلى تيسير وتسهيل نقل المرأة السعودية العاملة من وإلى مقر العمل.
وبلغ إجمالي السعوديات المستفيدات من برنامج دعم نقل المرأة العاملة «وصول» في العام الماضي، 12851 سعودية.
وأجرى الصندوق تعديلات وتحديثات على برنامج «وصول»، سعياً إلى استفادة أكبر عدد من المتقدمات للبرنامج، وتيسير وتسهيل إجراءات تسجيل العاملات السعوديات، في ظل دعم الصندوق لتمكين المرأة العاملة في القطاع الخاص، ودعم استقرارها الوظيفي.
وتضمنت تعديلات شروط الالتحاق في البرنامج، تعديل شرط التسجيل في التأمينات الاجتماعية، بحيث تكون فترة تسجيل الموظفة أقل من 36 شهراً، وألا يتجاوز الأجر الشهري المُسجل 8 آلاف ريال،
كما شملت التعديلات مقدار الدعم المالي الشهري المقدم من الصندوق ثابتاً بواقع 80 %من التكلفة وبحد أقصى 800 ريال شهريا، وإلغاء المشاركة المالية الشهرية المقررة سابقا بواقع 200 ريال، وامتداد فترة الدعم لتصل إلى 12 شهراً.
ويمكن للمرأة العاملة في القطاع الخاص التسجيل في برنامج «وصول» من خلال الرابط.http://wusool.sa
ويهدف البرنامج، إلى إيجاد حلول تخفف من عبء تكاليف النقل عن السعوديات العاملات في القطاع الخاص، وتحسين وتطوير بيئة نقل المرأة من وإلى مقر العمل، وذلك من خلال تأمين خدمة المواصلات بشكل آمن وذي جودة وسلامة عاليتين للمرأة العاملة، من وإلى مقر العمل، بالشراكة مع شركات توجيه مركبات الأجرة الخاصة من خلال التطبيقات الذكية المرخصة.

«الشورى» يطالب باتخاذ إجراءات للحد من الاحتكار في الاستقدام»

المصدر: جريدة الحياة الخميس 3 جماد ثاني 1440هـ - 7 فبراير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4621021

الرياض - «الحياة» | منذ 8 ساعات في 7 فبراير 2019 - اخر تحديث في 7 فبراير 2019 / 01:01

طالب مجلس الشورى باتخاذ إجراءات للحد من الممارسات الاحتكارية لشركات خدمات العمالة المنزلية، بالتنسيق مع الهيئة العامة للمنافسة ووزارة العمل والتنمية الاجتماعية.

ودعا المجلس خلال جلسته المنعقدة أمس (الأربعاء)، إلى إزالة العوائق التي تحول دون دخول منافسين جدد لقطاع الوكالات التجارية بالتنسيق مع الجهات المعنية.

شدد خلال مناقشته تقرير الهيئة العامة للمنافسة، على ضرورة توفير متطلبات المرحلة التأسيسية للهيئة العامة للمنافسة من مواد مالية وبشرية، بما يسهم في تعزيز استقلالها المالي والإداري ويمكنها من أداء دورها. وطالب الهيئة بإعداد خطة عمل واضحة، لبلورة أولوياتها والقطاعات المستهدفة لنشاطها في جميع مناطق المملكة، كما دعاها إلى التنسيق مع الهيئة العامة للغذاء والدواء، ومجلس الضمان الصحي، لدراسة معدلات التركز الاقتصادي وتعزيز المنافسة العادلة ومنع الممارسات الاحتكارية في قطاعات الأدوية والمنتجات الصحية والتأمين الصحي.

في شأن آخر، أوصت لجنة الحج والإسكان والخدمات هيئة المدن الاقتصادية، بإعداد حزمة من الحوافز الجاذبة والمؤهلة لجعل مدينة الملك عبدالله الاقتصادية حاضنة وطنية للصناعات الدوائية في المملكة.

وطالبت اللجنة، الهيئة بدراسة إمكانية إقامة منطقة تجارية حرة في ميناء الملك عبدالله، والسعي لتعزيز مواردها المالية، ما يمكنها من أداء مهامها واستكمال خطط ومشاريعها التطويرية.

واقترح أحد أعضاء المجلس دمج هيئة المدن الاقتصادية في الهيئة الملكية للجبيل وينبع، فيما أكد آخر أهمية إعادة توجيه مسار الاستثمار في المدن الاقتصادية.

ورأى عضو أن هيئة المدن الاقتصادية «تواجه ضعفاً في محفزاتها التنافسية، وشحاً في مواردها المالية، ما يؤثر على أدائها»، في حين طالب آخر بإعادة هيكلة القطاع الصناعي في المملكة، ومن ضمنه الهيئة.

من جهته، دعا أحد الأعضاء، الهيئة إلى تحديد خطة استراتيجية شاملة ليكون من أولوياتها التوسع في تحفيز المشاريع، ما يوجد فرص عمل، فيما أشار آخر إلى تقاطع أهداف الهيئة مع أهداف الهيئة العامة للاستثمار، مؤكداً ضرورة أن يتضمن تقرير «المدن الاقتصادية» إيضاحاً عن مواردها المالية.

برنامج دعم نقل المرأة: تسجيل مليون رحلة عمل لموظفات سعوديات

المصدر: جريدة الرياض الخميس 3 جماد ثاني 1440هـ - 7 فبراير 2019م
http://www.alriyadh.com/1736289

أعلن صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف)، أن برنامج دعم نقل المرأة العاملة (وصول) سجل في العام الماضي (2018م)، نحو مليون رحلة عمل استفاد منها موظفات سعوديات التحقن في البرنامج، الذي يهدف إلى تيسير وتسهيل نقل المرأة السعودية العاملة من وإلى مقر العمل.

وبلغ إجمالي السعوديات المستفيدات من برنامج دعم نقل المرأة العاملة (وصول) في العام الماضي، 12851 سعودية .

وقد أجرى الصندوق تعديلات وتحديثات على برنامج (وصول)، سعياً إلى استفادة أكبر عدد من المتقدمات للبرنامج، وتيسير وتسهيل إجراءات تسجيل العاملات السعوديات، في ظل دعم الصندوق لتمكين المرأة العاملة في القطاع الخاص، ودعم استقرارها الوظيفي.

وتضمنت تعديلات شروط الالتحاق في البرنامج، تعديل شرط التسجيل في التأمينات الاجتماعية، بحيث تكون فترة تسجيل الموظفة أقل من 36 شهرًا، وألا يتجاوز الأجر الشهري المُسجل ثمانية آلاف ريال، كما شملت التعديلات مقدار الدعم المالي الشهري المقدم من الصندوق ثابتًا بواقع 80 % من التكلفة وبحد أقصى 800 ريال شهرياً، وإلغاء المشاركة المالية الشهرية المقررة سابقاً بواقع 200 ريال، وامتداد فترة الدعم لتصل إلى 12 شهرًا. ويمكن للمرأة العاملة في القطاع الخاص التسجيل في برنامج "وصول" من خلال الرابط..http://wusool.sa

ويهدف البرنامج، إلى إيجاد حلول تخفف من عبء تكاليف النقل عن السعوديات العاملات في القطاع الخاص، وتحسين وتطوير بيئة نقل المرأة من وإلى مقر العمل، وذلك من خلال تأمين خدمة المواصلات بشكل آمن وذي جودة وسلامة عاليتين للمرأة العاملة، من وإلى مقر العمل، بالشراكة مع شركات توجيه مركبات الأجرة الخاصة من خلال التطبيقات الذكية المرخصة.

العدل: إصدار 75 ألف حكم خلال شهر.. بارتفاع 28%

المصدر: جريدة الرياض الخميس 3 جماد ثاني 1440هـ - 7 فبراير 2019م
http://www.alriyadh.com/1736316

كشفت منصة ذكاء الأعمال بوزارة العدل، أن الأحكام الصادرة في جميع محاكم المملكة خلال شهر جمادى الأولى من العام الحالي 1440هـ، بلغت 75534 حكماً، بارتفاع قدره 28 % مقارنة بشهر ربيع الآخر المنصرم من العام الحالي، حينما أصدرت المحاكم 58918 حكماً.

وتصدرت المحاكم في منطقة مكة المكرمة القائمة بعدد 20398 حكماً، تلاها منطقة الرياض بعدد 20254 حكماً، ثم المنطقة الشرقية بـ9878 حكماً، فيما سجلت منطقة عسير عدد 5369 حكماً، ثم منطقة المدينة المنورة 4736 حكماً خلال فترة .وجاءت منطقة القصيم في المرتبة السادسة بعدد 3745 حكماً، تلاها منطقة جازان بعدد 2346 حكماً، ثم منطقة تبوك 2249 حكماً، ومنطقة حائل 1804 أحكام، وأنجزت محاكم منطقة الجوف 1345 حكماً خلال الفترة.

كما أصدرت محاكم منطقة نجران عدد 1295 حكماً خلال شهر جمادى الأولى المنصرم، تلاها منطقة الباحة بعدد 1164 حكماً، ثم محاكم منطقة الحدود الشمالية بعدد 951 حكماً، مسجلة أقل الأحكام الصادرة خلال الفترة.

وشملت أبرز القضايا التي صدرت فيها الأحكام خلال الفترة: دعاوى في مبالغ مالية، إثبات طلاق، دعاوى مالية بعشرين ألف ريال فما دون، إثبات وفاة وحصر ورثة، دعاوى مالية بأجرة عقار، إضافة إلى دعاوى نفقة، وطلب حجج استحكام جديدة وغيرها.
وقفزت وزارة العدل بمتوسط إنجاز العمليات العدلية خلال الفترة الماضية بفضل الله ثم التحوّل الرقمي في مسار العمليات في جميع المرافق العدلية، بما أسهم في تقليل مُدد التقاضي، إلى جانب القرارات الصادرة عن معالي وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني، التي استهدفت تطوير وتجويد الخدمة العدلية وبناء أنموذج للقضاء المؤسسي.

فيصل بن سلمان: تعزيز مفهوم حق المواطن وتفعيل المسؤولية لدى الموظف

افتتح مركز الخدمة الشامل بقسميه الرجالي والنسائي

المصدر: جريدة المدينة الخميس 3 جماد ثاني 1440هـ - 7 فبراير 2019م
https://www.al-madina.com/article/613624

أحمد السالم - المدينة المنورة
أكد صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن سلمان أمير منطقة المدينة المنورة أهمية تعزيز مفهوم حق المواطن في حدود النظام، وعلى الموظف الحكومي أن يقدم للمواطن الخدمة على الوجه الأمثل مستشعراً جانب المسؤولية لا السلطة، جاء ذلك خلال تدشين سموه مركز الخدمات الشامل بالإمارة بقسميه الرجالي والنسائي، الذي يقدم حزمة من الخدمات تصل لأكثر من 80 خدمة للمواطنين والمقيمين تحت سقف واحد وفي إطار خطة تطوير الأداء بمختلف القطاعات بالمنطقة، وذلك بحضور صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن خالد الفيصل نائب أمير المنطقة، ووكيل الإمارة وهيب محمد السهلي.
وأشار سموه الى أن إنشاء مركز الخدمات الشامل بإمارة المنطقة بقسميه الرجالي والنسائي جاء تلبية لرضا المستفيد، بعد أن حقق المركز نجاحا في نسخته الأولى، وفق معايير عالية الجودة تقدم من خلالها الخدمات للمواطن والمواطنة لإنهاء إجراءاتهم الحكومية في مكان واحد، مبيناً سموه في ذات السياق أن المواطن صاحب حق في الخدمة ويجب أن لا يحتاج لوقت أكثر من الممكن لإنهاء معاملته وبالتالي فإن تحسين الخدمات مطلب أساسي يتطلع إليه المواطن والزائر والمقيم على حد سواء.

تحسين الأداء

تعمل إمارة منطقة المدينة المنورة بشكل وثيق مع وزارة الداخلية لتطوير وتحسين الاداء وما يقدم من خدمات الالكترونية أو من خلال مراكز الخدمة الشاملة، اضافة إلى تنفيذ العديد من البرامج التدريبية للموظفين والموظفات من منسوبي الامارة لتحقيق الخدمات في المراكز بكل كفاءة. وقد تم إنشاء مركز الخدمات الحكومية الشامل بقسميه الرجالي والنسائي على مساحة اجمالية ١٩٨٣م٢ يحتوى على اجهزة قياس رضا المستفيدين، وخدمة الانتظار، واجهزة الاستعلام الذاتي، اضافة الى أحدث أنظمة السلامة ومكافحة الحريق، كما زودت المباني بسماعات التنبيه.

12جهة

الجدير بالذكر أن عدد الجهات الحكومية التي تقدم الخدمة بالمركز القسم الرجالي تبلغ ١٢جهة، فيما تقدم ٨ جهات حكومية الخدمة بالقسم النسائي، وتشمل هذه الجهات كل من إمارة المدينة المنورة، الأحوال المدنية، المديرية العامة للجوازات، المرور، الدفاع المدني، وزارة التجارة والاستثمار، أمانة المدينة المنورة، وزارة العدل، المؤسسة العامة

للتقاعد، وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، الغرفة التجارية، وزارة البيئة والمياه والزراعة.
يذكر ان مناديب الجهات الممثلة في المركز لديهم الصلاحيات اللازمة من قبل مراجعهم التي تمكنهم من انجاز وتنفيذ الخدمات المطلوبة لتحقيق رضا المستفيدين.

دور الداخلية

وثمن سموه دور وزارة الداخلية في إطلاق المركز لتقديم خدمات مميزة للمواطنين في نسخته الاولى ضمن برنامج ريادة، وان تنفيذ هذين المركزين من قبل امارة المنطقة يأتي استجابة للنجاحات التي تحققت خلال الفترة الماضية لتقديم خدمات مميزة، بما يعكس الاهتمام الذي توليه حكومة سيدي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز من اهتمام وعناية بتوفير كافة الإمكانات لراحة المواطنين وتحقيق الرفاهية لهم. وأضاف سموه إلى أن المركز يهدف لتطبيق أعلى معايير الجودة ضمن بيئة عمل حديثة ومتطورة تهتم باحتياجات المستفيدين وتمكنهم من إنجاز أعمالهم المتنوعة بيسر وسهولة وفي وقت قياسي.

العقيد الجابري: مركز الخدمات فكرة أثبتت ريادتها ونجاحها

قال مدير مرور منطقة المدينة المنورة العقيد الدكتور صلاح الجابري إن تدشين مركز الخدمات الشامل بالإمارة بقسميه الرجالي والنسائي هي فكرة أثبتت نجاحها وبين أن إدارة المرور ممثلة في مكتبها في الخدمة الشاملة أنجزت في وقت سابق 3 آلاف معاملة خلال مدة شهر مشيرا إلى أن عدد المراجعين تجاوز 2000مراجع، وقال إن مثل هذه المراكز التي تضم أكثر من خدمة ستقلل مدة الرحلات والجهد والوقت وتساعد على انسيابية الحركة المرورية ناهيك عن جودة الخدمة المقدمة، والفكرة نابعة من رؤية ثاقبة من سمو الأمير فيصل بن سلمان بن عبدالعزيز أمير منطقة المدينة المنورة ونائبه صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن خالد الفيصل. وكانت توجيهات سمو الأمير فيصل اليوم عند تدشين المركز دافعا لنا في تقديم المزيد من الخدمات للمستفيدين بالوسائل التي تسهل على المستفيد من المواطنين والمواطنات إنهاء إجراءاته بكل يسر وسهولة.

السراني: المركز يوفر حزمة من الخدمات الإلكترونية للجهات الحكومية

مدير جامعة طيبة الدكتور عبدالعزيز بن قبلان السراني ثمن توجيه سمو أمير منطقة المدينة المنورة الذي يسعى دائماً بضم عدد من الجهات الحكومية تحت سقف واحد باسم مركز الخدمات الشاملة بالمدينة لتكون قريبة من المستفيد وهذا ما تميزت به المدينة المنورة والتي أصبحت نموذجا يحتذى بها في بعض مناطق المملكة وأشار السراني إلى أن تدشين سموه مركز الخدمات الشامل بالإمارة -بقسمية الرجالي والنسائي الذي يوفر حزمة من الخدمات الإلكترونية المتكاملة للجهات الحكومية تحت سقف واحد باسم مركز الخدمة الشامل بالمدينة المنورة تصل لأكثر من 80 خدمة للمواطنين والمقيمين تحت سقف واحد- سيسهم في تحقيق متطلبات المواطنين والمقيمين بإنجاز إجراء خدماتهم في وقت وجيز وبين السراني: عملت إمارة المنطقة بجهد كبير يشكر عليه أمير المنطقة الرجل الذي يعمل بجد وجهد ومتابعة وفق أهداف تتحقق قولاً وعملاً منذ توليه الإمارة وهو يسعى إلى تميز الأعمال بمنطقة المدينة في جميع النواحي ساعياً إلى تقديم الخدمات بطرق مبتكرة للمواطن والمقيم والزائر من قبل مختلف الجهات الحكومية وأضاف السراني «إن امير المدينة أضاف من علمه وخبرته في إدارة شؤون المنطقة ووضع لمسات وشواهد كان لها الأثر الكبير في نفوس أهل المدينة وقاصديها»، وقال السراني إن هذا المركز الشامل أحد الدلائل على متابعة سموه الدائمة لكل ما تتطلبه المدينة المنورة من أعمال ومشاريع لها الريادة والسبق في تطبيقها. مضيفاً أن مثل هذه المبادرة التي عملت بها إمارة منطقة المدينة المنورة وبدأت تأخذ ثمارها ولله الحمد فالشكر لسمو أمير المنطقة على هذا الدعم للمواطن وتسهيل الخدمات بحيث تكون جميع الخدمات التي يحتاجها صاحب المنشأة جميعها موجودة في موقع واحد ولا شك بأن هذا يزيد من رضاء المواطن في الخدمات المقدمة.

الزبيدي: المركز يعنى بتوفير مستوى خدمة راق يسعد المواطنين

مدير جمارك مطار الأمير محمد بن عبدالعزيز الدولي بالمدينة مشعل الزبيدي أكد أن رؤية سمو أمير المنطقة أن يعنى المركز بتوفير مستوى خدمة راق يسعد المواطنين والمواطنات ويعزز قدرتهم على بناء منشآتهم التجارية ونموها بسرعة ومرونة وقد عملت إمارة منطقة المدينة المنورة وبتوجيهات ومتابعة أمير المنطقة على تحقيق ذلك من خلال ضم عدد كبير من الجهات الحكومية تحت سقف واحد لتقديم أفضل الخدمات وسرعة المعاملات للمواطنين والمواطنات موفرة بذلك الوقت والجهد وأضاف الزبيدي أن هذه المبادرة هي مبادرة استراتيجية وستكون نموذجاً يقتدى به في أماكن أخرى من مناطق المملكة.

المطيري: أكثر من 80 خدمة للمواطنين والمقيمين تحت سقف واحد

مدير جوازات منطقة المدينة المنورة العميد بدر المطيري قال إن تدشين مركز الخدمة الشاملة بالإمارة بقسميه الرجالي والنسائي ليقدم المركز حزمة من الخدمات تصل لأكثر من 80 خدمة للمواطنين والمقيمين تحت سقف واحد سيسهم في تحقيق متطلبات المواطنين والمقيمين بإنجاز إجراء خدماتهم في وقت وجيز، وبين المطيري أن توفير حزمة من الخدمات

المتكاملة للجهات الحكومية تحت سقف واحد باسم مركز الخدمات الشامل بالمدينة المنورة سيسهم في تحقيق متطلبات المواطنين والمواطنات، وأوضح أن الخدمة مميزة ومرنة لجميع المراجعين.

أجريت لها 3 عمليات جراحية للتصحيح

خطأ طبي يفجر جرح "كيان".. وصحة الطائف: لا تعليق

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 3 جماد ثاني 1440هـ - 7 فبراير 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1704260

عبد الهادي الرزقي (الطائف @ziyabi Ab.)

فيما اتهم مواطن مستشفى حكوميا بالطائف بالتسبب في خطأ طبي لابنته الصغيرة، امتنع المتحدث باسم مديرية الشؤون الصحية في المحافظة عبدالهادي الربيعي عن التعليق على حالة الطفلة والإجراءات التي اتخذتها الصحة مع الأطباء حيال هذا الإهمال. وعلى رغم الاستفسار منه قبل 3 أيام إلا أن رده لم يصل حتى إعداد الخبر.

وأوضح محمد وقيت المالكي (والد الطفلة كيان، عمرها 50 يوماً) أنه توجه بابنته إلى المستشفى كونها تعاني من ضيق في الاثنى عشر، وبناء عليه أجريت لها عملية جراحية، وكانت تعاني من نقص في الالبومين، ما أدى لانتفاخ شديد وانفتاق الغشاء الخارجي للعملية.

وأضاف» :بعد ذلك راجعت بطفلتي المستشفى مرة ثانية، وبتشخيص حالتها اتضح للأطباء وجود تسرب بسيط في العملية الأولى تم تصحيحه من قبل الجراح الثاني، إلا أنها ظلت تعاني من ارتجاع شديد، واتضح وجود تضخم بالاثنى عشر، وبعد استشارة الطبيب المعالج قرر إجراء عملية لتوسعة المجرى، وتم تنويمها في المستشفى، وبعد راحة استمرت ليومين طلب الطبيب من والدتها إرضاعها الحليب بشكل تدريجي، إلا أن حالة الطفلة الصحية ازدادت سوءا وانتفخ بطنها.«

وأكد أن الطبيب أخبرهم بأن «انتفاخ بطن الطفلة طبيعي بعد العملية، إلا أن وضعها الصحي تدهور حتى انفجر الجرح وخرج الصديد بشكل مخيف، فطلبت والدتها الوقوف على حالة ابنتها من قبل الطبيب، وتم نقلها إلى مستشفى آخر لتصحيح العملية .وبعد التشخيص وعمل أشعة صبغية اكتشف الطبيب المعالج أن العملية الأولى فيها تسريب للسوائل، وتم عمل عملية أخرى، وتم إخراج ابنتي من المستشفى، ولكن لا تزال صحتها ضعيفة، وتعاني من آلام في البطن»، مطالباً بمحاسبة الطبيب المتسبب في العملية الأولى والإهمال الذي لحق بابنته حتى وصلت إلى هذا الوضع.

وزير "العمل" : لا وقت محدد لتفعيل اتفاقية الاستقدام من إندونيسيا

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 3 جماد ثاني 1440هـ - 7 فبراير 2019م
http://www.aleqt.com/2019/02/07/article_1538146.html

وليد السلولي من الرياض
قال لـ"الاقتصادية" المهندس أحمد الراجحي، وزير العمل والتنمية الاجتماعية، إنه لا يوجد وقت محدد لاستقدام العمالة المنزلية الإندونيسية، عازيا التأخير في بدء الاستقدام إلى الجانب الإندونيسي.
وقال المهندس الراجحي، إن تفعيل اتفاقية استقدام العمالة المنزلية يتطلب وقتا أكثر من الجانب الإندونيسي، خاصة أنه لابد من أخذ موافقة البرلمان.
وأوضح، أن الوزارة تعمل مع الجهات الإندونيسية لتطبيق المرحلة الأولى من استقدام العمالة، مبينا أن الملف حاليا في مراحل التنظيم والتخطيط لطريقة وأسلوب الاستقدام.
ووقعت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، اتفاقية تعاون مع وزارة القوى العاملة والهجرة الإندونيسية، لإعادة استقدام العمالة المنزلية الإندونيسية للعمل في المملكة، وذلك في إطار تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين في المجال العمالي وتوظيف العمالة المنزلية، بما يسهم في تنويع مصادر الاستقدام.
وبموجب الاتفاقية، سيكون الاستقدام في عدة مهن منزلية، على أن تشمل الاتفاقية في مرحلتها الأولى أكثر من 30 ألف تأشيرة.
وعلى هامش الاتفاقية المبرمة بين البلدين، أطلقت الوزارتان، مشروع نظام القناة الواحدة لتوظيف العمالة الإندونيسية، الذي يعتبر نظاما إلكترونيا موحدا ومتفقا عليه من الطرفين، بهدف تسهيل وتسريع إجراءات إرسال واستقدام العمالة المنزلية إلى المملكة، والحفاظ على حقوق الأطراف المتعاقدة .

مكافحة الفساد بداية نهضة حقيقية للسعودية

المصدر: جريدة الاقتصادية السبت 25 جماد أول 1440هـ - 3 فبراير 2019م
http://www.aleqt.com/2019/02/02/article_1534756.html

سطام الثقيل

قبل أكثر من عام وخلال افتتاحه أعمال السنة الثانية من الدورة السابعة لمجلس الشورى السعودي قال الملك سلمان، "إن الفساد بكل أنواعه وأشكاله آفة خطيرة تقوض المجتمعات وتحول دون نهضتها وتنميتها"، وقد أكد وشدد ـ حفظه الله ـ على مواجهته بعدل وحزم لتنعم السعودية بالنهضة والتنمية اللتين يرجوهما كل مواطن، وهو الأمر الذي دفعه لتشكيل لجنة عليا لقضايا الفساد العام، وقد كلف برئاستها ولي عهده الأمير محمد بن سلمان.
كانت هذه اللجنة التي أمر خادم الحرمين بتشكيلها في الرابع من تشرين الثاني)نوفمبر) 2017 أول مواجهة جادة وحازمة مع الفساد والفاسدين، فالملك وولي عهده الأمين لديهما إيمان تام بأن تطور البلاد ونهضتها وتنميتها لا يمكن أن تحدث ما لم يتم اجتثاث الفساد من جذوره، ومحاسبة الفاسدين وكل من أضر بالبلد وتطاول على المال العام، ومن هنا جاء الحزم

والتطبيق المباشر للأمر الملكي واستدعاء المتورطين وإيقافهم دون تمييز بين أمير وغفير فور تشكيل اللجنة. وقد كان العدل والحزم هما خريطة اللجنة في تطبيق الأمر السامي، وهو ما كشف عنه تقرير اللجنة الذي اطلع عليه الملك سلمان، قبل أيام وكُشف خلاله عن استرداد 400 مليار ريال للمال العام.

اللافت والجميل في هذا التقرير هو العدل الذي ساد التحقيقات بعد تبرئة كثير من المساءلين، فالقضية لم تكن في يوم "خذوه فغلوه"، بل تحقيقات شفافة وحازمة أسفرت عن براءة أكثر من نصف المتهمين والتسوية مع آخرين وإحالة بعضهم إلى النيابة العامة لاتخاذ الإجراءات اللازمة تجاههم.

مكافحة الفساد التي قامت بها السعودية أسفرت عن مناخ اجتماعي واستثماري إيجابي، وهو لبنة أولى في تأسيس دولة القانون التي لا تفرق بين أمير وغفير، وهي الطريق الأمن والضمان الحقيقي نحو الانتقال لاقتصاد حر، واجتثاث حقيقي وصارم للمحسوبيات التي تعد من أهم الأسباب التي تعوق نمو الاقتصاد الوطني، وإحدى العراقيل التي تؤخر التطور والنهضة والتنمية المستدامة التي ينشدها ولاة الأمر والمواطنون أيضا، والتي عطلت كثيرا من مناحي الحياة في المملكة، وقللت من التطور الاقتصادي وفرص العمل التي يمكن أن تستوعب المواطنين والمقيمين على حد سواء.

الدفاع عن الفساد!

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 27 جماد أول 1440هـ - 3 فبراير 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1703199

راشد الفوزان

أعلن صندوق تنمية الموارد البشرية عن بدء تقديم الدعم للمنشآت لتوظيف السعوديين والسعوديات، وهذا أحد الأدوار المهمة التي يقوم بها صندوق هدف لدعم عمليات التوطين ضمن برامج ومبادرات عديدة، والسؤال هنا: هل مشكلة التوطين هي «الراتب» بمعنى أقل والهدف أعلى؟! تمنيت من صندوق هدف مع وزارة العمل دراسة سوق العمل ما الوظائف المطلوبة، والمهم هنا أن عمليات توطين نقاط البيع وما في حكمها هي الأكثر والأغلب، ولكن هناك حصر لعدد وظائف بائع وما في حكمها بالأرقام من قبل هيئة الإحصاءات، ونجد أن العدد بمئات الآلاف وسأضع بعض الأرقام الصادرة من الإحصاءات العامة سواء من حيث المهن أو الرواتب، فمثلاً من رواتبهم «من السعوديين» من 1500 إلى 4999 ريالاً بلغ عددهم 1,149,342 مواطناً ومواطنةً، أما من حيث الأجانب فمَن راتبهم مِن 1500ريال وأقل بلغ 5,077,422 أجنبياً مقيماً لدينا، ومن 1501 إلى 2999 ريالاً بلغ 1,020,531 مقيماً أي مجموع 6,097,953 مقيماً أجنبياً. أما من حيث المهم في «القطاع الخاص» نجد مهن الخدمات عددهم 3,795,304 عاملين، والمهن الهندسية الأساسية المساعدة 2,198,031 عاملاً، مهن الكتابية 549,350 عاملاً، مهن البيع 536,277 عاملاً، وغيرها.

ما أريد الوصول له أننا بحاجة لعمل «إحصاء» دقيق للمهن الحقيقية التي هي متاحة بالسوق ما هي، هذا أولاً حتى أعرف احتياجي الحقيقي، ثم أنظر للقوى العاملة الوطنية من الجنسين، ما هي، هل هي كافية؟ هل هي راغبة بهذا العمل فنحن وضحنا أن مَن رواتبهم أقل من 2999 ريالاً يزيد على 6 ملايين مقيم أجنبي، وهنا نطرح السؤال ما هو الممكن توطنيه وما هو غير ممكن، فحين نتحدث عن قطاع المقاولات وورش السيارات وغيرها هل توجد الأعداد الكافية الوطنية لتغطيتها كعدد وكفاءة؟ وإن وجدت وهي غير موجودة بأي حال بالقدر الذي يفي بالحاجة والغرض، فهل سيقبلون براتب المقيم؟ بالطبع لا وهذا حقهم، ولكن سيعني تغير الرواتب ومعها الأسعار، ودعم الصندوق هدف مؤقت مهما طال، فهل هو حل نهائي أو حل مؤقت؟! مع التسليم أننا سنجد العدد الكافي لكل مهنة توطين، وإلا سيكون هناك نقص كعدد وتكلفة أعلى، ويقول الكثير إننا في الأساس لا نحتاج كل هذا العدد من الورش أو المقاولين أو المحلات التجارية، ولكن هذا يحتاج معالجة متدرجة وسلسلة، لكي تتوفر الأعداد الكافية والرواتب المقنعة، ثم السؤال المهم حين ننظر للمواطنين من

رواتبهم 3000 بعدد 714,543 مواطناً، هل هؤلاء فعلاً يقبلون بهذا العمل؟ وأين؟ تحتاج تفصيلاً وهو مهم لنعرف هل المواطن يقبل بوظيفة 3000 ريال وكافية له؟! حتى نصل لتوطين حقيقي وملموس بسوق العمل.

تأهيل ذوي الهمم

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 30 جماد أول 1440هـ - 4 فبراير 2019م
https://www.al-madina.com/article/612949

عبدالعزيز معتوق حسنين

صباح يوم الأربعاء 27 جمادى الأولى 1440هـ طلب مني عمدة الحي الذي أسكنه الأستاذ عثمان يحيى البكري أن أرافقه في زيارة رسمية لمركز الرعاية المتطورة لتأهيل ذوي الهمم والاحتياجات الخاصة. وهنا يحضرني أن أذكر باختصار عن من هم هؤلاء «ذوو الهمم». في المصطلح العام يلقى عليهم مسمى »ذوي الاحتياجات الخاصة» ولكن في الحقل الثقافي العالمي الإنساني يفضل مسمى »ذوي الهمم العالية». كيف ولماذا؟.

وفقاً للسياسة الوطنية لتمكين ذوي الإعاقة، قررت المنظمات العالمية إعادة تسمية هذه الفئة بأصحاب الهمم، وذلك اعترافاً بجهودها الملحوظة في تحقيق الإنجازات، والتغلب على جميع التحديات في مختلف الميادين الحيوية.

في تصريح صحفي سابق عام 1431هـ عقب رعاية سموه ومعالي وزير العدل سابقاً الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى للحفل الختامي لمسابقة الأمير سلطان بن سلمان لحفظ القرآن الكريم للأطفال المعوقين قال صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن سلمان إن هذه البلاد لم يتحقق بها الأمن والاستقرار وهذه التنمية والخيرات الكثيرة إلا لهذا السبب، وأكد سموه أهمية هذه المناسبة للمعوقين وقال نحن اليوم مع ختم كتاب الله سبحانه يجب علينا أن نتجاوز محنة الإعاقة مثبتين اليوم أنهم ذوو قدرات خاصة وليسوا ذوي حاجات خاصة. وطالب سموه بإلغاء مسمى ذوي الاحتياجات الخاصة، وقال أريد اليوم أن نلغي جميعاً ما يسمى ذوي الاحتياجات الخاصة لأن كل إنسان يتجاوز هذا الألم وهذه الإعاقة سواء عقلية أو حركية أو ذهنية أو أي نوع من أنواع الإعاقة ويحقق شيئاً في حياته سواء كان نجاحاً كبيراً أو صغيراً ويكون عضواً عاملاً في المجتمع يعتبر من ذوي الهمم. أما ذوو الحاجات الخاصة فهم الذين أعطاهم الله سبحانه وتعالى الصحة والأموال ويجلسون في بيوتهم لا يريدون أن يساهموا في الحياة ولا يريدون أن يبنوا ولا يريدون أن ينجحوا وكل يوم لهم عذر.

أعود للزيارة، وصلنا إلى المركز، كان في استقبالنا مدير عام المركز الأستاذ محمد شاكر الشريف الذي قدَّم لنا شرحاً قال فيه :إن مركز الرعاية المتطورة لرعاية وتأهيل ذوي الهمم العالية لمن هم فوق 12 سنة يقدم خدمات تعليمية وترفيهية ورحلات ودمجاً بالمجتمع مع الخدمات الإضافية مثل العلاج الطبيعي والتخاطب والنطق والعلاج الوظيفي ويقبل جميع الإعاقات ما عدا الصم والبكم والإعاقات البصرية.. وأضاف الأستاذ محمد الشريف أن المركز مجاني على حساب الدولة - أعزها الله- وعمر المركز 17 سنة، ويأمل الأستاذ محمد أن يحصل على منحة أرض لا تقل عن 5000 م2 داخل النطاق العمراني بمدينة جدة ليستطيع التوسع والتطور في خدمة هؤلاء ذوي الهمم العالية.

وباسمي وباسم ذوي الهمم ومدير عام المركز نقدم الشكر والتقدير إلى مقام قيادتنا الرشيدة ممثلة في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية ووزارة المالية.. والله الموفق .

حلول تراجع التوطين في القطاع الخاص

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 30 جماد أول 1440هـ - 4 فبراير 2019م
http://www.aleqt.com/2019/02/04/article_1535926.html

عبد الحميد العمري

عكست أحدث البيانات الصادرة عن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية للربع الرابع 2018، انخفاضا سنويا للعمالة الوطنية في منشآت القطاع الخاص 4.2 في المائة "انخفاض 75.5 ألف عامل وعاملة"، مقارنةً بارتفاعها خلال 2017، 6.2 في المائة "ارتفاع 104.3 ألف عامل وعاملة"، لتستقر أعداد العمالة الوطنية في منشآت القطاع الخاص عند 1.7 مليون عامل وعاملة بنهاية 2018. وبالتزامن مع تلك التطورات، انخفضت أيضا العمالة الوافدة 12.8 في المائة "انخفاض بأعلى من مليون عامل وعاملة من الوافدين"، مقارنةً بانخفاضها خلال 2017، 6.9في المائة "انخفاض 585.4 ألف عامل وعاملة من الوافدين"، لتستقر أعداد العمالة الوافدة في القطاع الخاص عند 6.9 مليون عامل وعاملة بنهاية 2018.

وحيث إن الانخفاض في أعداد العمالة الوافدة جاء أكبر منه لدى العمالة الوطنية، فقد ارتفع التوطين من 18.4 في المائة في نهاية 2017، إلى نحو 19.8 في المائة مع نهاية 2018، والتغير هنا كما يبدو في ظاهره بخصوص معدل التوطين يظهر ارتفاعا، لكنه لم ولا يعكس حقيقة ما جرى من تطورات معاكسة على مستوى تفاصيل تطورات توظيف العمالة الوطنية التي انخفضت في واقعها على عكس ما يظهره ارتفاع معدل التوطين خلال الفترة.

طُرح سابقا: لماذا لم يقابل انخفاض العمالة الوافدة ارتفاع توظيف العمالة الوطنية؟ وهو السؤال المرتبط بدرجة كبيرة بما تحقق من تقدم أو عدمه على جانب إحلال الوظائف، مع عدم إغفال الأهمية القصوى لإيجاد الوظائف الجديدة في القطاع الخاص، والمرتبطة بالنمو الحقيقي للقطاع وللاقتصاد، التي جاءت إيجابيةً خلال 2018 عبر نمو القطاع الخاص بنحو 3.1 في المائة، ونمو الاقتصاد الوطني بنحو 2.3 في المائة.

لقد أظهرت تفاصيل التغيرات في أعداد العمالة الوطنية والوافدة حسب مستويات الأجور، الجزء الأكبر من تفسير ما جرى ويجري على أرض الواقع في منشآت القطاع الخاص؛ حيث أكدت البيانات تركز الانخفاض لدى العمالة الوافدة بنسب أكبر في الوظائف الأدنى أجورا شهرية، وصلت إلى 96.2 في المائة من إجمالي الانخفاض للوظائف التي تبلغ أجورها ثلاثة آلاف ريال/شهريا فما دون، ووصلت نسبة الانخفاض السنوية في أعداد تلك الفئات من العمالة الوافدة إلى 14 في المائة، مقابل انخفاضها للفترة نفسها للعمالة الوافدة ذات الأجور الأعلى بما لا يتجاوز 4 في المائة، الذين لم تتجاوز نسبتهم إلى إجمالي العمالة الوافدة التي أنهت ارتباطها الوظيفي محليا خلال العام الماضي 3.8 في المائة، وتنخفض نسبة الانخفاض السنوية إلى أدنى من 1.4 في المائة للعمالة الوافدة لشريحة الأجور الشهرية عشرة آلاف ريال فأكثر.

مقابل ذلك، انخفضت وظائف العمالة الوطنية ذات شريحة الأجور ثلاثة آلاف ريال/شهريا فما دون 11.9 في المائة "انخفاض 110.6 ألف عامل وعاملة"، فيما لم تتجاوز نسبة انخفاض وظائف شريحة الأجور 3001 - 4999 ريالا/شهريا سقف 1.3 في المائة "انخفاض خمسة آلاف عامل وعاملة"، مقابل ارتفاع وظائف شريحة الأجور خمسة آلاف - 9999 ريالا/شهريا 5.1 في المائة "ارتفاع 16.6 ألف عامل وعاملة"، وارتفاع أكبر لوظائف شريحة الأجور عشرة آلاف ريال/شهريا فأعلى بلغت 6.2 في المائة "ارتفاع 13.6 ألف عامل وعاملة."

تبين خلاصة ما تقدم أعلاه، أن الوظائف الأدنى أجورا ومهارة التي كانت مشغولة بعمالة وافدة، في الأغلب لا يمكن أن يتم إحلالها بمواطنين ومواطنات، وهو الأمر الذي طالما تم الحديث عنه والتركيز عليه منذ بدأت وزارة العمل بتنفيذ برامج نطاقات، وأن التوظيف الذي شهدته هذه الوظائف خلال فترة ماضية 2015 - 2012كان في الأغلب توظيفا وهميا، بدأت سوق العمل المحلية منذ مطلع الربع الأول من 2016 بالتخلص منه، وما زال مستمرا حتى تاريخه كما تؤكد البيانات الأخيرة للتأمينات الاجتماعية، وهو ما يفسر وصول الوظائف المفقودة في تلك الشريحة من الأجور الشهرية المتدنية خلال 2016 - 2018 إلى نحو 136.5ألف وظيفة، كان يشغلها مواطنون ومواطنات، مقابل ارتفاعها في الوظائف الأعلى دخلا بأكثر من 116.2 ألف وظيفة.

أيضا تؤكد التطورات السابقة، أن برامج التوطين السابقة قصرت عن تحقيق أهدافها المأمولة؛ كونها لم تفرق منذ

تصميمها بين الفروق المهمة للوظائف والمؤهلات والخبرات اللازمة لها، ولهذا شهدت سوق العمل المحلية قصورا في توطين الوظائف الأعلى دخلا، مقابل استمرار احتفاظ العمالة الوافدة بمواقعها الوظيفية، إن لم يكن قد ارتفع في الأغلب منها حسب النشاطات المختلفة، بل ارتفع في المناصب القيادية والتنفيذية لدى منشآت القطاع الخاص لمصلحة العمالة الوافدة، على حساب العمالة الوطنية، الأمر الذي غاب عن آليات برامج التوطين السابقة والراهنة، واستمر كذلك حتى مع تطبيق رسوم العمالة الوافدة، من دون أن تفرق بين الوظائف الدنيا والأقل دخلا شهريا من جانب، ومن جانب آخر الوظائف المتوسطة والعليا ذات الدخل الشهري الأعلى.

تمتلك وزارة العمل وبقية الأجهزة المعنية بسوق العمل المحلية، كثيرا من المفاتيح والأدوات التي سيؤدي تفعيلها إلى زيادة وتوسيع فرص العمل أمام المواطنين والمواطنات، جزء من تلك الأدوات أصبح نافذ العمل به، وجزء آخر قد يكون أكبر وأثقل وزنا لم يتم العمل به حتى تاريخه، ولعل توطين الوظائف ذات الدخل الأعلى، والوظائف التنفيذية والعليا من أهم الأدوات التي غابت عن التفعيل بالشكل الكافي واللازم، وهي التي لو وجدت تركيزا أكبر من قبل وزارة العمل، على خلاف الوضع الراهن الذي ينتظر مبادرة من أرباب منشآت القطاع الخاص، وهي المبادرة التي يتأكد لدى وزارة العمل قبل غيرها من الأطراف، أنها لم ولن تأتي.

كل هذا يقتضي بدوره سرعة إدراج برامج متخصصة للتوطين، تتركز على الوظائف الأعلى دخلا، والوظائف الأعلى مستوى قياديا وتنفيذيا، وهي الوظائف التي يناهز عددها -وفقا لأحدث البيانات- نحو مليون وظيفة "أعلى من إجمالي العاطلين المواطنين 118 في المائة"، وهو المأمول أن يجد استجابة أسرع، لإقرار تلك البرامج ووضعها فورا تحت التنفيذ. والله ولي التوفيق.

مؤشر التوظيف لأسابيع المهنة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 1 جماد ثاني 1439هـ - 5 فبراير 2019م
http://www.alriyadh.com/1735851

د. فهد الطياش

يعيش الباحث عن الوظيفة من الطلاب ومنذ سنوات حيرة عند تصديق وعود الشركات في أسبوع المهنة بالمقارنة مع مقابلة الطالب عند متابعة طلبه. وهي حيرة ولدت صورة ذهنية سلبية لدى المجتمع عن هذا القطاع، وزاد في سلبية هذه الصورة بعض الممارسات التي صاحبت السعودة الوهمية. واليوم نحن نعيش الكثير من تداعياتها، فبعد سعودة بعض القطاعات تجد بائع الأمس لا يزال يعمل في نفس المكان وتحت مكياج السعودة، نعم هناك لعب بالوقت فالكثير من المحلات باتت تفتح أبوابها من بعد العصر أي من بعد خروج الطلاب وبعضهم لديه ملكية وهمية لبعض المحلات.

وبالعودة أيضاً لأسابيع المهنة التي أصبحت من التقاليد السنوية لجامعاتنا نجد أن الوعود تكبر أو تكثر وفق قاعدة "كلام يطير به الهواء"، وكلام المعرض يمحوه عدم الاحتياج أو مسرحية تم ملء الشواغر، ففي هذا الأسبوع نشرت صحيفتنا هذه عن ألف وظيفة في أسبوع المهنة بجامعة الملك سعود وهنا بيت القصيد، لنبدأ من هنا بحيث يكون هناك شفافية رقمية عن هذه الوظائف الألف وكيف سيتم شغلها وأسباب استمرار بعضها شاغرة، بل أتمنى أن تكون المعلومة متاحة للمراقبة أو الإفصاح للجميع عمن شغل الوظائف المعلنة، ودون هذا الضبط سنستمر في مسرحية توطين وهمي تسعى الدولة للقضاء عليه ونشارك كمواطنين في الإساءة لتنفيذه من خلال التستر والجشع، ومما يطمئن أننا نعيش عصر الحزم والعزم الذي بدأ بالحرب على كل ما يمس الوطن من تعد أو عدوان، فمن عاصفة حزم على عصابات الحوثي الإيرانية العميلة إلى حرب على الفساد وهجوم لتحريك الجمود الاقتصادي والركود بالمشروعات العملاقة.

وطالما أننا نتحدث عن مشروعات عملاقة ستخلق الآلاف من الوظائف عندها ستصبح أسابيع المهنة أما تقليداً من الماضي أو محطة لا ترتبط بطموحات وطن أو مواطن لوظائف تواكب تطلعات القيادة ولمشروعات عملاقة.

خلاصة القول؛ إننا نحتاج إلى مراجعة تقليد أسبوع المهنة بحيث تصبح تقنية المتابعة والرقابة وتقديم المؤشرات جزءاً من قيامه، أو الاكتفاء بما يقدم فيه من دورات تدريبية دون السماح للشركات لترويج الوهم بآلاف الوظائف .فالوهم لا يزيد فينا سوى الوهن.

أزمة السكن: الحل عند البنك الحكومي

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 1 جماد ثاني 1439هـ - 5 فبراير 2019م
https://www.al-madina.com/article/613169

عبدالله الجميلي

*ظَل تَمَلُّك السّكن أزمة تحاصر نسبة كبيرة من المواطنين السعوديين لسنوات طويلة، وهو ما تنبهت له الدولة؛ حيث أطلقت من أجله "هيئة خاصة "أصبحتْ فيما بَعد "وزارة مستقلة" قُدِّم لها الدعم بشتى صوره، ولكن كل ذلك لم يُساهم في معالجة تلك الأزمة المزمنة.

*فـ(وزارة الإسكان) في عهدها الجديد القائم على التفكير والتنظير اقتصر دورها في معظم تعاملاتها، على تسليم المواطنين لشركات التطوير العقاري والبنوك التجارية، وهم الذين اشترطوا أن يكون العقد بينهم وبين المواطن مباشرة، وأن يُخصم كامل القسط من دخله الشهري فلا علاقة لها بمبلغ الدّعم الذي من المفترض أن تلتزم بها)وزارة الإسكان)، ويبدو ذلك بسبب عدم الثقة بين الطرفين؛ فكان الحَلّ السحري والمضمون عند الحلقة الأضعف "المواطن" حيث أُسِر رسمياً وقانونياً بكامل العقد وما يترتب عليه مِن تَبِعَات.!

*يُضاف لذلك نِسَـب الأرباح العالية والتراكميّة التي فرضتها البنوك المُمَوِّلَة -سواء تحمّـلها المستهلك أو الدولة عنه-، والتي قد تَصِـل مع طول مدة القرض إلى 100%، خاصة وبعض البنوك اتجه خلال الفترة الماضية إلى رفع النسبة المبدئية في التمويل العقاري لتتجاوز 6%، في ظِـل شكوى العملاء من "نظام السايبر أو القسط المتغير"؛ بينما يؤكد الخبراء الاقتصاديون بأن النسبة العادلة للأرباح من المفترض أن لاتتجاوز الـ2!!%

*وهنا يبدو لي أن أزمة السكن لايمكن معالجتها بصورة حقيقية بعيداً عن التصريحات الإعلامية لـ"وزارة الإسكان" إلا من خلال تأسيس "بنك حكومي متخصص في الإسكان والتّعمير"، -كما اقترح بعض المتابعين، وكما هو موجود في "جمهورية مِصر مثلاً"- ويمكن تمويله من صندوق الاستثمارات العامة، على أن يساهم فيه المواطنون من خلال الاكتتاب، بحيث يتولى ذلك البنك الوليد تأمين السكن بأسعار عادلة وقروض ميسرة تناسب كافة أطياف المجتمع، بينما لاترهق ميزانية الدولة في الحالات التي تشارك فيها ذوي الدخل المحدود في مبلغ التمويل وأرباحه .

الحرب على الفساد مستمرة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 2 جماد ثاني 1440هـ - 6 فبراير 2019م
http://www.alriyadh.com/1736007

كلمة الرياض

منذ إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في 2011، والمملكة متجهة بقوة نحو مكافحة الفساد وحماية المال العام وردع المتورطين في القضايا المتعلقة به، ولم يكن المجتمع يعي بشكل واضح معالمَ هذا التوجه الحكومي المهم، إلى أن أمر خادم الحرمين بتشكيل لجنة عليا برئاسة ولي العهد لحصر قضايا الفساد العام، نظراً لما لاحظه ولمسه من استغلال من قبل بعض ضعاف النفوس الذين غلّبوا مصالحهم الخاصة على المصلحة العامة، واعتدوا على المال العام دون وازع من دين أو ضمير أو أخلاق أو وطنية، مستغلين نفوذهم والسلطة التي اؤتمنوا عليها في التطاول على المال العام وإساءة استخدامه واختلاسه متخذين طرائق شتى لإخفاء أعمالهم، ساعدهم في ذلك تقصير البعض ممن عملوا في الأجهزة المعنية وحالوا دون قيامها بمهامها على الوجه الأكمل لكشف هؤلاء مما حال دون الاطلاع على حقيقة هذه الجرائم، إذ حققت اللجنة فور تشكيلها أهدافها الوطنية التي شُكلت من أجلها واستعادت 400 مليار ريال من أيدي المتهمين في قضايا الفساد، وبلغ من تم استدعاؤهم 381 شخصاً، لتعود تلك الأموال الطائلة إلى الدولة، ولتثبت القيادة على أرض الواقع أنها لن تتهاون مع من تسول له نفسه التطاول على المال العام.

ورغم انتهاء أعمال اللجنة بعد تحقيقها أهدافها التي أنشئت من أجلها، إلا أن مسيرة حماية النزاهة والمال العام ومكافحة الفساد لن تتوقف بل إن الحرب مستمرة وعلى مستوى عالٍ من التنظيم والتنسيق، بدءًا من "نزاهة" ومروراً بما تم إنشاؤه من جهات تسهم في كبح الفساد وآخرها مكتب التقارير المالية للنيابة العامة في ديوان المراقبة العامة.

وبلا شك فإن المواطن ينظر بافتخار إلى ما تحقق من منجز وطني يعزز مكانة الوطن في خارطة دول العالم التي تتمتع بأداء صارم في الحرب على الفساد وإيقاف أي متطاول على المال العام كائناً من كان.

جودة الحياة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 2 جماد ثاني 1440هـ - 6 فبراير 2019م
http://www.aleqt.com/2019/02/06/article_1537256.html

خالد السهيل

التغيير الإيجابي الذي تشهده المملكة في مختلف مناحي الحياة، على أثر إطلاق "رؤية المملكة 2030"، يستحق الفخر.

وبرنامج جودة الحياة من البرامج الطموحة التي تترجم جانبا رئيسا من متطلبات الرؤية.

وهو يقوم على استراتيجية طموحة عنوانها المهم تحسين جودة الحياة. ويحفز البرنامج أبناء وبنات المملكة والمقيمين فيها على الأنشطة الترفيهية والرياضية والثقافية. ويسعى إلى تحسين البنية التحتية في النقل، والإسكان من خلال جملة أمور يدخل فيها التصميم الحضري، والرعاية الصحية، والفرص الاقتصادية والتعليمية، والأمن والبيئة الاجتماعية.

البرنامج طموحاته كبيرة، ومن بين الأمور التي يعمل عليها وضع ثلاث مدن سعودية بين أفضل المدن العالمية التي تتميز

بجودة الحياة. ويعمل البرنامج على مسارات تشمل قابلية العيش ونمط الحياة.
الجميل في البرنامج أنه يضع مقارنات بين الوضع القائم والطموحات والأهداف المستقبلية. وبالتالي فهو أهداف جادة تنأى بنفسها عن الإنشائية والوعود غير القابلة للتطبيق.
ويقوم البرنامج على مستهدفات واضحة تشمل: تطوير المدن، تأمين الخدمات، تعزيز التفاعل الاجتماعي، تطوير المرافق، توفير الخيارات، وتحفيز المشاركة .ويتماهى مع ذلك توفير الممكنات للتنفيذ من خلال وضع الأنظمة والتشريعات، وبناء آليات التمويل والشراكات بين القطاعين العام والخاص، مع توفير قنوات التواصل مع المستثمرين والمستفيدين وتحقيق الإشباع لديهم بالمعلومات والتطورات التي يشهدها البرنامج. ويندرج تحت كل جزئية يتضمنها البرنامج مجموعة من الأهداف، وفيما يخص التطوير الحضري للمدن، تبدو الصورة مشرقة إذ يتطلع البرنامج إلى الارتقاء بهذه المدن من خلال جعلها صديقة للبيئة والإنسان. وثيقة برنامج جودة الحياة - خطة التنفيذ، تكشف أنه تم بدء العمل على تنفيذ المبادرات منذ العام الماضي، خاصة المبادرات ذات الأولوية التي يصفها البرنامج بالمبادرات المحورية وذات الأسبقية والمكاسب السريعة. وبعض هذه المبادرات بدأت تظهر ملامحها للجمهور. ولا شك أن القادم يحمل كثيرا من الإنجازات.

حقوق الإنسان بين الغرب والشرق

المصدر: جريدة المدينة الخميس 3 جماد ثاني 1440هـ - 7 فبراير 2019م *
https://www.al-madina.com/article/613576

عبدالله فراج الشريف

الحقيقة التي لا تغيب عن حياة البشر، أن أممهم سواء عاشت في الغرب أو الشرق، لكل منها ثقافة، تعتمد على أصولٍ من الفكر والدين والتاريخ، تختلف عن الأخرى، فما خُلِقَ البشر كلهم متشابهين في هذا الأمر منذ خلق الله الأرض ومن عليها، وإلى الأبد، وهذا الاختلاف في عرف المسلمين فطرة في البشر، لا يمكن صبّهم في قالب ثقافي واحد أبداً، لذا جاء نص قرآننا مشيراً لذلك بقوله: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ)، نوّع ربهم خلقهم، وجعل ذلك سبباً للتعارف لا للتنافر، ولكن ذلك لا يتأتى أبداً مع محاولة إلغاء ما يميز قبيل منهم عن الآخر عنوة، فهذا هو ما يورث الشقاق بينهم، الذي لم يخلقهم الله حتماً من أجله، فالله يقول: (وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ)، فاختلاف الأمم والشعوب إنما جعله الله لهم فطرة، لينتفع بعضهم من بعض، دون أن يطغى قبيل منهم على الآخر، أو أمة على أخرى، فتقع الفتنة، التي ما ثارت بين الأمم إلا وكان ناتجها حروباً لا تتوقف، وقتلاها لا يُحصَى عددهم، وما خُلقوا لذلك، وإنما ليتعاونوا بينهم، فيقدم كل منهم للآخر ما قد ينقصه، لعدم معرفته به، مما يحتاجه اجتماعهم، ولكنا في زمن أهله يبحثون عن سمات الاختلاف بينهم، ولا يبحثون عن أسباب الاتفاق، التي أرشدهم الله إليها ليتعارفوا ويتعاونوا، لا أن يظن قبيل منهم أنه قادر على التغلب على سائرهم، كما هو حال الأمم اليوم، ففي الغرب قبيلٌ رأى أن كل ناتج ثقافته هو ما يجب أن يُتبع، وأن غيره من أمم الأرض يجب أن يكونوا أتباعاً له، انصرف إلى صناعة السلاح وتكديسه، وصنع ما يبيد البشر بالملايين منه، وهدد كل أمم الأرض به، ثم هيأت له نفسه أنه القادر الوحيد على ضمان حقوق الإنسان من كل البشر، وأن يجبر سائر الأمم على اعتناق مبادئه في هذا الباب من ناتج ثقافته، ولو رفضته شعوب الأرض كلها. انظروا اليوم بين الأديان اختلاف، ولا يتم زواله إلا بزوال أديان وأديان، واختلاف ثقافات، ولا تزول إلا بزوال بعضها، وسيطرة الأخرى، ولعلَّ مخطط الغرب لم يعد يُجهل أن يزيل كل اختلاف بينه وبين الأمم الأخرى بزوال أديانها وثقافاتها، بل وتواريخ حياتها، وهو المستحيل، وإن جمع قوة الكون كله في يده، وأبرز الأمثلة فيما يتكلم الغرب عنه باستمرار، حقوق الشواذ جنسياً، (حيث يتزوج الرجل رجلاً مثله)، رغم أنه فِعل مُحرَّم في الأديان كلها، ويصرُّ على ذلك، ويُخاصم مَن يُعاقب فاعله.

حقوق الإنسان في الصحافة

السعودة أم التوطين؟

المصدر: جريدة الرياض الخميس 3 جماد ثاني 1440هـ - 7 فبراير 2019م
http://www.alriyadh.com/1736241

محمد الحمزة

لسعودة وتوطين الوظائف ليسا مطلباً طارئاً فرضته ظروف اقتصادية أو أمنية، بل هو مطلب اجتماعي يفترض أن يحمل الجميع على عاتقه مسؤولية تحقيقه عبر تأهيل وتدريب الشباب واعتبار ذلك عنصراً رئيساً وأولوية أولى على رأس أولويات أقسام الموارد البشرية في شركات ومؤسسات القطاعين العام والخاص، ولا يفترض النظر في عملية توطين الوظائف ضمن إطار عاطفي وطني بل يجب السعي نحو معالجة الأخطاء القائمة في سوق العمل وتصحيح الخلل الموجود في قوى العمل بالمملكة، فوجود طفرة في المؤهلين علمياً بمؤهلات لا يطلبها السوق يوازي تماماً وجود طفرة في غير المؤهلين من حملة الثانوية العامة وما دون، ووجوب استمرار تدفق العمالة المؤهلة فقط للمملكة من أجل استمرار مزج الخبرات المؤهلة بقرينتها الوطنية والاستفادة منهم ومن خبراتهم وهو بلا شك يعد مطلباً حضارياً تنموياً لا يمكن الاستغناء عنه.

يتم الخلط عادةً بين المفاهيم أو المفردات بشكل يثير الانتباه ويعكس بجلاء عدم وضوح المعنى، الأمر الذي يقودها إلى التغييب بشكل نهائي إن تم تداولها بأحاديث المجالس، إن ما يهم الناس هو توظيف الشباب والشابات العاطلين عن العمل، وجُل ما يشغل المجتمع هو القضاء على البطالة وإيجاد مصدر رزق لمن لا يستطيعون العمل وهم مؤهلون لذلك، وكثيرون هم من يعتقدون أن السعودة هي التوطين أو أن التوطين هو السعودة وأن كلتا العمليتين تحملان مفهوماً واحداً وتؤديان لذات الغرض، وعليه فإن كثيراً من العاملين في قطاعات التوظيف يقومون بعملهم مؤمنين ومعتقدين بأن ما يقومون به يؤدي لتحقيق النتائج المرضية لعملية السعودة وأنهم بذلك يخدمون الوطن على المديين القصير والبعيد.

السعودة تختلف جذرياً عن التوطين، فالسعودة تهتم بالجانب الكمي لعدد السعوديين العاملين بمنظومة معينة بغض النظر عن المهن التي يعملون بها أو التأهيل التعليمي لهم، بينما التوطين يهتم بتوظيف الشاب السعودي في مهنة معينة بموجب تأهيل معين تتطلبه تلك المهنة لممارسها، وهي بذلك يكون اهتمامها بالجانب النوعي وليس الكمي لأعداد العاملين بتلك المنظومة من السعوديين، وبالتالي يمكن أن ننادي العملية الأولى بالسعودة والثانية بـ»المهننة»، أي تلك التي تقوم على تمكين الشباب من أداء مهنة بذاتها من خلال تدريبه وتأهيله ليقوم بممارستها وتأدية ما يطلب منه لإنجاحها.

تقديم الحلول لأي مشكلة قائمة يتطلب معرفة ماهية المشكلة وتبيانها بشكل دقيق حتى نتمكن من الوقوف على مسبباتها ووضع الخطوات اللازمة لإنهائها، ومن هنا كان لابد من تبيان الفرق بين عملية سعودة عشوائية تقوم على توظيف الشباب أو الشابات بشكل عشوائي في وظائف تتمحور حول الأمن والتعقيب والطباعة والاستقبال وكثير من الوظائف المكتبية، وبين توطين يأخذ باعتباره »مهننة» وظيفة معينة ضمن زمن محدد لضمان سد حاجات البلاد من الأيدي الوطنية الماهرة. يقول بيل غيتس: إذا بينت للناس المشكلات والحلول فسيتحركون للعمل.

.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الحياة الاحد 27 جماد أول 1440هـ - 3 فبراير 2019م

http://www.alhayat.com/article/4620555

المصدر: جريدة الرياض الاحد 27 جماد أول 1440هـ - 3 فبراير 2019م

http://www.alriyadh.com/1735364

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 30 جماد أول 1439هـ - 4 فبراير 2019م

http://www.alhayat.com/article/4620646

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 30 جماد أول 1439هـ - 4 فبراير 2019م

https://www.al-madina.com/article/612943

	المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 1 جماد ثاني 1440هـ - 5 فبراير 2019م http://www.alhayat.com/article/4620645
	المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 24 جماد أول 1439هـ - 29 يناير 2019م https://www.okaz.com.sa/article/1702211

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 2 جماد ثاني 1439هـ - 6 فبراير 2019م

http://www.alhayat.com/article/4620767

طالب يحمل سلاحاً (رشاشاً) بمدرسة ثانوية

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 2 جماد ثاني 1439هـ - 6 فبراير 2019م

https://www.al-madina.com/article/613369

	المصدر: جريدة عكاظ الخميس 3 جماد ثاني 1440هـ - 7 فبراير 2019م https://www.okaz.com.sa/article/1704197
	المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 3 جماد ثاني 1440هـ - 7 فبراير 2019م http://www.aleqt.com/2019/02/07/article_1538156.html